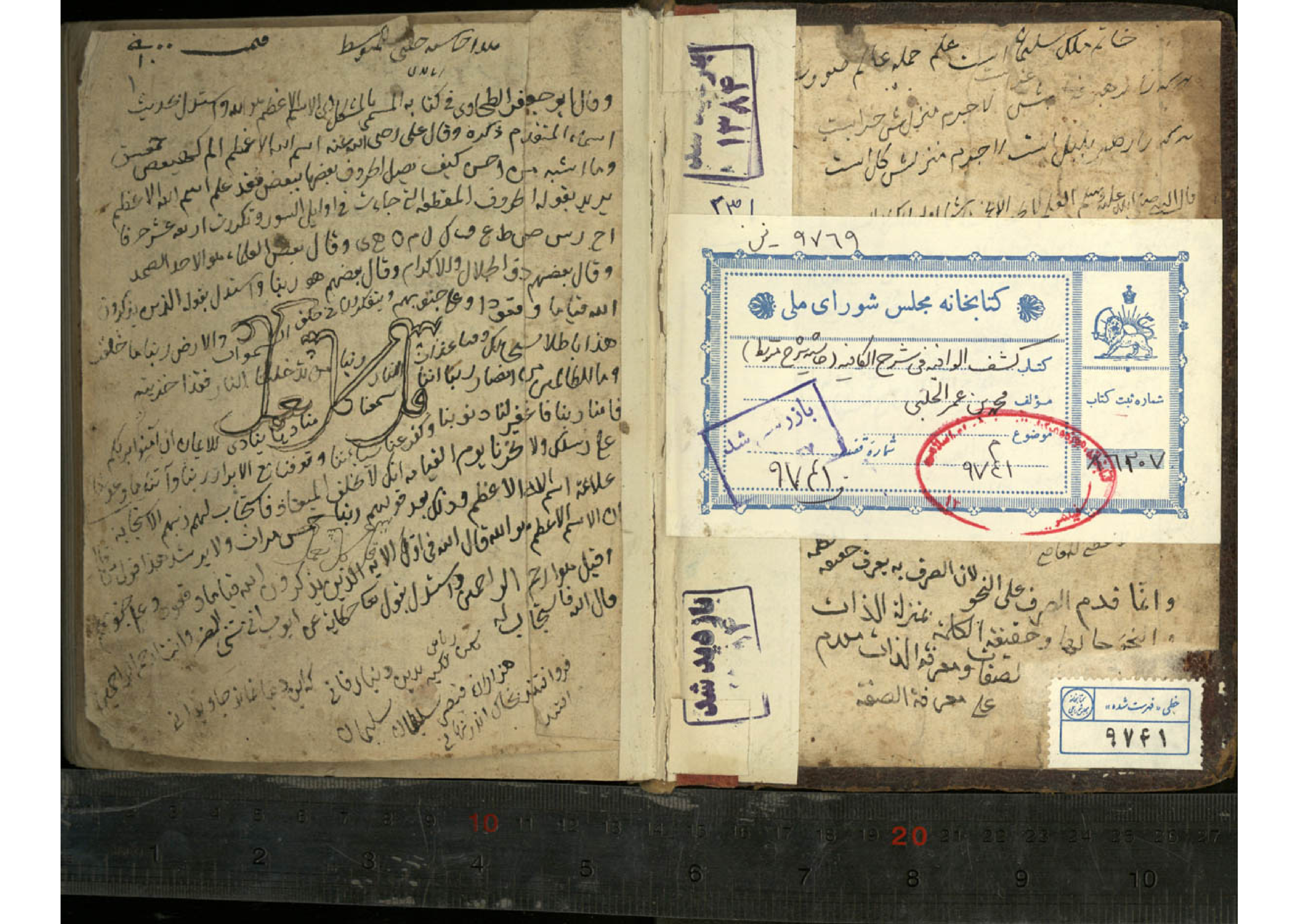

مبدا حاشيه حلبی المتوسط
وقال ابو جعفر الطحاوي في كتابه المسمى بالمشكل ان الاسم الاعظم هو الله واستدل بحديث
فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الابرار
خاتم ملک سلیمان است علم
وانما قدم الصرف على النحو لان الصرف يعرف به
بمنزلة الذات والنحو حالها وحقيقة الكلمة
الذات مقدم
على معرفة الصفة
9769_ ن
کتابخانه مجلس شورای ملی
کتاب کشف الوافیه فی شرح الکافیه (حاشیه شرح متوسط)
مؤلف محمد بن عمر الحلبی
موضوع
شمارهٔ ثبت کتاب
۶۱۲۰۷
شمارهٔ قفسه
۹۷۶۱
بازدید شد
خطی «فهرست شده»
۹۷۶۱



هذا حاشية حلبي
في شرح المتوسط في تاليف
كمال باشا رحمة الله عليه [illegible]

مهما كما المتضمنة معنى الجزاء ضمت اليها ما المزيدة المؤكدة للجزاء في قولك مهما
تخرج اخرج اينما تكونوا يدرككم الموت فاينما نذهبن بك الا ان الالف قلبت
هاء استثقالا للتكرير المتجانسين وهو المذهب السديد البصري ومن الناس
من يزعم ان مه الصوت الذي يصوت به الكاف وما للجزاء كانه قيل كف
ما تاتنا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين فان قلت ما محل مهما
قلت الرفع بمعنى أيّما شيء تاتنا به او النصب بمعنى أيّما شيء تحضر تاتنا به
ومن آية تبيين لمهما والضميران في به وبها راجعان الى مهما الا ان
احدهما ذُكّر على اللفظ والآخر أُنّث على المعنى لانه في معنى الآية ونحوه
قول زهير ومهما تكن عند امرء من خليقة وان خالها تخفى على الناس
تُعلم ومن كلمة في عداد الاسماء الكلمات التي يحرّفها من لا يد له في علم
العربية فيضعها غير موضعها ويحسب مهما بمعنى متى ما ويقول مهما
جئتني اعطيتك وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية في شيء

وهذا من الكشاف
في سورة الاعراف
في وسطها

لا اكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت
ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها والله سميع عليم
الله ولي الذين آمنوا يخرجهم من الظلمات الى النور والذين كفروا
اولياؤهم الطاغوت يخرجونهم من النور الى الظلمات اولئك
اصحاب النار هم فيها خالدون لله ما في السموات وما في الارض
وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب
من يشاء والله على كل شيء قدير

بسم الله الرحمن الرحيم

لك الحمد يا من صرف قلوبنا نحو المعاني والبيان وصرف في نفوسنا
بدايع العلوم والتبيان ورفع اهل العلم ونصب راياتهم وجزم بخفض مذليه
ورواته ولك الشكر يا من خلصنا عن بحر الكفر والطغيان وخصنا
بمنح الهداية والايمان والصلوة على من بعث للاسود والاحمر واسبل
جناح العطف للاكبر والاصغر محمد المقصود من خلق الموجودات المبعوث
بالحجج والبينات وعلى آله الاطهار واصحابه الاخيار وبعد فيقول الحقير
الفقير الى رحمة ربه الغني محمد بن عمر الحلبي لما كان علم النحو علما به يكشف القناع
عن وجوه خرايد العلوم ومكتوماته ونعرض الخبايا من خبايا كنوزه ومكنوناته
ويستخرج مزاياه من زوايا نكاته ومرموزاته وهو الكافل للاطلاع الى علمي
المعاني والبيان الضامن لاثارة معادن الحديث والقرآن وكان كتاب الوافية
في شرح الكافية للسيد العلامة قدوة العلماء والمتبحرين زبدة المتقدمين و
والمتاخرين ركن الملة والدين اسكنه الله تعالى بحابيح جنانه وافاض عليه من سجال
رضوانه مشهورا في هذا الفن اذ به يعرف اكثر مسائله ومشهورا اذ كل احد
يستضيء بنور معالمه مع ما للطلبة من الحرص على قراءته والشغف في مواظبته لما
انتهزت فرصة من اوان التحصيل واوقاته والتقطت فوائد من الشروح
لتنزيل غويصاته وضممت اليها زوائد سنحت لي مع حل مشكلاته وافية وسميتها

وبعد

وسميتها بكشف الوافية في شرح الكافية ولم يكن ذلك لان أعد من سلك المصنفين
ولا لان انخرط في عقد المؤلفين لاني بقصور الباع في الصناعة من المعترفين وبقلة
البضاعة في البراعة من المنصفين بل لان يذكرني الاصحاب بالدعاء الصالح
في الخلوات ويرحمني الاحباب على ما قاسيت من توديع الدعة واللذات ومع
كربجيتي في الليالي من الكرى وعند الصباح حمد القوم السرى مع اني كنت في زمان
صار الفضول فيه فضلا والفضل فضولا والعلم انتكست اعلامه والجهل انتشرت
اقوامه والاذكياء انطمست معالمهم وعفت آثارهم والاغبياء ارتفعت
منازلهم واعمرت ديارهم واخربت ديارهم وقربت شموس الفضل للغروب
بل غربت وبعدت نجوم الجهل عن الغروب بل بهرت ولله در القايل الى الله المشتكى
من دهر اذا اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته من اشتكي
والى ما ينتهي ادبي ولم اطا صهوات السبعة الشهب بادم مبني لا اشكو
الى احد ما حل منها سلوى من النوب فكم تجرعت غصصا بنوازله جوانح
اطويها على لهب والله احمد على ما يسرنا على الاتمام ووفقنا الى الاختتام انه ولي الارشاد
الى طريق التوفيق ومالك الاهتداء الى التحقيق الحقيق اعلم ان لكل علم موضوعا وماهية
وغاية لا بد للخايض ان يطلع عليها ليتميز ذلك العلم عنده عن غيره ويكون على بصيرة
ولا يكون سعيه عبثا وله شرفا ورتبة وواضعا فموضوع كل علم ما يبحث فيه
عن عوارضه اي احواله التي تلحقه لما هو هو وسواء كان موضوعه على الاطلاق اي بدون

الاطلاع

قيد الحيثية كالعدد للحساب وموضوع له مع قيد الحيثية كبدن الانسان فانه
موضوع لعلم الطب لان الطبيب يبحث عنه فيه من حيث المرض
والصحة واذا عرفت مطلق الموضوع فموضوع النحو الكلمة والكلام العربيان
لان النحوي يبحث عنهما فيه من حيث الاعراب والبناء اي من حيث انه يلحق
بعض الكلمات بالتركيب حالة مخصوصة فانه يلحق الكلمة بالتركيب ما يقتضي عرفا مخصوصا
كالفاعلية وقد يلحقها قبل التركيب ما يعين بعض حركات الاعراب كاجتماع علتين منع الصرف
في اسم فانه يوجب ان جره بالفتحة اذا ركب وعند عدمه يجب ان يكون جره بالكسر
فالبحث عن الفاعلية ونحوها وعن المنصرف وغيره من حيث اقتضاؤها المذكورات
في التركيب من النحو وحد الاسم ليعرف فيعلم ان فيه معربا اذا لم يمنع مانع وان اعرابه
رفع ونصب وجر وحد الفعل ليعرف ان الماضي منه مبني مفتوح وان المضارع منه معرب
واعرابه رفع ونصب وجزم من النحو ثم اذا بحثنا عن الاسم والفعل من حيث
انهما مما لا يكون من النحو فاذا عرفت موضوع علم النحو امتاز عندك عن علم المنطق وعلم الصرف
وغيره لان تمايز العلوم بحسب تمايز موضوعاتها فان المنطقي يبحث عن الكلم من حيث
انها توصل الى مجهول والنحوي يبحث عنها من حيث انها يتغير بالتركيب وايضا النحوي يبحث
عنها نظرا الى اصلها والمنطقي يبحث عنها نظرا الى الحال الابدي ان عبد الله علم ولم يضرب كلمة
وماض عند المنطقي وكلمتان ومضارع عند النحوي وكذا يبحث المنطقي عن الكلام من حيث
استلزامه كلاما آخر والنحوي من حيث انه متى يقع في موضع المفرد لكون له موضع من [illegible]

كقولهم العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث

من الاعراب ومتى يجزم الشرط او جزاؤه لفظا او محلا والصرفي يبحث عنها من حيث
الصيغ دون التاليف كالماضي والمضارع والتصغير والنسبة والحذف والادغام
وغيرها فضرب وضارب من التصريف باعتبار الصيغة ومن النحو باعتبار الاقتضاء
والعمل وتغير الآخر حالة التركيب فموضوعهما واحد لكن من جهات وله معنيان لغوي
وصناعي فاللغوي سبعة اشياء القصد يقال نحوت نحوك اي قصدت قصدك والمثل
نحو مررت برجل نحوك اي مثلك والجهة كقولك ذهبت نحو البيت اي الى جهته والنوع
كقولك هذا على ثلثة انحاء اي ثلث انواع والمقدار كقولهم عندي نحو الف اي مقداره واسم
موضع واسم قبيلة وهم بنو نحو قوم من العرب والصناعي على ما ذكره السكاكي في قسم
النحو من المفتاح وهو ان تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتادية اصل المعنى
مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ليحترز بها عن الخطاء
في التركيب من حيث تلك الكيفية والمراد بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض
ورعاية ما يكون من الهيآت وبالكلم نوعها المفردة وما هي في حكمها كالمنسوب والمضاف
الى ياء المتكلم وبلفظ التركيب تخرج علم الصرف واللغة وبلفظ مطلقا يخرج علم المعاني لانه
لتادية لوازم اصل المعنى والمقاييس جمع مقياس وهو الآلة التي يحصل بها القياس وحفظها
ههنا ما ينقل من صور كلام العرب وتاليفاته والمستنبط المستخرج والاستقراء التتبع
ونحو ان يكون منقولا عن كل واحد من المعاني اللغوية غير اسم الموضع والقبيلة لانه يقصد
صواب الكلام واذا عرف المتكلم ماثل كلامه بكلام العرب وهو ناحية من العلوم ونوع
اي نوع سائر

كاقتضاء الفعل الفاعل والعمل فيه

اي موضوع النحو المنطق العرفي

منها ومقدار في نفسه وغايته العصمة عن الخطأ في التركيب والاسناد على فهم كلام الله
عز وجل وحديث رسولنا صلى الله عليه وسلم ثم نقول شرف العلم اما بشرف المعلوم
منه كعلم الالهي واما بحسب براهينه القاطعة كعلم الهندسية واما بفوايده الاجلة
والعاجلة كعلم الفقه واما بكمال الحاجة كعلم الاخلاق والنحو جمع اكثرها فان كلامه
تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الدالين على ذاته وصفاته وعلى علم الفقه النافع في الدارين
وعلى غيرهما لا يمكن حتى علمها به وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعربوا في الكلام لتعربوا في القرآن
فان الله تعالى يحب ان تعرب اياته وقال عمر رضي الله عنه تعلموا العربية فانها تزيد العقل
والمروة ولما كتب الى عمر كاتب ابي موسى من ابو موسى كتب اليه عمر اذا اتاك كتابي هذا فاضرب
كاتبك سوطا واعزله عن عملك وروي عن الحسن انه كان اذا عثر لسانه يقول استغفر الله فقيل
لم تستغفر فقال من اخطأ فقد كذب على العرب ومن كذب فقد عمل سوءا وقال الله تعالى و
من يعمل سوءا او يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما وعن عبد الله بن المبارك انه قال
مات ابي وخلف ستين الف درهم فانفقت منها ثلثين الفا في تعلم الفقه وثلثين الفا في تعلم
النحو والادب وليت الذي انفقته في تعلم الفقه انفقته في تعلم النحو والادب فان النصارى كفروا
بتحريف حرف من كتاب الله تعالى وجدوا في الانجيل مكتوبا اني انا الله ولدت عيسى من عذراء
بتول منقطعة عن الازواج بتشديد اللام فقرؤوا بتخفيفها فكفروا واذا كان تحصيل الاقتدار
في البيان وبه يتقوى على التفسير والحديث والتاويلات كان تعلمه وتعليمه من الواجبات لانا
مكلفون بمعرفة الشرايع الواردة بلغة العرب ولا سبيل الى معرفة دقايقها من الكتاب والسنة

والسنة الا بها وما لا يتم الواجب الا به وكان مقدورا للمكلف فهو واجب لانه لو لم يكن واجبا كان جايز
الترك وتجويز ترك الشرط يستلزم تجويز ترك المشروط ورتبة النحو بعد اللغة والتصريف وقبل الفقه والحديث
والتفسير وغيرها واول من وضع النحو امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه وهو لا يحتاج الى شيء
الا وهو تقرب الى الله تعالى روي عن ابي الاسود الدؤلي استاذ الحسن والحسين انه قال دخلت
على امير المؤمنين فرايته مطرقا متفكرا فقلت فيم تتفكر يا امير المؤمنين فقال اني سمعت
ببلدكم لحنا فاردت ان اضع كتابا في اصول العربية ثم اتيته بعد ذلك فالقى الي صحيفة
فيها بسم الله الرحمن الرحيم الكلام كله ثلثة اسم وفعل وحرف جاء لمعنى فالاسم ما انبأ
عن المسمى والفعل ما انبأ عن الفاعل والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل والجملة
من باب النحو وقال لي تتبعه وزد فيه ما وقع واعلم يا ابا الاسود ان الاسماء ثلثة
ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر قال فجمعت الاشياء وعرضتها عليه وكان في ذلك حروف
النصب ولم اذكر لكن فقال لم تركتها قلت لم احسبها منها فقال بلى هي منها فزدها وحكي
ان امراة دخلت على معاوية في زمن عثمان رضي الله عنه وقالت ان ابوي مات
وترك لي مالا فاستفسح معاوية ذلك فبلغ الخبر عليا رضي الله عنه فرسم لابي الاسود ان يضع
النحو فوضع اولا باب ان وباب الاضافة ثم سمع رجلا يقرأ ان الله بريء من المشركين
ورسوله بالجر فصنف بابي العطف والنعت ثم قالت له ابنته يوما يا ابت ما احسن
السماء بالضم على لفظ الاستفهام فقال لها نجومها فقالت انما اتعجب من حسنها فقال لها
قولي ما احسن السماء وافتحي فاك فصنف بابي التعجب والاستفهام فاخذ منه النحو ابناؤه

واخذ منهم ابو اسحق الحضرمي وعيسى الثقفي وابو عمرو بن العلا واخذ الخليل بن احمد من
عيسى الثقفي واخذ منه سيبويه وعلي بن حمزة الكسائي اخذ من ابي عمرو ابن العلا ثم صار
اهل الادب كوفيا وبصريا فالكسائي واخذ منه الفراء ومنه ابو العباس ومنه محمد
الانباري كلهم كوفي وسيبويه واخذ منه الاخفش وقطرب ومنه صالح الجرمي وبكر
المازني ومنهما محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو اسحق الزجاج وابو بكر السراج ومحمد
بن كيسان ومنهم ابو علي النسوي وابو سعيد السيرافي وعلي الرماني ومنهما ابو علي الفارسي
ومنه ابو الفتح بن جني ومنه عبد القاهر الجرجاني كلهم بصري ثم قيل لم يات بعده من
يشابه ثم نقول لما لم يحصل تلك الحالات الا بالتركيب وهو لا يحصل الا من كلمتين
او اكثر قدم الامام الحاجبي الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد الخ قوله والمعنى المفرد اعلم
ان القيود الماخوذة في تعريف الكلمة فيما بينهم اربع اللفظ والوضع والمعنى والمفرد ولا سرة
به فالاولى ان يقول والمعنى والمفرد ويذكر لكل واحد منهما اربعة تعريفا كما ذكر للفظ والوضع لكنه
اهمل فلا علينا ان نذكره ونقول المعنى لغة اما مخفف معنى بالتشديد اسم مفعول من عنى
يعني اذا قصد اي الكلمة لفظ وضع لمقصود مفرد واما اسم الفاعل على منقل اي المقصد فانه
الكاتب
اذا وضع لفظ لمعنى كان ذلك المعنى محل القصد واما مصدر وضع موضع المفعول كما وضع
لفظ موضع الملفوظ ونظيره هذا الدرهم ضرب الامير اي مضروبه وهذا الثوب نسج اليمن
اي منسوجه والمجرد اي نفي كونه اسم مفعول بناء على انه ليس بمشدد وهو ليس بقوي و
اصطلاحا ما يقصد من اللفظ والفرق بينه وبين المفهوم ان الصورة التي تحصل في العقل

الحاجبي

بدجو

في العقل من حيث انها يقصد من اللفظ يسمى معنى ومن حيث انها يحصل منه يسمى مفهوما
والمفرد لغة الواحد لانه اصل الجمع والمفرد اصل للتركيب كما انجمع وبعضهم جعل اصلها
مفرد او اصطلاحا ما لا يراد من جزء لفظه دلالة على جزء معناه والافراد والتركيب
يتصف بهما اللفظ اصالة والمعنى تبعا وذلك لان المفرد من اللفظ ما لا يراد من جزئه
دلالة على جزء معناه ومن المعنى ما يستفاد من اللفظ المفرد لا ما يكون بسيطا لا جزء له
فاللفظ المفرد ما عرفت واللفظ المركب ما يدل جزؤه على جزء معناه والمعنى المفرد
ما ذكر والمعنى المركب ما يستفاد من اللفظ المركب فافراد المعنى لا يستقل بدون
اعتبار افراد اللفظ وافراد اللفظ مركب ومعناه مفرد نحو عبد الله علما او بالعكس
ولم يوجد فان قلت ما تقنع بلفظ الجزء والكلام قلت سياتيك عليه الكلام فان قلت
انما اعتبر قوله المعنى مفرد جزءا واحدا لان الصفة والموصوف في حكم الشيء الواحد
قلت وكذلك لفظ وضع قوله فاللفظ ما يتلفظ به الانسان الظاهر ان يقال يتلفظ على صيغة
المبني للمفعول ويهمل ذكر الانسان كما فعله ابن الحاجب وغيره لان الصوت المسموع
من غيره من الحيوانات وغيرها يسمى لفظا وان لم يسم نطقا ويمكن ان يجاب بانه ليس بقيد
احترازي بل معناه ما يمكن ان يتلفظ به وح يشمل اصوات الحيوانات والملك والجن
وكلمات الله عز وجل لانها مما يمكن ان يتلفظ بها الانسان وانما لا يقال الفاظ الله رعاية
للادب ولقائل ان يقول لا نسلم انها مما يمكن ان يتلفظ بها الانسان وذلك لانها اصوات
والصوت عرض والعرض الواحد لا يقوم بمحلين بل يمكن ان يتلفظ الانسان بمثلها لا بعينه

مستقل بدون اعتبار افراد المعنى فاذا عرفت هذا فاللفظ ومعناه اما مفردان او مركبان او اللفظ مركب ومعناه مفرد

قوله او في حكمه الضمير عايد الى ما اي اللفظ هو ما يتلفظ به الانسان او في حكم ما يتلفظ به كالضماير
المستكنة في الافعال والصفات فانها في حكم الالفاظ من حيث الحكم عليها والعطف
والتاكيد **قوله** والمراد من الوضع هنا لان الوضع بالاشتراك اللفظي يطلق على معان
ثلثة احدها كون الشيء بحيث يشار اليه اشارة حسية بانه ههنا او هناك وثانيها على هيئة
يحصل للجسم بسبب اجزائه بعضها الى بعض وثالثها ما ذكره الشارح والاولان بمعزل
عنهما في الكلام الحكمية فلذا قال هنا **قوله** والمراد من المعنى المفرد هو ان لا يدل الخ وانما
سمي عدم دلالة جزء اللفظ جزء معناه مفردا مع ان المفرد اللفظ لا عدم دلالته تسمية للصفة
باسم موصوفها وهذا اولى من تقدير المضاف حتى يكون تقديره والمراد من افراد المعنى
قوله فقوله لفظ بمنزلة الجنس انما كان بمنزلة الجنس والباقي كالفصل لان الجنس
والفصل انما يستعملان في الحقايق الموجودة كالانسان واما الاعتبارية اي التي اعتبروها
واصطلحوا عليها فلا **قوله** فلفظ احتراز بدال قيل عليه ينبغي ان لا يحترز بالجنس عن شيء لان اصل
وضعه لان يشتمل المحدود وغيره واصل وضع الفصل ان يخرج الغير الداخل في الجنس
واجيب بانه لا نم ان لا يحترز بالجنس عن شيء وانما لا يحترز اذا كان الجنس اعم من الفصل
كالحيوان والناطق في تعريف الانسان اما اذا كان اعم من وجه دون وجه فيجوز الاحتراز
به وههنا كذلك وما ذكره الشارح في شرح الكافية من انه احترز بالحيوان عن الملائكة
فسهو لانهم اتفقوا والجنس الماهية الاحتراز عن شيء قطعا والا فتخصيص الملائكة بالاحتراز
بلا **قوله** مفرد احتراز عن المركبات قد يطلق المفرد ويراد به ما يقابل المثنى والمجموع اعني

الواحد فيقال هذا مفرد اي ليس بمثنى ولا مجموع وذلك في بحث المعرب وقد يطلق ويراد
به ما يقابل المضاف فيقال هذا مفرد اي ليس بمضاف وذلك في بحث المنادى والمنصوب بلا
التي لنفي الجنس وقد يطلق ويراد به ما يقابل الجملة فيقال هذا مفرد اي ليس بجملة وذلك في بحث
خبر المبتدا وقد يطلق ويراد به ما يقابل المركب فيقال هذا مفرد اي غير مراد من جزء لفظه
دلالة على جزء معناه والموجود في تعريف الكلمة هو المفرد بالمعنى الاخير فان قلت المثنى والمجموع
وغيره على هذا التقدير يلزم ان يكون كلمة لان جزء لفظ الواحد منها يدل على جزء معناه مع انهم
اتفقوا على انه كلمة قلت انما دل المثنى وغيره على ما ذكر من الانسان بجوهر مادته وعلى
الاخر باعتبار حاله اي بواسطة لحاق الالف واللفظ الدال على معنى بجوهره وعلى آخر
بحاله مفرد وان شئت كشف الحال لديك فاستمع لما نتلو عليك فنقول لتحقيق البحث
ان دلالة اللفظ على المعنى اما باعتبار مادته وجوهره كالمصادر والاسماء المفردة المكبرة
غير المنسوبة وبهذا الاعتبار انما يدل على معنى مفرد وهي الدلالة الاصلية واما باعتبار حاله
كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب والفعل والف المفاعلة والاعراب ونحوها وبهذا
الاعتبار يدل على معان بحسب تعدد الاحوال كضويربي فانه بجوهره يدل على الايلام
وبالواو والمبدلة من الالف وبضم اوله وفتح ثانيه وزيادة ياء بعده وبالياء المشددة
على اسم الفاعل والتصغير والنسبة فذلك انما يكون لفظا وكلمة باعتبار جوهره وهو
حروف مصدره لا باعتبار احواله والا يلزم ان يكون لفظ ضويربي كلمات لتعدد
معانيه وهو وهم فان قلت لم لا يجوز ان يراد بالمفرد في الحد ما يقابل الكلام كما صرح به

النص في الامالي حيث قال قد يراد بالمفرد ضد المثنى والمجموع وضد المضاف وضد المركب
اي الكلام وهو المراد في حد الكلمة وبهذا يشعر كلام شراح المفصل وشراح الكافية
قلت لانه يلزم الدور لتوقف معرفة الكلمة على معرفة الكلام وبالعكس وهو ظ وايضا
يلزم ساير المركبات غير الجملة كلمة وليس كذلك اذ لو كانت كلمة لبطل الحصر في الاسم واخواته
فان قلت لا يجوز ان يحترز بالمفرد عن المركبات اسنادية كانت واضافية بل عن المثنى
والمجموع والمعرف وغيره لان الفصل يخرج ما يشمل الجنس اياه واللفظ ليس شاملا اياهما
لان صاحب الهادي قد صرح بتغليط من قال بان ضربا والرجل لفظ واحد وصرح بكونهما
لفظين فكون المركب الاسنادي والاضافي لفظين اظهر قلت التغليط غلط لما عرفت من
ان دلالة المثنى والمعرف على معنى اخر بحسب الحال ومثل هذه الدلالة غير معتبرة فيسقط
الاعتراض بهما والتركيب الاسنادي قد يكون لفظا كضرب او يقول ليس المراد باللفظ
لفظا واحدا بل ما يتلفظ به مطلقا اعم من ان يكون لفظا او لفظين وح يدخل الكل في الجنس
فان قلت سلمنا انه داخل في اللفظ لكنه خرج بقوله وضع لان المركب مثل قام زيد مثلا
لم يضعه الواضع ليفهم منه قيام زيد قلت لا نم خروجه بالوضع لانه وان لم يوضع قام زيد
لشيء لكن وضع كل من جزئه لمعنى والوضع يصدق على ما وضع كل من اجزائه لمعنى فيكون
فيكون المركبات داخلة في الجنس فيصح الاحتراز عنها بالمفرد قوله ولا يشكل الحد بالكلمات
التي الخ هذا جواب اعتراض او رد على قوله وضع لمعنى وتقديره ان يقال انهم قلتم الكلمة لفظ
وضع لمعنى فح يشكل الالفاظ التي وضعت للالفاظ كالاسم والفعل والحرف فانها الفاظ وضعت

لمثل زيد وضرب وقد فاجاب بقوله لان الالفاظ اي زيدا وضرب وقد التي وضعت
الالفاظ اي الاسم والفعل والحرف لها هي معان فيكون زيد وضرب وقد معانيا للاسم
والفعل والحرف لان المراد بالمعنى في قوله لفظ وضع لمعنى اعم من ان يكون لفظا وغيره فان
المستفاد من اللفظ اعم من ان يكون لفظا كزيد المستفاد من لفظ الاسم او معنى كالمستفاد من
ساير الافعال قبل التعبير عنها بالالفاظ وفي عبارته نظر لان المراد من الغير في قوله اعم من
ان يكون لفظا وغيره هو المعنى فيكون تقديره المعنى اعم من اللفظ والمعنى فيلزم ان يكون
الشيء اعم من نفسه فالاولى ان يقول لان المراد بالمعنى شيء يستفاد من اللفظ سواء
كان لفظا او غيره واعلم ان اللفظ اعم مطلقا من المعنى لان كل معنى يمكن ان يتلفظ به دون
العكس كالمهملات قوله ولقائل ان يقول ح اي حين اذا سلم ان المراد بالمعنى اعم من
ان يكون لفظا وغيره يشكل التعريف اي يرد عليه اعتراض اخر تقديره ان يقال انكم قلتم
ان الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد فح يلزم ان يكون الالفاظ التي وضعت لمعنى مركب
غير كلمة وليس كذلك بل هي كلمة فيصدق المحدود على شيء لا يصدق عليه الحد فلا يكون الحد
جامعا كلفظ الخبر والجملة فان لفظ الخبر موضوع لمثل زيد قائم فيكون زيد قائم واماله
معنى لفظ الخبر وليس بمفرد فيلزم ان لا يكون لفظ الخبر والكلام والجملة مفردا لان معناه
مركب ويجب ورود هذا السؤال هو قوله مفرد قوله ويمكن ان يجاب عنه وجواب
الشارح قسمان احدهما منعي والاخر تسليمي فالمنعي ان يقال لا نم ان لفظ الخبر موضوع
لمثل قولنا زيد قائم بل هي موضوعة لمفهوم صدق على مثل زيد قائم وهو مركب

من نفعه الخ اى ذلك المفهوم هو معنى قولنا مركب الخ وتحقيقه انا لا نم ان معنى
لفظ الخبر زيد قائم زيد بل هو معنى قولنا مركب من نفعه ان يحتمل الصدق والكذب
وزيد قايم مما يصدق هذا المعنى فيكون زيد قايم ما صدق عليه معنى الخبر لان معنى الخبر
والفرق بين المعنى وما صدق عليه المعنى ظاهر فان الانسان مثلا معناه الحيوان
الناطق وما صدق عليه هذا المعنى زيد وعمرو وغيرهما فاندفع القول بان لفظ الخبر
موضوع لمثل قولنا زيد قايم **قوله** وهذا المفهوم ليس بمركب اى معنى قولنا مركب
من نفعه الخ ليس بمركب بالنظر الى لفظ الخبر لان جزءه لا يدل على جزء هذا المفهوم
وان كان هذا المفهوم مركبا بالنسبة الى قولنا مركب من نفعه ان يحتمل الصدق
والكذب وكون الشيء بالقياس الى لفظ مفردا او الى لفظ آخر مركبا ليس ببعيد كمعنى
الكلام فانه بالقياس الى لفظ الكلام مفرد وبالقياس الى قولنا ما تضمن كلمتين بالاسناد
مركبا لان جزء لفظ قولنا ما تضمن يدل على جزء معناه واعتبر هذا فى امثاله كالانسان مثلا
فان معناه بالقياس الى لفظ الانسان مفرد لانه لم يدل جزء على جزء معناه وبالقياس الى
الحيوان الناطق مركب لان جزء يدل على جزء معناه فان قلت لو كان معنى الخبر والكلام
مفردا الكان نحو قام زيد مفردا وح يكون معناه كذلك لانه معنى لفظ مفرد فيدخل الكلام
فى حد الكلمة مع انهما حقيقتان مختلفتان قلت هو مفرد من حيث انه مدلول لفظ
مفرد ومركب من حيث ذاته كما عرفت فان قلت ما يدل عليه الكلام بدل عليه قام زيد
فيتحد مدلولاهما فكيف يكون احدهما مفردا دون الآخر قلت لم يدل شيء منهما على ما يدل

ما يدل عليه الآخر لان الكلام دال على نحو قام زيد لا على ما دل عليه قام زيد لان ما دل عليه
قام زيد لم يتضمن كلمتين بالاسناد وكذا لا يدل قام زيد على ما دل عليه الكلام لان الكلام
يدل على قام زيد وقعد عمرو ولا يدل قام زيد على شيء منهما اما على الثانى فقط واما على الاول
فانه لم يوضع لفظ ليدل على نفسه **قوله** وهذا الجواب بعينه جواب عن الاعتراض الاول
وتقريره ان يقال لا نم ان لفظ الاسم والفعل والحرف موضوع لمثل زيد وضرب
وقد حتى تكون معناها بل هى موضوعة لمفهومات صادقة على مثل زيد وضرب وقد مثلا
الاسم موضوع لمفهوم قولنا ما دل على معنى فى نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فلا يكون
معنى الاسم بل هو هذا المفهوم وهذا المفهوم معنى للفظ وقس عليه الفعل والحرف وهذا جواب
لا ريب فيه بخلاف السابق بل الجواب فى الحقيقة هو هذا لما عرفت ما فى الاول من الاسولة
الواردة فان قلت هب ان هذا المفهوم معنى للفظ لكن يلزم ان يكون لفظ الاسم مركبا
لان ذلك المفهوم مركب قلت ذلك المفهوم مفرد بالنسبة الى لفظ الاسم لان جزءه لا يدل
على جزء ذلك المفهوم ومركب بالنظر الى ذاته كما مر فى الكلام **قوله** سلمنا ان مثل الخبر موضوع
لمثل قولنا زيد قايم هذا الجواب تسليمى وتوضيحه ان يقال سلمنا ان مثل الخبر موضوع
لمثل زيد قايم لكن لا نم انه يلزم منه ان يكون لفظ الخبر مركبا لان المراد باللفظ المركب
ما دل جزءه لفظه على جزء معناه كرامى الحجارة مثلا فان معناه ذات صدر عنه رمى الحجارة
وجزء اللفظ دال على جزء لفظ الخبر لا يدل على جزء معناه وان كان مثل زيد قايم لفظا مركبا
بالقياس الى معناه اعنى نسبة القيام الى زيد ومعنى مفردا بالقياس الى لفظ الخبر فيكون

الشيء مفردا ومعناه مركبا وهو غير ممتنع **قوله** والذي يدل على انه لا يدل على معنى انه لو دل
عليه لزم اجتماع التذكير والتأنيث وهو محال اجيب بانا لا نم انه لو دل عليه معنى لزم
اجتماع وانما يلزم ان لو كان ذلك المعنى مذكرا وليس كذلك بل انما يدل قايم في قايمة على ذات
موصوفة بالقيام فاذا جرد عن علامة التأنيث دل على التذكير ولم يجرد منها فلم يدل
على التذكير فلا يلزم اجتماع التذكير والتأنيث والذي يحسم مادة الاشكال ما ذكره
الامام ركن الدين الحديثي ان اللفظ الدال على معنى نحو ضربه وعلى آخر كاله مفرد كدلالته على
التثنية بواسطة الالف والنسبة بواسطة الياء والزمان بواسطة الصيغة والفاعلية
واخويه بواسطة الاعراب والتأنيث بواسطة التاء والتعريف بواسطة حرفه وقد مر
تحقيق هذا فافهمه فانه يعينك على دفع اعتراضات كثيرة تورد في هذا المقام **قوله** وهي اسم
وفعل وحرف الكناية للكلمة قالوا وهي او وللانواع قالوا وعلى بانها والضمير في نفسه
عايد الى معنى وفي نفسه متعلق بمحذوف في محل الجر على انه صفة معنى اي على معنى حاصل باعتباره
في نفسه وبالنظر اليه لا باعتبار تعلقه بالغير وكذا الضمير في غيره وسيجي تحقيقه وفي بعض
النسخ في نفسها وح الكناية للكلمة فان قلت كيف صح انقسام الكلمة الى الاسم واخويه
وهي اسم قلت جهة كونها اسما باعتبار لفظها وهي بهذا الاعتبار غير منقسمة بل باعتبار
مدلولها وهو القدر المشترك بين الثلثة المعبر عنه بلفظ وضع لمعنى مفرد وهو اعم من كل
الثلثة قال الاندلسي والاشكال الصعب على الحصر الحركة الاعرابية فانها تدل على معنى مفرد
دلالة وضعية لفظية وليست باسم ولا باخويه واجيب بان اللفظ ما يمكن النطق به مستقلا

مستقلا ويكون ذا الاجزاء مسموعة ولا يمكن ذلك في الحركة فلا يكون تعريف اللفظ صادقا
لها او بان يلتزم كونها حرفا وقد عرفت جوابا آخر عن امثال هذه الاشكالات **قوله**
وهو منقوض بمثل ذو كالاسماء اللازمة للاضافة مثل فوق وتحت وقدام وخلف
وغيره تقدير النقض ان يقال ان ذو له معنى وهو الصاحب ولذلك المعنى متعلق وهو
المال في جاء رجل ذو مال لا بد من ذكر ذلك المتعلق عند ذكر ذو **قوله** لا لاجل دلالته
على معناه اي ذكر المتعلق في ذو لتحصيل الغاية وهي جعله صفة للشيء لا لاجل دلالته على معناه
مشروطة بذكر متعلقه وذكر المتعلق في الحرف لتحصيل الدلالة فيكون ذكر المتعلق
مشروطا في دلالة الحرف على معناه **قوله** الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد ما عبارة
عن اللفظ فان قلت المتضمن يطلق ويراد به المستلزم لامر هو جزء لذلك المستلزم
كما يقال الانسان متضمن للحيوان ولا يقال الانسان متضمن للحيوان الناطق لان الشيء
لا يتضمن نفسه فالحد كذلك قلت المراد بالتضمن المشتمل لا الاصطلاحي كما في قولك
ما تضمنه كتابك اي ما اشتمل عليه ولو اريد بالاصطلاحي فهو صحيح ايضا لان الكلام في
مثل زيد قايم هو مجموع الكلمتين والربط بينهما بالاسناد فدلالته على المجموع مطابقة
وعلى الكلمتين تضمن فالمتضمن على صيغة اسم الفاعل هو مجموع الكلمتين بالاسناد
والمتضمن على صيغة المفعول هو الكلمتان فقط فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن **قوله**
ليفيد المخاطب فايدة يصح السكوت عليها اي سكوت المتكلم على تلك الفايدة اي
لا يعد المتلفظ به لاغيا عند الاقتصار عليه فانك اذا قلت زيد قايم مثلا افدت

المخاطب فائدة يصح سكوتك عليها الجنس لا ينتظر المخاطب للفظ آخر اما اذا قلت غلام
زيد مثلا من الالفاظ المحتملة لان يكون احد جزئي الكلام بينى منتظر المسند اليه او مسند
حتى يستفيد ولذا قال تضمن ولم يقل تركب واجيب عنه بان المستتر في حكم الملفوظ
حقيقة والكلام يتحقق بالمسند اليه فقط وهما اما كلمتان او ما يجري مجراهما وما عداهما
من العوارض وما ذكره الجدوائي في وجه العدول من ان تضمن متعد بدون صلة
من دون تركب ليس بشيء لان ذكر تركب مع صلتها ليس بنطويل ممل حتى يعدل
عنه فالاولى ان يقال عدوله ليس لاجل شموله لكون تركيب مثل تضمن في الشمول بل لاجل
ان التركيب والتاليف مما يطلق على الاجسام حقيقة واما على غيرها كالكلام ونحوه
فبالمجاز من حيث التشبيه والاحتراز عن الالفاظ المجازية في التعريفات واجب
اعلم ان بين الكلم والكلام عموما من وجه لانهما يتصادقان في كلام ركب من اكثر من كلمتين
ويصدق الكلم بدونه فيما بين كلمات ليس بينها اسناد والكلام بدونه فيما تركب من
كلمتين تحقيقا او تقديرا لان الكلم جمع واقل ما يطلق عليه الجمع ثلث لان التركيب
العقلي من الاسم والفعل والحرف لا تزيد على ستة انواع قلت يمكن للعقل ان يعتبرها
تسعة حاصلة من ضرب الثلثة في الثلثة اسم اسم اسم فعل اسم حرف فعل فعل فعل
اسم فعل حرف حرف حرف حرف اسم حرف فعل الا انهم لما لم يفرقوا بين الاسم والفعل
والفعل والاسم وبين الاسم والحرف والاسم وبين الفعل والحرف والحرف والفعل
والفعل صارت الاقسام ستة قال الامام عبد القاهر الجرجاني في بعض

في بعض مصنفاته اعلم ان الواحد من الاسم والفعل والحرف تسمى كلمة واذا
ائتلف منها اثنان وافادا نحو خرج زيد تسمى كلاما وجملة والائتلاف يكون
بين الاسم والفعل كما ذكرنا وبين الاسمين كقولك زيد منطلق وبين الحرف
والاسم في النداء نحو يا زيد هذا كلامه فيجزم حصره بقوله ولا يتاتى ذلك الا في الاسمين
وفي فعل واسم واجاب عنه الاندلسي في المحصل بان الحرف هناك نائب عن الفعل
او اسم فعل على ما قيل فلذلك انتظم منه ومن الاسم كلام قوله الاسم ما دل على معنى
في نفسه لما ذكر الطائي رحمه الله ان الكناية في نفسه ان عادة الى الدال على ان يكون
الجار والمجرور صفة معنى اي على معنى حاصل في نفسه يعني نفس الدال فذلك مما لا فائدة
لان حصول المدلول في الدال هو كون المدلول مدلولا لذلك الدال فيكون المعنى الاسم
شيء دل على معنى هو مدلوله وهذا بديهي الفساد مع انه ينتقض بالحروف فانه يدل
على معنى هو مدلوله يجب ان يكون اسما وان عادت الى المدلول وهو المعبر عنه بالمعنى
ويكون ايضا صفة معنى فذلك صح لامتناع حصول الشيء في نفسه واجاب عنه بعض
الافاضل باختيار الثاني قوله فذلك صح قلنا لا نم بل معناه ما دل على معنى باعتباره في نفسه
لا باعتبار امر خارج عنه كما يقال الدار قيمتها في نفسها كذا اي باعتبار امر خارج من كونها
في وسط البلد وغير ذلك وقيل ان الضمير يرجع الى الدال وفي نفسه يتعلق بيدل
وح يكون في بمعنى الباء اي دل على معنى بنفسه من غير ضمه يحتاج اليها وفيه نظر لان
في لا يستعمل بهذا المعنى في الاكثر وفي مقابله وهو الحرف لا يصح هذا المعنى لان المراد

النص على ان الحرف يدل على معنى ثابت فى يكون غيره لا الاول بغيره اى بلفظ
آخر معه على معنى فيصح التقابل و يروى فى غير الاعراب الثلث الجر على انه صفة للمعنى
والنصب على انه حال منه والرفع على انه خبر مبتدا محذوف وانما قدم الاسم على اخويه
والفعل على الحرف لان الاسم يصلح جزئى الكلام بخلافهما فقدم عليهما والفعل يصلح
لاحده فقدم على الحرف لانه لا يصلح لهما وفى الاسم خمس لغات اسم واسم بضم الهمزة وكسرها
والكسر اجود لان الاصل فى همزات الوصل الكسر وسم وسم بكسر السين وضمها وسمى كهدى
وقد نظمها بعضهم فقال فى الاسم خمس لغات ليس يعرفها الا ذو العلم والاداب فاستمعوا
اسم اسم بهما اصلان وزنهما افع افع وهذا القول متبع وبعد ذلك سم يا قوم ثم سمى
بعده سمى هذا الذى وضعوا وهو عند البصريين مشتق من السمو وهو العلو لانه سمى
على الفعل والحرف لكونه مسندا او مسندا اليه واصله عندهم سمو بكسر السين او ضمها كعضو
وعضو فحذفت الواو اعتباطا ونقل سكون الميم الى السين فجئ بالهمزة فوزنه افع
وعند الكوفيين هو مشتق من الوسم وهو العلامة لانه علامة تعرف بها المسمى واصله وسم
فحذفت الواو اعتباطا وجئ مكانها الهمزة فوزنه اعل ودلائل الطرفين ذات ذيل فلا
علينا ان نتعرض عنها قوله لكن يدخل فيه ما ليس منه لولا الزمان الخ يعنى قولنا غير مقترن
باحد الازمنة الثلاثة يخرج الفعل لكنه يشمل الاسماء التى لا يدل على الزمان اصلا كرجل
وزيد وغيرهما وكذلك ظ والاسماء التى معانيها الزمان فقط كاليوم وامس وغدا والان
وغيرها لانه يصدق على هذه الاسماء انها دالة على معنى غير مقترن باحد الازمنة لان معنى

لان ذلك المعنى الدال هى عليه هو الزمان والزمان يصدق عليه انه غير مقترن باحد الازمنة
لان الزمان لا يقترن بالزمان وايضا يشمل ما دل على معنى مقترن بزمان غير الثلاثة
كالاصطباح والاغتباق والقيل والمباشرة فان الاول دال على معنى وهو الشرب
المقترن بزمان غير الثلث وهو الاصطباح والثانى دال على معنى وهو الشرب المقترن
بالمساء وذلك المشروب يسمى صبوحا وغبوقا وانما ذكر قوله لكن يدخل الخ لان القسمين
الاخيرين لما خالط مفهومهما الزمان كان مظنة ان يتوهم فى بادى الراى انها افعال فاحتاج ح
الى دفع هذا التوهم لانه او لا لا يدل الا على اسكت اعلم ان هذه الاسماء موضوعة
بازاء لفظ الامر ولفظ الماضى فرويد مثلا موضوع للفظ امهل وهيهات موضوع للفظ
بعد فالمراد بهذه الاسماء يقتضى على الافعال لانها تدل اولا على اللفظ ولا شيء من مفهوم الفعل
بلفظ وثانيا على المعنى المقترن بالزمان بواسطة ذلك اللفظ وسيجيء تحقيقه لانه يصدق
على مجموع الحد انه دال الخ اى يصدق على مجموع هذا الحد فان قلت لا نم صدق لانه دل يدل
على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة وهى الماضى قلت سلمنا انه دل يدل على ما ذكرت لكن
ساير اجزاء الحد لا يدل على معنى مقترن فيصدق ان يقال ان الحد يصدق على مجموع الحد فان قلت
احد الازمنة الثلاثة يصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة قلت قد مر الجواب لكنها
ليست باسم لانها ليست بكلمة الاولى ان يقتصر على قوله لكنها ليست باسم لان الجواب كونها ليست
بكلمة كما يجيء ولو اخذ فى السوال لم يبق للسايل مجال سوال وسقط ويمكن ان يجاب عنه
الخ اعلم ان منشاء المتقضين هو لفظ ما لانها تعم كل دال من لفظ وغيره فلو قلنا ان لفظ ما عبارة

عن الكلمة تسقط كل واحد من النقض ولو قلنا انه عبارة عن اللفظ يسقط الثاني ولو قلنا
انه عبارة عن الشيء لم يسقطا معا   ولقائل ان يقول لانم من ان يراد الخ وتحقيق السؤال
انه ان اريد بقولك الاسم هو الذي يدل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة ان الاسم
هو الذي يدل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان معين كالماضي مثلا يلزم منه ان يكون الذي اقترن
بزمان غير معين كالمستقبل مثلا اسما مع انه فعل لان حده صادق فلا يكون حد الاسم مانعا
لدخول الفعل فيه ولا حد الفعل جامعا لان بعض افراده خرج منه ودخل في حد الاسم فهذا باطل
وان اريد انه هو الذي دل على معنى غير مقترن بزمان غير معين يلزم منه ان يكون الذي اقترن
بزمان معين كالماضي مثلا اسما لانه يصدق عليه انه غير مقترن بزمان غير معين لان المفروض
انه معين بل يلزم منه خروج جميع الافعال عن حد الفعل ودخولها في حد الاسم لانه ما من فعل
الا وهو مقترن بزمان معين في اصل وضعه وعدم اقترانه انما هو بحسب العارض فينتقض حد الاسم
والفعل كذلك وفي قوله لانه يلزم منه ان يكون الذي اقترن به غير ذلك المعين اسما واحتمال هذه
العبارة الاتية تسامح لانه جعل الزمان مقترنا بالمعنى والامر بالعكس والاولى ان يقال لانه يلزم
منه ان يكون الذي يقترن بغير ذلك المعين هو وتحقيق الجواب ان يقال ان الاعتراض انما يورد
اذا اخذ الواحد مقيدا بالتعيين او بعدم التعيين اما اذا اخذ مطلقا اي غير مقيد بشيء منهما فلا لان
المقيد يصدق عليه المطلق فلما اقترن بالواحد المقيد بالتعيين صدق انه مقترن بالواحد المطلق
وهو واحد الازمنة الثلثة من غير تقييد بالتعيين او بعدمه   لانا نقول لانم لزوم ذلك اي لانم
عدم كون المقترن بالزمان المعين فعلا فلا تقدير ان يراد واحد مطلق لان الذي اقترن به الزمان

المعين

المعين الخ وهذا ليس بجيد لانه وان كان دافعا لعدم صدق الفعل على الذي اقترن بالزمان
المعين لكنه ليس بدافع لصدق الفعل على الذي اقترن بذلك الزمان   اعلم ان الخواص
جمع خاصة الى آخره الخواص جمع خاصة تانيث خاص ثم صارت اسماء للشيء الذي يختص بالشيء
ويلازمه واما في قولك ابلدو برونيك خاصة اذا ذكرك خاصة فهي مصدر كباقية ومنه
قوله تعالى فهل ترى لهم من باقية اي بقاء وكذلك فاصلة الا ان مجيء المصدر على وزن
اسم الفاعل المؤنث في غاية القلة يحفظ ولا يقاس عليه يقال خصصت الشيء اخصه خاصة
وخصيصي وخصوصية بفتح الخاء وضمها لكن الفتح افصح   وهي ما يختص بالشيء سواء وجد
في جميع افراده ان كانت لازمة كالكاتب بالقوة اي بالامكان او في بعضها ان كانت
مفارقة كالكاتب بالفعل   والفرق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد الخ اعلم ان الاطراد
التلازم في الثبوت اي كل ما صدق عليه الحد صدق عليه المحدود والانعكاس التلازم في الانتفاء
اي كل ما لم يصدق عليه الحد لم يصدق عليه المحدود وللجامعية كون الحد جامعا لكل واحد من
افراد المحدود وهو لازم للانعكاس لان الحد اذا كان منعكسا كان جامعا لجميع افراد المحدود
والمانعية كون الحد بحيث لا يدخل فيه شيء من اغيار المحدود وهو لازم للاطراد لان الحد
اذا كان مطردا كان مانعا من دخول غير المحدود فيه   واما لم ينعكس الخاصة اي لم يجب
انعكاسها لجواز كونها غير شاملة لجميع افراد ما هي خاصة له فان الخاصة الشاملة اي الموجودة
في جميع الافراد كالكاتب بالقوة منعكسة وغير الشاملة اي الموجودة في بعضها غير منعكسة كالكاتب
بالفعل   ثم يقول ومن خواصه اشارة الى كثرة خواص الاسم لان من للتبعيض ولفظ

الخواص لكثرة فعلم ان المذكور بعض الخواص وان خواصه كثيرة ومنها التثنية والجمع والتصغير
والنسبة والفاعلية والمفعولية والمبتدائية والنداء والوصف والتاكيد المعنوي وعود
الضمير اليه وكون ضميرا ولحوق تاء التانيث المتحركة ودليل الاختصاص بهذه الاشياء مذكور
في المطولات فليطالع ثمه فالتعريف دخول لام التعريف وفي المفصل حرف التعريف وهذه
العبارة اولى من عبارة الكافية لان عبارته يشمل اللام والميم في مثل قوله صلى الله عليه وسلم
ليس من امبر امصيام في امسفر وعبارتها يشمل اللام فقط ولعل عدم اعتبار الشيخ الحاجبي
الميم لانها مبدلة من اللام في الحديث المذكور واللام اشهر واكثر استعمالا وانما لم يدخل
لام التعريف هذا على مذهب سيبويه واما عند الخليل فعلامة حرف التعريف هي الهمزة
مع اللام وانما يتعرض لعدم دخوله الحرف لان الحرف لا يستقل بالمفهومية فهو كالجزء
مما يدخل عليه وجزء الكلمة لا يستحق تعريفا على حاله واما قول الشاعر ومن حجره بالشيخة
اليتقصع فشاذ والذي جراه على ادخالها على يتقصع وهو فعل مضارع انه رآها في الصفات
بمعنى الذي فادخلها في الفعل دخول الذي وقول ابي الدقيش اشد الهل حين قال له الخليل هل
لك في ثريدة كان ودكها عيون الضياون دخول على الاسم بدليل تشديده لان الاسم المتمكن
لم يوجد اقل من ثلثة احرف وانما قال دخول الجر ولم يقل دخول حرف الجر لان حرف
الجر يدخل الفعل على سبيل الحكاية اذا اريد به لفظه وكذلك يدخل الحرف كقولك زيد
مرفوع بافي مازيد قايما وفيه نظر لانه ح يراد به اللفظ وهو اسم ولذا قال صاحب اللباب
ومنها دخول حرف الجر وقال صاحب الاقليد فان قلت لم جعل حرف الجر خصيصة الاسم

لا الجر

لا الجر نفسه قلت لان الجر قد يدخل في جزء الاسم كقولك يوم يقوم زيد فيقوم مجرور
وليس باسم وهذا ايضا نظر لان يقوم زيد في تقدير الاسم فالاولى ان يقال ان كل واحد من
عبارة الكافية واللباب ليست للاحتراز لانه لما دل الدليل على اختصاص الجر علم ان الجار
ايضا مخصوص ولما دل على اختصاص الجار علم ان الجار ايضا مخصوص لما انه لما اختص الاثر
بالشيء اختص المؤثر وبالعكس واما قول الشاعر والله ما ليلى بنام صاحبه فمتاول وتاويله
ما ليلى بليل نام صاحبه فحذف الموصوف وادخل الجار الصفة وقيل نام صاحبه علم شخص
بطرشا ولا امكنية للفعل في الاسمية فان قلت لم لا يجوز ان يدخل الفعل دليلا على امكنية
الفعل في الفعلية وكذا في الحرف قلت لان معنى الامكنية كون الاسم باقيا على اصله غير مشابه
للفعل والحرف وهما عاريان عن هذا المعنى فانه مقابل وعوض عن النون الذي في
مسلمين اشارة الى ان تنوين المقابلة داخل في تنوين العوض ولذا لم يذكره بعض النحو
واما تنوين الترنم فليس مخصوصا بالاسم بل يدخل الاسم كقوله حربا اقلي اللوم عاذل
والعتابن والفعل كقوله وقولي ان اصبت لقد اصابن والحرف كقولك نضع وجهها كالبدر لمّا
بدت شوقها قلبي وانا واما قول الشاعر الام على لو ولو كنت عالما باذناب لو لم تفتني اوايله
فعلى جعل لو اسما ولذا شدد لامه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة
وهو غير جايز وفيه نظر لانه يشكل بمثل اعجبني ضرب زيد فان الضرب مسند الى زيد مع انه
مسند اليه لاعجبني ويمكن ان يجاب عنه بان عدم اجتماع الاسناد والاسناد اليه انما هو في الفعل
واما في الاسم فيجوز اجتماعهما كما رايت ولو قال وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لانه بالاسناد اليه

بين
المعرف و

بصير محكوما عليه وانه خلاف وضع الافعال لا يندفع التعجب واما قولهم تسمع بالمعيدي خير
من ان تراه فمحمول على حذف ان والاضافة اي كونه مضافا اليه فسر الاضافة بكونه
مضافا ونفى كونه مضافا اليه من خواصه في شرح الكبير وفيه نظر لانه كما ان كونه مضافا من
خواصه كذلك كونه مضافا اليه من خواصه اما الاختصاص كونه مضافا فلما ذكره الشارح
واما اختصاص كونه مضافا اليه فلانه محكوم عليه في المعنى باسناد اليه والافعال لا الحكم عليها صرح
به الامام ركن الدين الحديثي وغيره والشارح ايضا معترف به كما سياتي في بحث الاضافة
فان قلت قد يقع الفعل مضافا اليه كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين قلت المضاف اليه
في الحقيقة هو الاسم المخرج من الجملة فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر
قلنا لا نم ان مررت مضاف الى زيد باحدى الاضافتين اللتين بحث عنهما وهو المعنوية و
اللفظية والا لكان الجار زيد به لان العامل في المضاف اليه هو المضاف على الاصح وكانت
اضافة مررت الى زيد اما معنوية او لفظية وكلاهما ممنوع وان اريد بالاضافة المعنى
اللغوي وهو الاسناد من قولهم اضفت ظهري الى الحائط اذا اسندته اليه فهو خارج عن
المبحث لان الاضافة التي قيد بها بقوله بتقدير حرف الجر هي الاضافة الاصطلاحية فكيف
يصح الاحتراز عن غير المبحوث عنها وهو معرب ومبني اعلم انه لا واسطة بين الاعراب
والبناء وقال قوم المضاف الى ياء المتكلم ليس بمبني اذ لا علة للبناء ولا معرب اذ لا ظهور
للاعراب فيه وسموه خصيا وقال ابو البقاء كان الاليق بمذهبهم ان يسموه خنثى وسيجيء البحث
عنه المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اي لم يناسبه بدليل قوله في قسيمه

المبني ما ناسب مبني الاصل وح يندفع الاشكال الذي اورده المحقق اي وجعل النقض
من عمدة جوابه مشكلا والحق بعضهم الجمل بمبني الاصل لان الجملة من حيث انها جملة اي
من حيث انها لم يقع موقع المفرد مبنية لا محل لها من الاعراب اصلا لئلا يتوجه عليه
النقض بمثل غلام زيد اي بمثل المضاف فانه ليس بمعرب فلو لم يرد بالتركيب الاسنادي
لا ينتقض به لانه يصدق عليه انه مركب مع غيره لم يشبه مبني الاصل مع انه ليس بمعرب
فان قلت لا فايدة في هذه الارادة لان زيدا في غلام زيد معرب بلا ريب مع ان
غلام زيد ليس بتركيب اسنادي قلت لا محيص عن هذا الاشكال اذا لم يقع في التركيب
الاسنادي اما اذا وقع فيه فذلك ظ مع ان استعمال المضاف والمضاف اليه بدون التركيب
م على ما صرح في شرح الكبير وفيه نظر لانه اذا استعمل في التركيب الاسنادي لم يتوجه
عليه النقض بمثل الغلام ايضا فان قلت اذا بنيت ان الغلام في غلام زيد مبني فبناؤه
لازم ام عارض قلت بناؤه عارض وعلة بنائه عدم وقوعه مركبا تركيب الاسنادي
فان قلت اذا اريد بالتركيب الاسنادي الاسنادي لم يدخل في حد المعرب الا المسند والمسند
اليه وح يخرج عنه المضاف اليه والمفاعيل وملحقاتها قلت المراد بالتركيب التركيب
الاسنادي ومتعلقه فيدخل ما ذكره ويحمل احد طرفيه كالصفة ونحوها لئلا يخرج
عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل الماضي وامر الحاضر قلنا لا نم انه
مشابه لهما بل مشابه لمطلق الفعل ومشابهة العام لا يوجب مشابهة الخاص ومطلق الفعل
ليس بمبني الاصل فان قيل التعريف المذكور منقوض بالمنادى المفرد المعرفة لا يصدق

عليه انه مركب لم يشبه مبنى الاصل قلنا لا نم صدق عليه هذا عليه لانك قلت المراد
بالتركيب الاسنادي ولا يصدق على زيد انه مركب بالتركيب المذكور فانه مشابه
للكاف الذي في ادعوك قيل عليه كيف يكون المنادى كالكاف في الصورة مع
وقد تقرر عندهم ان الاسم الظاهر في حكم الغيبة قلت كما تقرر هذا تقرر ان المنادى
مخاطب ولهذا لا يقال يا غلامه لاستلزامه اجتماع النقيضين فالمراد بقولهم
ان الاسم الظاهر في حكم الغيبة هو غير المنادى فلو عرف به لزم تعريف الشيء
بما هو اخفى منه وانه غير جائز لان اختلاف الآخر باختلاف العوامل منقوص على فهم
كونه معربا واذا عرف المعرب بالاختلاف المذكور يكون فهمه موقوفا على فهم
الاختلاف وتعريف الشيء بالمتوقف عليه دور لجواز ان تعرف له هذا
الحكم باستعمال العرب وح لا يكون معرفة الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب
بل على معرفة استعمال العرب فلا دور بل الوصف من تعريفه ان يعرف ان
المعرب على اي نوع من انواع الاسماء يطلق قيل عليه من لم يعلم ان المعرب على اي
نوع من انواع الاسماء يطلق لا يفيده التعريف قلت نعم لان العالم باحكام الاسماء
مستغن عن التعريف بل عن النحو ولا فائدة له معرفة اصطلاحاتهم بل المقصود من
تعريف المعرب ان يعلم من لم يعرف ان المعرب على اي نوع من انواع الاسماء
يطلق ان المعرب يطلق على المختلف آخره واما تقييده بغير التام فلان
الاختلاف لا يوجد مع كل واحد من الضم والفتح والكسر يعني اذا قلت جاءني زيد

جاءني زيد لا يوجد الاختلاف ما لم تأت بصورة النصب او الجر وفيه نظر لانا لا نم
ان تقييد السبب بغير التام لاجل عدم وجود الاختلاف مع كل واحد منها و
قوله ولو حمل السبب التام لكان اوجه لان الاختلاف يوجد مع كل واحد منها ايضا
ممنوع لان وجود الاختلاف مع كل واحد منها لا يدل على انها اسباب تامة والحاصل
ان السبب التام هو الذي يوجد الشيء به لا معه بل السبب التام لاختلاف آخر المعرب
هو العامل واحد المعاني المقتضية واحد الحركات فثبت ان الاعراب سبب غير تام
لانه جزء من السبب التام وعدم وجامعه حمله على التام واما قريبة فقط لان المقتضي
يفيد بواسطة واحدة والعامل بواسطتين متعلق باختلف في قوله ما اختلف
و فاعل يدل هو الضمير الراجع الى ما كافي به لا الى الاختلاف الدال عليه اختلف لان
الاختلاف ليس باعراب عند الم بل علم للفاعل ولا شيا منسوبة الى الفاعل
بني على ان الباء في الفاعلية والمفعولية للنسبة وهو وهم لا يجوز ان يكون للمصدر
ويكون معنى الكلام فالرفع علم كون الفاعل فاعلا والنصب علم كون المفعول مفعولا
اي الرفع علم صفة الفاعل وهو كونه فاعلا لا علم الفاعل وكذا النصب واما ما قيل علم
الاضافة لان الاضافة مصدر بدون الياء فلا يحتاج اليها اي الجر علم كونه مضافا
اليه وعده اسم كان من الاشياء المنسوبة الى الفاعل وليس كذلك بل هو فاعل عند الم
ولذا لم يذكره في المرفوعات لان عامله ليس سبب لمقتضى اعرابه قال الامام ركن
الدين الحديثي اعلم ان اعراب الفعل غير داخل في قوله الاعراب ما اختلف آخره به

لان الفعل لم يعتور عليه معان حتى يدل عليها الاعراب فالاعراب فيه دخيل لمشابهته
الاسم وغير اصيل فالاعراب في الاسم غير الاعراب في الفعل وان اشتركا اسما خلافا
للكوفية والمالكي فانه عندهم يعتور على الفعل معان من العلة والاستئناف والعطف
كما على الاسم ثم قال وجعل هذا وجها لكون المضارع معربا اولى من جعل مشابهته للاسم
من الابهام والتخصيص بالحرف وجها له   كل قسم منها يشترك في نوع واحد من
الاعراب ظاهره فاسد لان كل قسم من الاقسام يختص بنوع واحد من الاعراب
لا انه يشترك فيه اللهم الا ان يراد كل قسم يشترك افراده في نوع واحد من الاعراب
وليس لعبارة دلالة عليه   فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف تقديره
اما نوع علمك بالاعراب وانواعه فالمفرد المنصرف وانما حذفت لدلالة الفاء عليها
ولقائل ان يقول في العبارة نظر الظاهر ان وجه النظر فهم المغايرة بين
الاعراب والضمة لانك اذا قلت اعراب المفرد المنصرف ملتبس بالضمة رفعا
توهم ان الاعراب الذي يكون بالضمة حال الرفع غير الضمة وليس كذلك لان الاعراب
هو الضمة واخواتها وقيل وجه النظر عطف شيئان على معمولي عاملين مختلفين لانه عطف
والفتحة على بالضمة والعامل فيه الباء ونصبا على رفعا والعامل هو الظرف وهو ضعيف
لان لم يجوز مثل هذا العطف اذا كان المجرور مقدما وهنا كذلك   فان قيل المراد به
الاول لكنه يخرج عنه الاسماء الستة لذكر احكامها بعد اقول خروج الاسماء الستة
لا لكون احكامها مذكورة بل لان قوله فالمفرد المنصرف قضية مهملة كقولنا الانسان

الانسان كاتب اي متروكة السور لانه لا يعلم ان كل المفرد المنصرف حكم كذا او بعضه
وقد تقرر في موضعه ان المهملة في قوة الجزئية فيكون معنى قوله فالمفرد المنصرف
بعض المفرد المنصرف فلا ينافي خروج اسماء الستة لان الحكم لا يشمل المفردات
فان قلت فينبغي ان لا يذكر قيد المنصرف لاخراج غير المنصرف لانه لا ينافي خروج
اسماء الستة لا ينافي لخروج غير المنصرف لان الحكم لا يشمل جميع المفردات قلت
مسلم الا ان غير المنصرف اكثر من الاسماء الستة وهو مضبوط فلهذا احتيج الى اخراجه
هذا اولى وفيه نظر لانهم صرحوا ان كل ما يفهم منه بحسب لغة من اللغات ان الحكم على الكل
او على البعض فهو سور كلام الاستغراق والنكرة في سياق النفي والتنوين في الاثبات
ولفظ اثنان وثلثة ونحو ذلك مما يفهم منه الكلية او البعضية فح يكون قوله فالمفرد
المنصرف موجبة كلية لان اللام الاستغراق لانه في حكم قولنا كل مفرد منصرف اعرابه
بالضمة الخ وهذا لم يلتفت اليه الشارح حيث لم يجب القائل به بل هو دفعه بالعناية حيث
قال فالمراد بالمفرد غير المبني والجموع وغير الاسماء الستة والا فهو ممن لم يحط عليه
امثال هذا   لئلا يلزم للفرع مزية على الاصل فان قلت المزية باقية لانه قد علم
من مقدمتك ان الاعراب بالحركات اصل للاعراب بالحروف وقد اعطى الاصل
للفرع مع ان الاصل الذي هو جمع المذكر السالم معرب بالفرع قلت قد ارتكب لهذه
المزية لعدم وجوه ان اواخر جمع المذكر السالم حروف يصلح للاعراب مع كونها علامة الجمعية
مع انه لو جعل بالحركات يلزم تحمل الضعيف ولما كان اواخر جمع المؤنث حروفا صحيحة

غير صالحة للاعراب وجعل اعرابه بالحركات ولذا قدم على جمع المذكر وقيل كان حق
العبارة ان يقول ليكون الفرع على وتيرة الاصل وينبغي ان يذكر الو بعد جمع المذكر
نحو صاحبات فان اعرابها كاعراب هندات وليس الالف والتاء في آخرها للجمع اذ لا
مزيد لها من لفظها   اعلم انه يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف الخ ويمكن
ان يجاب عنه بان جر غير المنصرف انما يكون بالفتح اذا كان مخصوصا بالجر وهذا
ثم في مسلمات فعدم امتناع الكسر لانه علامة للنصب ايضا والتنوين لانه للمقابلة
والشارح ايضا معترف به كما سيجيء اعلم ان في هذا الجمع اذا سمي به وجعل غير منصرف
ثلثة اقوال اصحها ان يكون رفعه بالضمة ونصبه وجره بالكسرة مع التنوين كما
كان قبل العلمية واليه ذهب الشيخ ابن الحاجب والتنوين عندهم للمقابلة لا للتمكن
وانما دخلت الكسرة اما لانه لو لم يدخل بل كان في موضع الجر مفتوحا لكان الجر
تابعا للنصب وهو خلاف ما عليه جمع المذكر السالم واما لان المقصود بالمنع هو تنوين
التمكن عند الاكثر والجر انما يمنع بالتبعية ولم يوجد تنوين التمكن ليحذف فيتبعه الجر
وابقاء على حكاية اعراب الجمع والقول الثاني حذف التنوين وفتح آخره في موضع الجر
والنصب نظرا الى ان التنوين عنده للتمكن والقول الثالث وهو مذهب المبرد انه
يكسر بلا تنوين واما عند الزمخشري فهو منصرف قال فان قلت هلا منعت
عرفات الصرف وفيها سببان التعريف والتانيث قلت لا يخ اما ان يكون تانيثه
بالتاء التي في لفظها واما بتاء مقدرة كما في سعاد فالتي في لفظها ليست للتانيث وانما

هي مع الالف التي قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لان هذه التاء
لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها فبان ان لا تانيث فيها فتصرف والذي
يختلج في ضمير هذا الفقير انه لا مانع من ان يكون هذه التاء علامة التانيث ايضا كما
انها مع ما قبلها علامة للجمعية الا يرى ان الواو في مسلمون علامة للاعراب كما انها مع
النون علامة لكونه جمعا مذكرا فبان ان التانيث فيها فيمتنع من الصرف   والا
لكان مفتوحا لحذف الفتحة قلنا لا نسلم ان الفتحة حقيقة مطلقا بل الحقيقة هي التي جعلت
علامة للنصب والفتحة التي في مررت بجوار رقابه مقام الكسرة التي هي علامة المضاف
اليه فيكون نقلا وعدم الظهور بها لاجل هذا النقل فاذا انتفت مقام الكسرة
فكما ان الكسرة تقدر في مثل هذه المواضع تقدر هي ايضا وقيل انه خارج من هذا
الحكم لانه يذكر بعد   وكان من الواجب عليه ذكر شرط آخر وهو مكبرة اجيب
عنه بان عدم ذكره لاكتفائه بالتمثيل وقيل عليه ما ذكره ينتقض بالاستغناء عن ذكر
قوله مضافة الى ياء غير ياء المتكلم اكتفاء بالتمثيل واجيب عنه بانه لا سبيل الى ترك
قوله مضافة وهو ظ ولا الى ترك قوله الى غير ياء المتكلم لانه لو اقتصر على لفظ ابوك
لتوهم انه اذا كان مضافا الى اسم آخر نحو ابي زيد لا يكون اعرابه بالحروف بل يتوهم
ان شرط اعرابها بالحروف كونها مضافة الى ضمير المخاطب وكذا الجواب عن قولهم
وكان ينبغي ان يذكر موحدة بين شيء وهو ان قوله مضافة يؤذن بان هذه الاسماء
قد يستعمل غير مضافة وهو باطلاقه ممنوع لان منها ما لا ينفك عن الاضافة و

وهو ذو   وانما جعل اعرابها بالحروف الخ اعلم ان كون اعرابها بالحروف
من حيث الصورة واما ما هي هذه الحروف ففيه خلاف ذهب سيبويه
واصحابه الى انها حروف اعراب اصول والعلامات ما قبلها مقدرة كعصى
كما في التثنية والجمع وسنسمع فيهما كلاما شافيا ثم اختلف اصحاب سيبويه في
الحركات التي قبل هذه الحروف فقال الربعي الضمة والكسرة هما المنقولتان
من الواو والياء والفتحة اصلية اذ لا حاجة الى النقل وهو ضعيف لانه يلزم
منه ان تكون حركة الاعراب في وسط الكلمة ولانه يبطل التقدير اذ المقدر
ملفوظ به فلا تعذر وقال اخرون هي اتباعات وذهب الاخفش الى ان هذه
الحروف دوال على الاعراب كالحركات فان الاعراب عنده هو الاختلاف
وذهب الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب المازني الى ان هذه الحروف
نشأت من اشباع الحركات والاعراب ما قبلها كما في الافراد وذهب الفراء
الى انها معربة من مكانين فالضمة والواو اعرابان وذهب قطرب وابو اسحاق
الزيادي الى انها اعراب كالحركة وذهب ابو علي الى انها حروف اعراب
دوال فجمع بين قول سيبويه والاخفش وانما سمى النحويون هذه الحروف
اعرابا لانها تنقلب وتتغير كما تتغير الحركات وبعضهم يجعلها بالالف في الاحوال
الثلاث وعليه قول ابي حنيفة رضي الله عنه حين سئل عن شخص قتل رجلا بالحجر هل
يجب عليه القود فقال لا ولو رماه بابا قبيس والدلايل من كل طرف مذكورة

مذكورة في المطولات تركناها مخافة التطويل والحم قريب الزوج فبكسر كاف
حموك ولطيبن وقريب المراة والصهر يجمعهما هذا ما يسر الله تعالى لنا الاطلاع عليه
من الاختلاف في هذه الحروف انه هو المسؤول لتيسير كل صعب وذلول
اعلم ان المثنى وكلا مضافا الى مضمر الخ كلا عند الافراد ويبنونه من تثنيته انه
مفرد والف معلة عن الواو لقولهم في المؤنث كلتا فالالف في كلتا للتانيث
والتاء بدل من الواو مثل تراث وتجاه وقيل من الياء وقال المازني وزن
كلتا فعل فجعل الياء زايدة قال ولو كان الالف للتانيث لم يقلب في النصب
والجر ثم الصحيح ان كلا مفرد اللفظ ومثنى المعنى والدليل على افراده لفظا انه لا
ينطق بواحده فلا يقال كل وانه يضاف الى المثنى ولو كان مثنى لكان فيه اضافة
الشيء الى نفسه خلافا للكوفيين فانهم عندهم مثنى وانما جعل اعرابها كالمثنى مضافا
الى مضمر وبالحركات تقديرا مضافا الى مظهر لان الحركات اصل والحروف
والاظهار اصل والحروف فرع والاضمار فرع فاعطي الاصل للاصل والفرع
للفرع وعند بعضهم اعرابه بالحركات تقديرا عند الاضافة الى المضمر ايضا
اعلم ان جمع المذكر الخ اختلفوا في حروف التثنية والجمع فذهب سيبويه الى انها
حروف الاعراب واختلف اصحابه فقال بعضهم فيها اعراب مقدر كما سمعت
في الاسماء الستة وقال اخرون ليس فيها اعراب مقدر بل هي بانفسها حروف
وعلامات اعراب وذهب الاخفش والمازني والمبرد الى انها ليست حروف

اعراب بل دلالة على الاعراب وذهب الجرمى الى ان انقلابهما هو الاعراب وذهب
قطرب والفراء الى انها نفس الاعراب وبعض العرب تعربه بالالف فى الاحوال
الثلث وهو لغة بلحارث بن كعب وقيل لغة كنانة وعليه قوله تعالى ان هذان
لساحران وفيه اربعة اقوال احدها انه على هذه اللغة وثانيها ان ان بمعنى نعم
ودخول اللام نظرا الى لفظ ان اوالى ان اللام زيدة وثالثها ان اسمها محذوف
اى انه ورابعها انها صيغة موضوعة للتثنية وليست صيغة خاصية كمسلمان
فمن قال انها هنا عبة ذهب الى ان النون عوض عن الحركة والتنوين و
ان كان الواحد مبنيا لا حركة فيه ولا تنوين وروى بعضهم ان النون فيه عوض
من الالف الاصلية حين حذف فى التثنية لالتقاء الساكنين ومن قال انها
موضوعة للتثنية وهو الشيخ عبد القاهر قال ان اسماء الاشارة لا يصح تثنيته شيئ
منها حقيقة انما تبانى فى الاسماء النكرة واسماء الاشارة لا يصح تنكرها
ولو التزم ملتزم تنكرها لزمه ان يعرف المثنى بالالف واللام كالعلم اذا اثنى او
جمع لزم ان تعرف بالالف واللام   نقلت بعضها الى بعض قال الرضى جعلوا
الف المثنى وواو المجموع علامتى الرفع فيهما ولم يبق من حروف اللين التى هى اولى
بالقيام مقام الحركات سوى الياء للجر والنصب فيهما والجر اولى بها فقلت
الف المثنى وواو الجمع فى الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع النصب الجر
دون الرفع لكونهما علامتى الفضلات بخلاف الرفع انتهى كلامه وكان ذكره

وكان ماذكره الشارح اشارة الى هذا وان لم يكن فى بعض النسخ موجودا
لالتبس المثنى والمجموع اى فى حال الاضافة وانما مثل بحالة النصب لان الالتباس
فى الرفع والجر لان ما قبل الواو والياء مضموم ومكسور فى الجمع ومفتوح فى التثنية
فلا يكون قوله لالتبس المثنى والمجموع كليا   وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء
فان قلت لم يكتفوا بفتح ما قبل التاء فى المثنى وكسره فى الجمع قلت لانه قد يفتح
ما قبل الياء فيهما نحو مصطفين ولم يفرق بالنون لالتباس فى هذه الصورة
وفى غيرها للعلامة فقط اى لعلامة المثنى والمجموع مع الالف والواو وليست للاعراب
وليس النون عوضا من الحركة هذا عند المص لان الحروف عنده نفس الاعراب
واما عند غيره فلها حالتان هى فى احديهما عوض عن الحركة والتنوين وفى الثانية
عوض عن الحركة وحدها دون التنوين فالحالة الاولى فى نحو رجلان ومسلمان
ومسلمون والحالة الثانية فى نحو الرجلان وكذا يا رجلان ورجلين واذا قلت
احمران واحمدان فالنون عوض عن الحركة والتنوين معا عند الاخفش لان
التثنية تزيل التعريف وعن الحركة عند سيبويه لاعتبار الوصف الاصلى
وذكر بعضهم ان النون فى عوضان ورحيان بدل من التنوين فقط اذ ليس فيهما
حركة والصواب انها عوض لانها لانهما وان لم يظهر فيهما الحركة صورة الا انها
مقدرة   وهى اسماء فى اخرها الف مفردة احتراز عن الممدودة فانها اعرابها
بالحركات لفظا   فصار مسلمى فيكون اعرابه بالواو تقديرا فى الرفع لان الياء

يدل على الجمعية دون الرفع لان الدال عليه الواو وقد عرفت فيكون الرفع
تقديرا لمانع ثبوت علامة الجمع فاسواه لنظى ضابطة الاعراب اما ان
يكون بالحركات وهو الاصل او بالحروف والاعراب بالحركات اما ان يكون
بتمامها لفظا فى الاحوال الثلث وهو الاصل كزيد او بتمامها تقديرا فيها كعصا
او بتمامها بعضها لفظى وبعضها تقديرى كقاض او ببعضها لفظا فى الاحوال
الثلث كاحمد ومسلمات او ببعضها تقديرا فى الاحوال الثلث كحبلى او ببعضها
بعضها لفظى وبعضها تقديرى كجوار والاعراب بالحروف اما ان يكون بتمامها
لفظا فى الاحوال الثلث كالاسماء الستة او بتمامها تقديرا بها كالاسماء الستة
اذا اضيفت ولاقاها ساكن بعدها لحذف عنها حروف الاعراب لالتقاء
الساكنين نحو هذا ابو البشر ورايت ابا البشر ومررت بابى البشر او بتمامها
بعضها لفظى وبعضها تقديرى اذا اضيفت بعضها الى المعرف باللام وبعضها الى غيره
وهو ضعيف نحو هذا ابو البشر ورايت اباه ومررت بابيه او ببعضها لفظا
فى الاحوال الثلث كالمثنى والجمع او ببعضها تقديرا فى الاحوال الثلث
كالجمع اذا اضيف ولاقاه ساكن بعد نحو جاءنى صالحو النوم ورايت صالحى النوم
ومررت بصالحى النوم او ببعضها بعضها لفظى وبعضها تقديرى كالجمع الصحيح
المضاف الى ياء المتكلم نحو جاءنى مسلمى ورايت مسلمى ومررت بمسلمى فافهمه فانه
جيد ومما اعرب بالحركة تقديرا فى الاحوال الثلث ما فيه اعراب محكى جملة

جملة منقولة عن الجمع او مفردا نحو تابط شرا او قول اهل الحجاز من زيدا فى
السؤال من تقول رايت زيدا والتميمى يقول زيد بالرفع غير المنصرف
سمى المنصرف به لان التنوين نسبة الصرف وهو الصوت الضعيف كصوت
البكرة فسمى ما قامت به منصرفا وما لم يقم به غير منصرف قال الاندلسى ظاهر كلام
النحويين ان هذه القسمة منحصرة فى ان الاسم اما منصرف واما غير منصرف وينبغى
كل واحد من القسمين مما ينفى الحصر وذلك انهم فسروا المنصرف بانه الذى
يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وفسروا غير المنصرف
بانه الذى يحترز منه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح فى موضع الجر وعلى
هذا ينبغى اسماء كثيرة لا تدخل تحت واحد منهما نحو جمع المذكر لانه لا تدخل الحركات
فلا يكون منصرفا ولا يحترز عنه الجر ولا الحركة بالفتح فلا يكون غير منصرف وهكذا
جميع ما اعرب بالحروف وجمع المؤنث لا يدخل فيهما فيحمل كلامهم على انهم لم يريدوا
الحصر وانما ارادوا ان من الاسماء ما هو حكمه كذلك ومنها ما ليس كذلك غير
متعرضين للحصر هذا كلامه وقال ابو البقاء ينبغى ان يحمل قول النحويين المعرب
على نوعين منصرف وغير منصرف على المعرب بالحركات لفظا او تقديرا وهو بعض
اقسام المعرب ليخرج الذى لا يوصف باحدهما ما فيه علتان فيه نظر لانه قد
يجتمع علتان وينصرف كالتانيث مع الصفة ووزن الفعل مع العجمة و
الجواب ان ليس كل اثنين منها يمنع الصرف كيف ما كان قال فى المحصل

ان هذه التسعة ليس كل اثنين منها يمنع الصرف كيف كان بل لذلك ترتيب
خاص وشرط الا يرى ان قابيه فيها التانيث والصفة ومع ذلك لا يمنع الصرف
فلتبين خصوصية ذلك الترتيب فنقول العدل يؤثر مع العلمية ومع الوصف
والوصف يؤثر مع وزن الفعل ومع العدل والتانيث يؤثر مع سبعة
اشياء وهي التانيث والتركيب ووزن الفعل والعدل والعجمة وشبه
التانيث والزيادتان المضارعتان والعجمة يؤثر مع العلمية فقط والجمع يؤثر
مع كونه على صيغة منتهى الجموع والتركيب يؤثر مع العلمية فقط والزيادتان
تاثيرهما مع الصفة والعلمية والوزن يؤثر مع العلمية ومع الوصف ومع مراعاة
الاصل هذا هو التركيب المعتبر في التاثير عرفناه باستقراء الكلام العرب
وما سوى هذا الترتيب مما يمكن اجتماعه فلا يؤثر اصلا واما الشروط فستذكر
عند ذكر كل سبب والعلل التسع ما ذكره في البيتين واول البيتين
موانع الصرف تسع كلمات اجتمعت ثنتان منها فما للصرف تصويب عدل و
وصف الخ وانما قال وهذا القول تقريب لان في عدد العلل خلافا او قيل
هو اشارة الى ان كون كل واحدة منها علة على سبيل التقريب في المجاز لا على
على سبيل الحقيقة لان العلة في الحقيقة هي لا يبين منها لا كل واحد منها
وقال بعضهم انه اثبات قال الجواري شارح المفصل مدار الامر في علل
ما لا ينصرف على حرف الحكاية والتركيب اما الحكاية ففي موضعين الاول وزن الفعل

مع الوصف نحو اعلم واجمل الماني ووزن الفعل مع العلمية نحو يزيد وسكر فامتناع
الصرف في هذين الموضعين بطريق حكاية الفعلية بيان ذلك ان هذه الالفاظ
في هذين الموضعين في الاصل افعال ثم استعملت مفارقة للفعلية اما الى الوصفية واما
الى العلمية فامتناعها من الصرف حكاية فعلية يعني ان هذه الاسماء حين
كانت افعالا كان يمتنع دخول الكسر والتنوين فيها فلما صارت اسماء بقيت
ما كانت عليه من امتناع دخول الكسر والتنوين لان معنى الحكاية في اللفظ هو
ان ياتي به على نحو ما لفظ به اولا من غير تغيير واما التركيب ففي البواقي ووجه
التركيب في العدل في نحو عمر انه بمنزلة علمين تقديرا وذلك لان الواضع
قصد التسمية بعامر اولا الا ان عامرا لما كان من الاجناس خاف اللبس فعدل
عن تلك الصيغة الى هذه لان عمر غير موجود في الاجناس فكانه سماه اولا عامرا
ثم سماه عمر ثانيا وفي العدل في نحو ثلث فانه في الاصل ثلثة ثلثة مركب
من لفظين والصفة في نحو احمر لا ينصرف للحكاية ووجه التركيب في التانيث
بالتاء ظاهرة او مقدرة انه مركب مع العلمية او مركب علامة مع الاسم والعلمية
لا ينصرف للحكاية وفي العجمة اما تكرارها في العجمي والعربي او تركها مع العلمية وفي
الجمع انه بمنزلة جمعين وفي الالف والنون الزائدتين انه مركب اما مع الاسم
او مع العلمية او مع الوصف ووزن الفعل لا ينصرف للحكاية وكله ضعيف
وان اشتغلنا بابطاله يطول الكتاب ويورث الملال وقد يلحق بعض ما ذكره

ببعض نسخ المتوسط والحق انه ابنيه الشارح في الحاشية وليس من الشرح
وقال بعضهم انه احد عشر وهي التسع المذكورة وشبه الف التانيث
كالف ارطى الشبيهة بالف التانيث يعني اذا سمي بما فيه الف الالحاق كارطى
فانه لا ينصرف للتعريف وشبه الف التانيث فهذه ايضا علة فرعية لان التانيث
فرع فالمشبه به اولى بالفرعية ومراعاة الاصل في نحو احمر اذا سمي به ثم نكر وهذه
ايضا علة فرعية لان الاصل اذا كان فرعا فالملحق به اولى بالفرعية والف
الالحاق الف يلحق الاخر وحدها اي بلا همزة وشرطها العلمية ويدل على انها
ليست للتانيث مجيء ارطاة قال في الصحاح الارطى شجر من شجر الرمل يدبغ
بورقه الاديم وهو افعل من وجه وفعلى من وجه والواحدة ارطاة ولحوق تاء
التانيث به يدل على ان الالف ليست للتانيث وانما هي للالحاق او بني الاسم
عليها وعند صاحب اللباب هي عشرة التسعة وشبه الف التانيث وعند بعضهم
ثلث عشر هي الاحدى عشرة المذكورة والشبه بالاسماء الاعجمية كمساجد علما لكونه
على وزن لا يكون عليه احاد وانما احتاج الى هذا التاويل لانه خرج بالتسمية عن
الجمع والحمل على الموازن كما قال ابو علي في سراويل انه لا ينصرف لانه مفرد اعجمي
حمل على موازنه في العربية كمصابيح فعلى هذا نصب العلل ثلث عشر علة   اذ لا عامل
ههنا ينصبها على الحال فيه نظر لانه يجوز ان يكون حالا موكدة عاملها محذوف من
قبيل انا فلان كريما جوادا فانه لما كان مشهورا بالكرم تضمنت الجملة معنى الكرم

والجود وههنا لما كانت النون مشهورة بكونها مزيدة تضمن قولنا وهي النون
معنى الزايدة فيكون حالا موكدة لمضمون تلك الجملة وعاملها محذوف وهذا اولى
مما يتكلف به الشارح   اللهم الا ان يحكم بزيادة الالف واللام في النون
كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وكما في قول الشاعر
مررت على اللئيم يسبني   فالعدل فرع المعدول عنه اذ لولا المعدول لما كان
العدل اذ العدل تغيير الاسم عن صيغة الاولى والوصف فرع الموصوف لاحتياجه اليه
وتبعيته له لفظا ومعنى   والعجمة فرع العرب لان لغة كل قوم اصل بالنسبة
الى لغتهم اي لان العجمة دخيلة في كلام العرب وتكلم العربي بها مسبوق بتكلمه
بلغته ولذلك يثقل على العربي التكلم بها اذ ليست من طبعه والجمع فرع على الواحد
لان الجمع انما يكون من ضم الاحاد بعضها الى بعض فهو متاخر عنها والتركيب فرع
الافراد لانه ايضا عبارة عن ضم مفرد الى مفرد ليجعلا اسما واحدا   وح لم يقل انه
فرع للتثنية وفيه نظر لانهما ح فرعا الفي التانيث مع انه يصدق عليهما ح انهما فرعان
على ما زيد ناعليه وبعضهم قال اذا كانتا متشابهتين لالفي التانيث والتانيث فرع
التذكير فح يكونان فرع الفرع   وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اي حكم غير المنصرف
ان لا كسر فيه ولا تنوين وانما جعل تعريف النوع حكما لغير المنصرف لان عدم دخول
الكسر والتنوين يتوقف على معرفة كونه غير منصرف فلو توقف معرفة كونه غير
منصرف عليه لزم الدور لما عرفت في المعرب وانت خبير بانه يمكن ان يجاب عنه

نظرة لهم لما نظرناهم هناك فان قلت لم اختص الكسر والتنوين بالمنع من بين خواص
الاسم قلت اما التنوين فلان له مزية اختصاص بالاسم من بين ساير الخواص
لانها للنطق وهو لا يوجد اصلا الا في الاسم لان الفعل متصل بفاعله دايما فلهذا اختصت
بالمنع من بين اخواتها واما الكسر فلما بينها وبين التنوين من المواخاة من حيث
ان المجرور مقام التنوين دون اخواته   ويجوز صرفه للضرورة الخ فان قلت
اذا وجدت الضرورة يجب الصرف قلت نعم الا يرى انه اذا اضطر الى عدم صرف المنصرف
لا يجوز ان يجعله غير منصرف بالاتفاق لانه عدول عن الاصل واما جاز عكسه لانه رجوع
اليه وايضا لا يجوز له ان تنوين الفعل والحرف وان يدخل عليها ساير علامات الاسم ضرورة
وحكى الاخفش ان من العرب من يصرف جميع الاسماء المعربة الممنوعة من الصرف واعلم ان
في قوله ويجوز صرفه للضرورة بحثا اما اولا فلان دخول الكسر للضرورة لا يدل على صرفه
بل فيه ثلثة اقوال واما ثانيا فلانه ليس على اطلاقه بل هو ثلثة اضرب الاول ما لا يجوز
صرفه البتة بالاجماع وهو كل ما كان في آخره الف التانيث المقصورة اذ لا فايدة للشاعر
في صرفه اذ وزنه معروف فامثل وزنه غير معروف الثاني ما يجوز صرفه بالاتفاق وهو
ما عدا افعل من كذا الثالث ما فيه خلاف وهو افعل منك فذهب الفراء والكسائي
الى امتناع صرفه وان اضطر الشاعر وذهب البصريون الى انه ينصرف لان المانع هو
الصفة ووزن الفعل فانصرف للضرورة كاحمر واصفر   ومثاله اعد ذكر نعمان لنا
ان ذكره الخ نعمان بضم النون علم ابي حنيفة رضي الله عنه وهو المراد في البيت وبفتحها واد

واد في طريق الطايف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك وضاع المسك
وتضوع وتضيع اي تحرك فانتشرت رايحته قال النميري شعر تضوع مسكا بطن نعمان
ان مشت به زينب في نسوة عطرات اعد امر حاضر من اعاد وبعيد اصله اعود واستثقلت
الكسرة على الواو ونقلت الى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الواو فصار اعد وفاعله
مستتر وذكر مفعوله مضاف الى نعمان لنا متعلق باعد وان تعلق بذكر فلا به وان مكسورة
لانها بعد الامر كان قايلا يقول ما فايدة الاعادة فقال ان ذكره هو المسك الخ ويجوز
ان يفتح ويكون التقدير لان ذكره الخ لان حروف الجر تحذف من ان وان سماعا
وذكره اسمها وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب والمسك خبران ويجوز ان يكون هو
مبتدا والمسك خبره والجملة الاسمية في محل الرفع خبر ان وما دوامه وهي المتنبقة
مصدرية وكررته صلة والجملة في تاويل المصدر ظرف يتضوع اي يتضوع وقت
تكرره فحذف الظرف واقيم المصدر مقامه كما في اتيك خفوق النجم ويتضوع مع ظرفه
في محل الرفع في خبر ان ثان لها او حال والاستشهاد ان نعمان غير منصرف للعلمية والالف
والنون مع ان الشاعر صرفه لضرورة الوزن وفيه نظر لانه بدون التنوين يستقيم
الوزن ايضا لان تقطيعه ح اعد ذكر نعمان مفاعيل وهو موزون لان اجزاء
الطويل يلحقها الكف كما في قول الشاعر شاقتك احداج سليمى بعاقل فعيناك للبين تجودان
بالدمع فلا يصلح ما اورده للاستشهاد بل المشهور ما اسلفناه لانه لو قال زينب في نسوة
بدون التنوين لكان وزنه في نسء فعلاتن وهي ليست من اجزاء بحر الطويل

لانه لما كان ما قبله وما بعده منويا فيه نظر لان ما قبله ليس منويا واجيب بان المراد
بما قبله قوله تعالى اما شاكرا واما كفورا وقيل ان نون الكافرين بمنزلة التنوين وليس
بقوى اذ لا يكفى التناسب لما بعده ولذا اكتفى عليه شراح الكافية وبعضهم على ان التنوين
تنوين ترنم وبعضهم على انه للتمكن على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف على ما سمعه الاخفش
اعلم انه لا يجوز منع الصرف المنصرف للضرورة لما مر خلافا للكوفيين اذا كان فيه
سبب من الاسباب كقول العباس بن مرداس فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس
في مجمع واجيب بان الرواية يفوقان شيخي في مجمع لجواز ان يكون الجمع مع صيغة
منتهى الجموع علة تامة لمنع الصرف ولا يكون مع الصفة كذلك لان بعض العلل لا يؤثر الا
مع علة مخصوصة بدليل ان في تم العجمة ووزن الفعل وهو منصرف وفي ضارب الصفة
والتانيث وهي معروفة اي العدل خروج الاسم عن صيغته الاصلية الى صيغة اخرى
فيه مناقشة لان الاسم بعد الخروج عن صيغته لا يبقى فكيف ينتقل الى صيغة اخرى والتحقيق
ان يقال ان للاسم مادة وهي الحروف الاصلية وصورة وهي الهيئة الحاصلة لتلك
الحروف وهي المراد بالصيغة فخروج مادة من صورة كانت لها في الاصل الى صورة
اخرى مع بقاء المعنى هو العدل فح يكون المضاف مقدرا اي العدل خروج مادة الاسم
فيصح ثنى غير منصرف للعدل والصفة كما في قوله تعالى اولى اجنحة مثنى بان كونه صفة انما
هو لوقوعه صفة في التركيب وهو غير مؤثر في منع الصرف لعروضه لوقوعه خبرا ايضا
كقوله صلى الله عليه وسلم صلوة الليل مثنى مثنى وتاكيدا لمثنى الثاني في حديث وحالا كقوله

تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلث ورباع ولهذا ذهب كثير من
النحويين الى ان المانع من الصرف ثلث ونحوه تكرر العدل فيه في اللفظ والمعنى لانه
عدل عن لفظ اثنين الى لفظ مثنى وعن معنى اثنين [illegible] الى معنى اثنين اثنين
واجاب عنه المصنف بان وصفية ثلث ليست طارية لانه عدل عن ثلثة ثلثة
باعتبار كونه عددا لانه لا يستعمل هكذا عددا اصلا فيكون ثلث وصفا في اصل
الوضع فلا يحتاج الى تقدير عدل ثان فيه فح لا يكون قوله كما في قوله تعالى اولى
اجنحة لانها صفته بوقوعه صفة في التركيب وان اتفق وقوعها فيه نقل
عن ابراهيم النخعي انه يجوز الجمع بين تسع نسوة بهذه الآية وليس الامر على ما توهم
بل معنى الاية والله اعلم اثنين اثنين ان شئتم وثلثا ثلثا ان شئتم ولو كان المعنى
على ما ذهب اليه النخعي بلفظ التسعة لانه اوضح واخصر والاصح انه لا يقال
لضعف الرواية والمرجع في ذلك الى اللغة ومنها اخر ليس يصح الاضافة فوجب
ان يكون صيغة اخرى من لا ما مذهب ابي علي فان قلت لا يلزم من عدم
كونه مستعملا باحد الامور الثلثة ان يكون معدولا من اخر من لم لا يجوز ان يكون
معدولا من المعرف باللام او المضاف قلت اما الاضافة فلم يعهد العدل
عنها لانه يستلزم البناء كقبل واما المعرف باللام فلا يصح العدل عنه لانه لو كان
معدولا عنه لوجب ان يكون معرفة كسحر وهو وهم لانه يقع صفة للنكرة وان شئت
عليه اللطف فعدة من ايام اخر واختلف في سبب منع صرفه والاصح انه منع

للصفة والعدل علم انه معدول عن جماعى او جماوات وقيل هو معدول عن جمع
واعترض عليه الفارسى وقال انما يجمع فعلاء على فعل اذا كان من الالوان الممتنع
مذكره من الجمع بالواو والنون واما ما جمع مذكره بالواو والنون فليس قياسه
ان يجمع على جمع قال الحديثى الحق انه ان جعل المانع فى اجمع وبابه العلم انه يكون جمع
عدل عن جماوات لانه قياس فعلاء العلم نحو الخضراوات جمع الخضراء اى السماء و
ان جعل الصفة فعن جمع وامتناع تقديره بغيره اما الصفة فلانه من اول
الامر علم ولذا لم يدخل فيه اللام والصفة لا تجامع العلمية واما التانيث والعجمة
والجمع والتركيب والالف والنون فظ واما وزن الفعل فلا بينه وبين اوزان
العدل من التضاد ان فعال مبنى عند اهل الحجاز وعلة بنائه ما ذهب اليه
المبرد وابن كيسان ان فاعلة التى عدلت فعال عنها لا ينصرف للتعريف والتانيث
فلما عدل عنها الى فعال وزاد له العدل بنا ولبس بعد منع الصرف الا البناء وقدح ابو
اسحق فى هذه العلة لان الزيادة العلل ليست مما توجب البناء بدليل اذربيجان
فالاولى ما ذكره الحديثى حيث قال ولا علة لبناء قطام الا تشبيهه بنزال فى الزنة
وقد كان العدل فى نزال مقدرا فيجب تقديره فيه وان كان فى آخره راء نحو
حضار وبوار اسم لكوكب وبوار الهلاك كانت لغاه الاولى فقد رفعه فيه العدل
للضرورة ليحصل موجب البناء وليس على ما ينبغى بل سبب تقدير العدل هو ما ذكرناه عند اهل
الحجاز لان العلمية والتانيث لا يوجبان البناء فتعذر لحصول موجب البناء فقدر فى غيره

فى غيره لاطراد الباب اى فلما قدر العدل فى المبنى وجب ان نقدر فى الممتنع من الصرف
وان وجد فيه العلمية والتانيث ليطرد بل لانه هو ولذا لا نقدر فيما اعرب عند الجميع
كدلال اسم امراة فان قلت يلزم على ما ذكرت ان يكون المعدود من الحجازيين
فلم يبق لقول المص وباب قطام فى تميم معنى قلت نعم فان الحجازيين انما يقدرونه
للبناء وبنو تميم للاعراب وضعف هذا لعدم الاحتياج الى تقدير العدل فيه
هذا الضعف ضعيف لما عرفت ان الموجب هو بعينه المبنى المقدر فيه العدل ولما فيه
من السبق وهو من اسباب الترجيح وذلك لان التانيث فى قطام انما كان لانه علم
للمؤنث ولا شك ان ذلك بعد ما عدل عن فاطمة ووضع علما للمؤنث الوصف
شرطه الخ الوصفية كون الاسم موضوعا للذات باعتبار معنى هو المقصود
ولاجل انه شرط الوصف المانع من الصرف الخ فان قلت هذا دور لان شرط
كونه فى الاصل يتوقف على صرف اربع وكون اربع منصرفا يتوقف على شرط
كونه فى الاصل فشرط كونه فى الاصل يتوقف قلت لا نم ان صرف اربع يتوقف
على شرط كونه فى الاصل ودليله بل انما جعل صرف اربع دليلا يعلم منه المتعلم انهم
يشترطون ذلك وان خفى سبب اشتراطهم عندنا فيكون اشتراطهم سببا للصرف اربع
ولا يكون صرف اربع سببا للاشتراطهم بل سببا للعلم المتعلم انهم يشترطون ذلك فلا دور
ولاجل ان غلبة الاسمية على الوصفية الخ جعل الشارح صرف اربع اشارة
الى قول الوصف بشرطه ان يكون فى الاصل وامتناع اسود وارقم اشارة الى قوله

فلا يعتبره النحاة ويمكن ان يكون اشارة الى قوله شرطه ان يكون في الاصل وهو ظ
وبيانه ان اسود صفة في الاصل لكن لم يرد بقوله لم تجعل اسما للحية انه جعل
علما لهذا الجنس والا لكان عدم انصرافه للعلمية ووزن الفعل لان اعلام الاجناس
موثرة في منع الصرف كاسامة كاعلام الاشخاص بل اراد ان اصل وضع هذه الاسماء
للصفة بدليل ان استعمالها صفات اكثر واعم ثم خرجت عن الوصفية بالغلبة بحيث
استغني عن ذكر موصوفاتها معها واريد بها الاسم ولذا قيل لانثاها اسودة لا اسوداء
وارقم حية منقوطة وعليه قول حسان بن ثابت لها ذريني اي اتركيني وهو
من الافعال المتروكة الماضي والشاهد الحلق والاخيل طائر قال الفراء هو الشقراق
عند العرب يتشام به يقول مخاطبا لمعشوقته او زوجته اتركيني مع علمي بالامور وطبيعتي
فما طائري فيها اي الامور بطائر يتشام عليك اي يكون شوما لك قوله ذريني فعل
وفاعل ومفعول الواو بمعنى مع علمي مفعول معه بالامور متعلق بالعلم وشيمتي معطوف
على علمي ويحتمل ان يكون واوه ايضا بمعنى مع فما الفاء للتعليل وما بمعنى ليس وطائري اسمها
فيها الضمير عايد الى الامور والجار والمجرور متعلق بفعل محذوف في محل النصب حال
عن الامور عليك متعلق باخيل وهو محل النصب خبرها لكان ذلك الثناء
في معرض الزوال المعرض بفتح الميم اسم موضع من عرض يعرض اي ظهر وهو من باب
ضرب اي في موضع ظهور الزوال وبكسرها ثياب تجلى فيها الجواري وهو غير مناسب
هنا وماه وجور وجب منع صرفها لوجود العلتين مع وجود شرط وجوب

منع الصرف فيهما وهو العجمة واذا وجد شرط الوجوب فلا يكون فيهما خفة فان
قلت لم لا يوجد العجمة مع تلك العلتين لان وجود الشيء يتنوع على وجود
شرايطه كلها والعجمة وان كان احد شرطيها موجودا وهو العلمية لكن الشرط
الآخر وهو اما تحرك الاوسط والزيادة على الثلاثة غير موجود واذا كان
كذلك فالخفة المقاومة لاحد السببين متحققة في ماه وجور فيصح فالبقائهما
بلا علة ان قاومت العلمية او بواحدة ان قاومت التانيث واذا امتنع
الجواز فالوجوب ابلغ في المنع قلت ان العجمة مع المثالين ليست سببا
مستقلا كما هو عند الجمهور حتى يكون فيهما ثلث علل بل مقوية للتانيث و
لا يلزم من كون شرط احد الامرين اذا كانت مستقلة ان يكون شرطها
لها اذا كانت مقوية وقد اعترض على ماه وجور بوجه آخر بانكم قلتم لم يجيء
فيهما الا منع الصرف لان الخفة وان قاومت احد الاسباب لكنه ينبغي ابان وليس
كذلك لانها متى قاومت العلمية لم يبق شيء من التانيث والعجمة لانها شرط
لها وانتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط فلا يصح الحكم على ماه وجور بانهما
لم يجيا الا ممتنعين من الصرف واجاب بعضهم بان الخفة وان قاومت العلمية
لكنه ينبغي ابان لان الخفة يقاوم العلمية نفسها لا اثرها وهو ليس بشيء بل الامر بالعكس
لان شرط التانيث مثلا العلمية نفسها والاثر ليس امرا متحصلا في الاشتراط وهو
ايضا ليس بشيء لا يستلزم ان لا يجيء في لغة هذا الا منع الصرف وهو خلاف

ما عليه الجمهور واذا تحقق الاعتراض ورد جوابه فارجع شمك كملا ينوبك شيء
مما اسوق اليك اعلم ان بعض النحويين ذهبوا الى ان العجمة في ماه وجور علة مستقلة
واليه ذهب صاحب الكشاف والفاضل الاسفرايني وميل الاندلسي ايضا اليه
حيث قال ثم مناد فيه وهو ان السبب الذي لجعل ملحق لجعة الاسم ليس العلمية بل غيرها
لان العجمة لو قاومت العلمية لانصرف قولا واحدا بدليل اذربيجان فان فيه خمسة
اسباب ولو نكر انصرف ولان التانيث والعجمة لا تاثير لهما الا مع العلمية فاذا
فاذا لم يعتبر العلمية فلا ينبغي لهما تاثير اصلا هذا كلامه وليس بصواب لان العجمة لو كانت
مستقلة في الصرف لوجب وجوب شرايطها وهي تحرك الاوسط والزيادة على
الثلث وهو اعتبر لتاثيرها العلمية فقط وذهب بعضهم الى انها ستوية وهيئة للتانيث
وليست شرطا مستقلا وعلى كلا التقديرين فالحذف عند وجود مانعة وليست بموجودة
حتى يقاوم احد الاسباب على المذهب الاول او السببين على المذهب الثاني فلا يوجد
ماه وجور ونحو ولخ وحض وامثالها الامانعة من الصرف لوجود التانيث المعنوي
والعلمية وتحقق شرط وجوبه وهو العجمة واعلم ان العلمية كما هي شرط لجواز منع صرف
التانيث المعنوي كذلك هي شرط لوجوب منع صرفه لتوقف الوجوب على الجواز
ويلزم منه انه ان سمي بمثل شاة وذات مذكر وجب منع الصرف لانه متحرك
الاوسط تقديرا   وفيه نظر اي في وجوب منع صرفه بل في جوازه   والذي يحسم
مادة الاشكال الخ وانت خبير بانه زاد في مادة الاشكال لان قوله لانها بدل عن شيء

عن شيء ان كان المراد به الهاء فممنوع لانها لو كانت بدلا عن الهاء لما جيئت عند الاثبات
بالهاء بل قيل شوه لانه يلزم اجتماع البدل والمبدل منه وهو غير جائز وان كان المراد به
غير الهاء فعليه البيان على ان هذا انما هو في شاة دون ذات لان كون اصله ذوية
ليس بثبت عندي في كتب اللغة ولهذا بين اصل شاة ولم يبين اصلها والصواب
ان يقول والثاني شاة وذات ليست كذلك لانها غير موقوف عليها بالهاء وتاء
التانيث هي التي يوقف عليها بالهاء   وثلث من نسوة ثلث اذا سمي به مذكر
لم ينصرف لتحقق العلتين وهي العلمية والتانيث مع تحقق شرط منع صرفها وهو
الزيادة وانما قال وثلث من نسوة ثلث اي ثلث التي هي مؤنث لوقوعها
صفة للمؤنث لانها لو لم يكن مؤنثة لانصرفت بالعلمية قال الاندلسي لو سميت بمثنى
وثلث صرفته على قول سيبويه وابي علي والاخفش وجمهور البصريين خلافا للجرمي
وانما انصرف لان الوصف زال بالتسمية وبزواله يزول العدل لتلازمهما في حال
التنكير ولانه عند العلمية لا يلاحظ عدليته وهذه من المسائل العديمة النظر في هذا الباب
والجرمي نظر الى الصيغة وهي باقية فاعتبر العدل مع التعريف وهذا ضعيف لان العدل
المصاحب للتنكير غير العدل المصاحب للتعريف فان المصاحب للتنكير يزول بزوال
لازمه ولا يوجد ثانيه مع التعريف فان نكر رجع الى حاله التي كان عليها كاحمر خلافا للاخفش
ولهذا كان كراع غير منصرف مع كونه اسما لنخل لتحقق العلتين وهي العلمية
والتانيث المعنوي سماعا وتحقق شرط وجوبه وهي الزيادة وفيه نظر لانه ليس اسما لنخل

قال في الصحاح الكراع اسم مجمع الخيل وفي بعض نسخ المتوسط اسماعيل اللهم الا ان
يقال انه علم جنس كاسامة وثعالة هذا اذا لم يعتبر تعريف التواكيد اعلم
انهم اتفقوا على امتناع صرف اجمع وعلى ان احد سببيه وزن الفعل ثم اختلفوا
في السبب الآخر فقال ابن الحاجب هو الوصف الاصلي المقدر كان اصله معنى يجمع
وان صار علما في باب التاكيد ولا يجري على موصوف جرى احمر فهو عنده كاسود
وقال الخليل هو معرفة بمنزلة كلهم يعني ان الاضافة في المعنى مقدرة فاذا قلت
جاءني القوم اجمع فالمعنى جميعهم وقال بعضهم انها معدولة عن صيغة فيها لام التعريف
يعني ان اللام فيه مقدرة وقال بعضهم السبب الآخر التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع
تاكيدا للمعارف فمن قال ان التواكيد صفة في الاصل فلا بحث فيه ومن قال انها
معرفة وتعريفها اما بالاضافة او اللام المقدرتين فقد حصل الجواب عنها ومن قال
صيغ مرتجلا وضعت لتاكيد المعارف المحققة بالمعارف واذا عرفت هذا فعلى
تقدير اعتبار تعريف التواكيد بتقدير اللام او بالاضافة ايضا لا يحتاج شرط احد
الامرين لان اللام والاضافة يجعلان غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما
لا يحتاج الى شرط احد الامرين على تقدير اعتبار تعريفها تعريف العلمية فافهم
اي شرط العجمة في منع الصرف امران اعلم ان العجمة كل لغة خالفت لغة العرب من
روم ويونان وفرس وغيرهم واختلف في وزن الاسماء الاعجمية فذهب قوم
الى انها لا توزن لتوقف الوزن على معرفة الاصل والزائد وانما يعلم ذلك بالاشتقاق

بالاشتقاق وهو منتف فيها وذهب قوم الى انها توزن والاول ضعيف فلا يمكن معرفتها
بالاوزان بل تعرف بامور منها مخالفتها ابنية كلام العرب ومنها تذكر الصرف في اعلامها
ومنها جهل الاشتقاق فيها ومنها اجتماع الصاد والجيم في كلمة كالصهروج وهو ما يجمع فيه
الماء والجص ومنها تبع الراء النون نحو نرجس ومنها اجتماع القاف والجيم لا يجتمعان
فانهما لم يجتمعا في العربية الا في المنجنيق وهو المجل قال في الصحاح هو فارسي معرب
لان القاف والجيم لا يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب ومنها تبع الزاء المعجم
للدال المهملة نحو مهندز قال في الصحاح المهنداز معرب اصله بالفارسية انداز
يقال اعطاه بلا حساب ولا مهنداز ومنه المهندز وهو الذي يقدر الابنية الا انهم
صيروا الزاء سينا فقالوا مهندس لانه ليس في كلام العرب زاء قبلها دال ومنها
ان يكون فيها غير حروف العربية كالكاف والياء والجيم والزاء والشرط الثاني
احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او زيادة على ثلثة احرف الاكثر اعتبروا الزيادة
فقط لحصول الثقل بها والثلاثي معروف عند هؤلاء سواء تحرك وسطه او اسكن كنز
ونوح وذهب قوم منهم ابن الحاجب الى ان متحرك الاوسط ينصرف وساكن
الاوسط ينصرف حتما واليه مال الجرمي حيث قال ولوط اسم ينصرف مع العجمة و
التعريف وكذلك نوح وانما الزموها الصرف لان الاسم على ثلثة احرف او
سط ساكن وهو في غاية الخفة فقاومت خفته احد السببين وكذلك القياس
في هند ودعد الا انهم لم يلزموا الصرف في المؤنث وجوزوا بين الصرف

وذكر ونقل عن عبد القاهر في ساكن الاوسط منع الصرف والصرف وهو افصح
لورود التنزيل به وتابعه صاحب الكشاف وصاحب الضوء فيكون في غاية
الخفة ولا يلزم من وجود العجمة الثقل بخلافها في التانيث المعنوي لانها هناك
زايدة على السببين متمحضة للثقل بخلافها ههنا لانها غير زايدة ولا يلزم من ثقلها
زايدة ثقلها غير زايدة وشرعها لتبين العجمة والتاء اسم قلعة اعلم ان
جميع اسماء الملائكة وكذلك جميع اسماء الانبياء عليهم السلام لا ينصرف الا ستة
ثلث منها عربية وهي محمد وصالح وشعيب عليهم السلام واربعة اعجمية وهي
نوح ولوط وهود وتنصرف لكونها سابقة على العرب واما موسى فان كان اسما
للنبي صلى الله عليه وسلم فغير منصرف للتعريف والعجمة وان كان للحديدة التي تحلق
بها فان سمي بها لم ينصرف للتعريف وشبه الف التانيث وان نكرت صرفت
ووزنها مفعل من اوسيت راسه اذا حلقته بالموسى وقال الكسائي هي فعلى من ماس
يميس اذا تبختر وعيسى في العربية فعلى من العيس وهو البياض فيكون الفه للتانيث
فلا ينصرف معرفة ونكرة او للالحاق فينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة ويحتمل ان يكون
اعجميا فلا ينصرف للتعريف والعجمة قال الجوهري عيسى اسم عبراني او سرياني والجمع
العيسون بفتح السين ومررت بالعيسين واجاز الكوفيون ضم السين قبل الواو وكسرها
قبل الياء ولم يجزه البصريون وياجوج وماجوج ان اخذا من اجت النار اي
التهبت صرفا ومن لم يشتقه لم يصرف وزكريا من جعله اعجميا فقط ومن اشتقه من زكر

بطن الصبي اذا امتلأ فهمزته للتانيث ولا ينصرف معرفة ونكرة والمراد بمنتهى
الجموع الخ اختلفوا في نهاية الجمع فمنهم من قال هي عدم النظير في الاحاد واليه مال
الزمخشري حيث قال في المفصل والزنة التي لا واحد لها منها لجمع ثان ومنهم من قال
هي عدم احتماله للجمع مرة اخرى فاشبه الفعل في انه لا يجمع ففيه الجمع وشبه الفعل وقيل
لما لم يكن له نظير في الاحاد اشبه الاعجمي فلا ينصرف للجمع وشبه الاعجمي وقال آخرون
معنى تكرر الجمع ان فيه جمعية تعلقها باللفظ واخرى تعلقها بالمعنى فاللفظية هي انها جمعية
لم يرد على مثالها واحد والمعنوية هي انها جمع مسجد مثلا ومنهم من قال لما لم يكن جمعه مرة
اخرى صار بمنزلة ما جمع مرتين يعني انك لا تزال تجمع الى ان ينتهي الى هذا المثال فيمتنع
جمعه جمع التكسير فلما انتهى الجمع عنده سمي نهاية الجمع ومال الشارح اليه وانما قلنا جمع
التكسير لانه يجوز ان يجمع جمع السلامة نحو الصواحبات قال الاندلسي من العرب من يجمع
هذا الجمع للمبالغة في الكثرة نحو صواحبات لتنزيله منزلة الواحد تقديرا وقال ابو علي
من العرب من يصرفه على كل حال نظرا الى انه قد جمع وعلى هذا قوارير امنونا فعلم من هذا
امتناع الجمع تكسيرا او تصحيحا والى ما جمع منه اما لقصد المبالغة او لصرفه ولو قال بغير هاء
وياء النسبة لكان اصوب واجيب بانه لا ينتقض بمثل مداني لان ياء النسبة تجري مجرى
هاء التانيث وكذلك فرقوا بالياء بين الواحد والجمع في نحو رومي وروم كما فرقوا
بالهاء في نحو تمرة وتمر واذا كانت الياء بمنزلة التاء فيكون قوله بغير هاء مشعرا بان يكون
بغير ما يجري مجراها ايضا فلا ورود للسوال ولقايل ان يقول حينئذ يلزمه ان يقول

شرط ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف يمكن ان تجاب عنه بانه انما لم يشترط ان
يكون جمعا في الاصل كما اشترط في الوصف لانه يمكن هنا ارادة مطلق الجمع بمعنى ان الجمع
الذي هو على صيغة منتهى الجموع يمنع من الصرف سواء كان جمعا الآن او في الاصل بخلاف
الوصف لانه لا يمكن ارادة مطلق الوصف بمعنى ان الوصف يمنع من الصرف سواء كان
عارضا او اصليا لان العارض غير موثرة فافهم اعلم ان الاسباب المانعة من
الصرف يلزم ان يكون عشرة وان الجمع المانع من الصرف تحقيقي وتقديري قلنا احترزنا
ان سراويل عنده غير منصرف لكونه جمع سروالة تقديرا قوله يلزم ان يكون الجمع المانع
من الصرف ان يكون تحقيقيا وتقديريا ولم يتعرض له قلنا يمكن ارادة مطلق الجمع سواء
كان تحقيقيا او تقديريا لانه لا فرق بينهما في منع الصرف بخلاف العدل لان الفرق بين
التحقيقي والتقديري ط وفيه نظر بعد شيء وهو ان كلام الحاجبي مشعر بان بعضا يصرف
سراويل وهو معرب شروال وقيل قطعة خرقة وقد نقل الحديثي عن المالكي انه ممنوع
من الصرف بالاتفاق لان اصل موالي جوار الخ بيان ان التنوين عوض من الياء
وكيفية اعلاله واما اذا كانت عوضا من الحركة فينبغي ان يقال اسكنت الياء ثم عوض
التنوين من الاعلال فالتقى ساكنان فحذفت الياء وهذا اولى من تقدير الشارح لما
فيه من التكلف ولو قيل مررت بجواري بالفتح لكان له وجه لكونه غير منصرف وخفة الفتحة
على الياء وفيه بحث لانه لا خلاف في لفظه في الرفع والنصب واما في الخفض فاكثر
العرب والنحويين على ذلك ايضا بل هو معترف بانه لا خلاف بين النحاة المحققين فيه و

والجواب عن البيت انه وارد على اللغة الضعيفة ويدل على ضعيفة قول الاندلسي من
من يقول مررت بجواري فيفتح الياء لخفة الفتحة وهي لغة ضعيفة لان الفتحة في
تقدير الكسرة لكلاهما في موضع النصب فيكون قوله وخفة الفتحة على الياء ممنوعا
ويمكن ان غير المنصرف مفتوحا في موضع الجر انما هو فيهما تعين سقوط الكسرة لعدم
الانصراف لتعوض عنها الفتحة وهنا حين سقطت الكسرة فانما سقطت لاستثقالها
على الياء لا لعدم الصرف والكسرة التي سقطت كذلك لا يعوض عنها الفتحة فلا
يكون قوله لكونه غير لكونه غير منصرف كليا وقد مر هذا البحث فيذكر وجه هذه
اللغة الضعيفة انه قدر في اول مرة غير منصرف فوقعت وكذا فتحة فاحتملها كما احتملها في
النصب كقوله فلو كان عبد الله مولى هجوته الخ البيت للفرزدق قيل انه لما قال
وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف بلغ الشعر عبد الله بن
اسحاق الحضرمي فقال قول الابي فراس لحنت حين عطف المرفوع على المنصوب فهجاه
وقال فلو ان عبد الله مولى هجوته الخ فقال قولوا الحنت في هذا البيت ايضا حين
قلت هو اليا في الخفض وهذا الكلام ايضا يدل على ضعفه الهجو ضد المدح والمولى الحليف
وهو المخالف من الحلف بالكسر وهو العهد على التناصر ومعنى قوله مولى مواليا انه حليف
لقوم هم حلفاء لقوم اخر فلا شرف له بنفسه لانه مولى ولا للذين هم مواليه لانهم حالفوا
قوما اخر ليستعينوا بهم وفي الصحاح وقول الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن
عبد الله مولى مواليا لان عبد الله بن اسحاق مولى الحضرميين وهم حلفاء بني عبد شمس

بن عبد مناف والحليف عند العرب مولى   نحو تابط شرا وشاب قرناها و
ودري حبا نا تابط شرا لقب ثابت بن جابر الفهمي سمي به لانه كان قد اخذ سيفا
تحت ابطه وخرج لشر اراده فقيل اين هو فقيل قد تابط شرا وحزوج فسمي
ذلك وشاب قرناها لقب امراة يقال للمراة قرناها ان اى ضفيرتان وشابت
قرناها اى ابيضت ضفيرتاها سميت به لانها كانت كذلك ودرى حبا اسم شخص
كان يدري الحب اى نثره   واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا
بان يكون متضمنا للحرف لم احتيج عنه بانه لم يجيء تركيب مزجي كان يكون
الثاني فيه صوتا كسيبويه او متضمنا للحرف كخمسة عشر لان الاحتراز عن الاستدراك
احتراز عنهما من حيث الدليل   مثل سيبويه ونفطويه سيبويه ونفطويه
شطرا اسما اعجميا قال البارق ان اصله سيب بويه وهي رائحة التفاح لقب
بذلك لذكائه وكنيته ابو بشر واسمه عمرو بن قنبر الحارثي كان ابوه مولى
لبني الحارث والنفط الدهن المعروف والكسر افصح في نونه ولبعضهم شعر
لا خير في النحو في الملح ان كان منسوبا الى نفطويه احرقه الله بنصف
اسمه وصير الباقي صراخا عليه   في المذهب الاصح وانما قال في المذهب
الافصح لان في نحو سيبويه ونفطويه مذهبين اكثرهما استعمالا بناء
الاول والثاني والمذهب الثاني اعراب الثاني وجعله غير منصرف للعلمية
والتركيب نحو هذا سيبويه ورايت سيبويه ومررت بسيبويه وح يثنى

ويجمع

ويجمع فيقال سيبويهون بخلاف اللغة الاولى فانه يقال فيها ذوا سيبويه وذوو سيبويه
وفي خمسة عشر ايضا مذهبان احدهما بناؤهما على الفتح والاخر اعراب الثاني وجعله
غير منصرف اذا عرفت هذا فالاصح ان يكون الضمير في جعل لكل واحد من المذكورات لا لخمسة
عشر فقط كما صححه بعضهم   نحو عمران وغطفان وسبحان مثل بثلثة امثلة لان الاول
مكسور الاول علم شخص والثاني مفتوحه علم الوزن والثالث مضمومه علم التسبيح و
ما راعيا ان الى علم الجنس كاسامة لان الاول علم الجنس هذا الوزن والثاني في الجنس
التسبيح   ولم يختلف في سكران وندمان الندمان المنصرف هو من الندم وهو
المنادمة يقال رجل ندمان اى نادم وامراة ندمانة لا من ندم بالكسر ندامة فانه
غير منصرف كعطشان ومونثه ندمى كعطشى وجمع الاول ندام وجمع
الثاني ندامى   الا منقولا من العجمي الى العربي كبقم قال الجوهري قلت لابي علي الفارسي
اعربي هو فقال معرب قال وليس في كلامهم اسم على فعل الا خضم اسم عنبر بن عمرو بن
تميم وهو من خضمت الشيء بالكسر اخضمه خضما قال الاصمعي هو الاكل بجميع الفم وبقم اسم شيء
يصبغ به وشلم اسم بيت المقدس وعما العجبان وبذر اسم ماء من مياه العرب وعثر
موضع وزاد الجوهري عثر اسم موضع وزاد بعضهم شمر   وح لا يتوجه الاشكال
بنرجس الخ اى حين حصل الجواب عن نرجس بكونه غير قابل للتاء حال كونه علما وعن
اسود بان قبول التاء طار بعد استعماله اسما لا يتوجه الاشكال بنرجس علما ولا باسود
اسما للحية لان الجواب الثاني جواب عنهما لانه لا يمشي في نرجس   نقول هذا اجل

يعمل اي نجيب مطبوع على العمل وناقة كذلك   وكذلك حكم ارمل فانه غير مخصوص بالفعل
وهو قابل للتاء يقال رجل ارمل اي لا زوجة له وامراة ارملة اي لا زوج لها اعلم ان
وزن الفعل اما بوزن مع الصفة كاحمر ومع العلمية كاحمد وكذلك تصرف اريت وبه
وزن الفعل والتانيث وان الاوزان على اربعة اقسام احدها مختص بالاسم كفلس و
فتل وضلع وجمل وعنق وابل وصرد والرابع ما عدا فعللا والخامس باجمع والتسمية
به لا تؤثر الثاني ان يكون مشتركا بين الاسم والفعل من غير ترجيح لاحدهما على الآخر
نحو ضرب وعلم وظرف ودحرج وضارب وضارب امرا وهذا القسم ايضا لا تؤثر
التسمية به الا عند عيسى ابن عمرو يونس الثالث المختص بالفعل نحو شمر وضرب وضورب
وانطلق واحمر واحمار واستخرج واقتطع واخشوشن واجلوذ واسلنقى واحرنجم واقشعر
ولا عبرة بقول لدو يه سبهة بابن عرس لشذوذه والرابع ما في اوله احد الزوائد
الاربع نحو احمد واصبع ويزيد ويغلب وحكم هذا القسم حكم المختص في منع الصرف
وما فيه علمية مؤثرة الخ قول الامامي شرط فيه مستثنى مفرغ منقول الجامع اي
علة ومؤثرة في قول الا الجامع مؤثرة حال من فاعل الجامع وقوله الا العدل ووزن الفعل
مستثنى من المستثنى المفرغ   اي لا يجتمعان معا بالاستقراء لان اوزان العدل
فعل وفعال ومفعل وفعال ولا شيء من اوزان الفعل يوافق هذه الاوزان
حتى يتوهم متوهم انه قد يجتمع في اسم العدل والعلم ووزن الفعل   فالقول بؤثره
الاثنين دون الثالث مع تساويهما ترجيح بلا مرجح ولقائل ان يقول مما سابقان

عليها

عليها والسبق كاف للترجيح وخالف سيبويه الاخفش صحح بعضهم الاخفش بالنصب
والظاهر رفعه لانهم صرحوا بان المراد بالاخفش في هذه المسئلة هو ابو الحسن اما ابو الحسن
سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه واما ابو الحسن علي بن سليمان تلميذ المبرد لا الاخفش
الذي هو ابو الخطاب استاد سيبويه وح فالظاهر ان ما عدا ابا الخطاب لا تعقد
الامام مخالفته لان الاستاد لا تعقد مخالفة التلميذ بل الامر بالعكس يعرف بذوق
سليم وطبع مستقيم فان قلت اذا كان المخالف الاخفش فلا يستقيم قوله اعتبارا للصفة
لان المعتبر للصفة ليس هو الاخفش قلت قوله اعتبارا بدل الاشتمال من سيبويه على معنى
ان الاخفش خالف ذلك الاعتبار اي عن مخالف ذلك لاعتبار وح يصح المعنى
وهو ان يقال لو كانت الصفة الاصلية معتبرة حاصل السوال ان احمر بعد التنكير
جامعا وامثاله عند العلمية شيئان عدم كونهما وصفين في الحال فلم يعتبر الاصل
في احمر ولم يعتبره في حاتم وفي بعض نسخ الكافية لما يلزم من اعتبار متضادين
والصواب لما يلزم من ايهام اعتبار متضادين كما وقع في بعضها لانه لم يعتبر الصفة
تحقيقا حتى يلزم تحقق المتضادين بل يعتبرها تقديرا فلا يلزم الا الايهام   كقوله
اتاني وعيد الحوص الوعيد التهديد والحوص بضم الحاء وسكون الواو جمع الاحوص
وكذا الاحاوص والحوص بالتحريك ضيق في موخر العينين واراد بعبد عمرو
وعبد بن عمرو بن شريح بن الاحوص وتعني بالحوص والاحاوص اولاد الاحوص
بن جعفر بن كلاب واسمه ربيعة وكان ضيق العينين منهم عوف بن الاحوص وعمرو

بن الاحوص وشريح بن الاحوص وكان علقمة بن علاثة بن عوف بن الاحوص نافر [عامر]
بن الطفيل بن مالك بن جعفر فهجا الاعشى علقمة ومدح عامرا فاوعده بالقتل فانشد
الاعشى قصيدة منها هذا البيت يقول تشيد بن عمرو وشريح بن الاحوص لو وقفت
عن شر الاحوص لكان اولى ان اتى فعل وفاعلا وعبد الحوص من الجعفر في محل النصب
بانه حال من الحوص والفاء للعطف وتهيتا الاحا وصا فعل شرط والجواب محذوف
ولكان اولى والاستشهاد انه اعتبر المتضادين وهما العلمية والوصفية في احوص
في حكمين مختلفين حيث اعتبر العلم في منع صرفه والصفة في جمعه على الحوص لان
فعلا انما يجيء جمع افعل اذا كان صفة   فقال قوم انه منصرف وقال قوم انه غير
منصرف وقال قوم ان بنى علينا ان منع والاصرف وللاشارة الى هذا الاختلاف
قال وجميع الباب باللام او الاضافة يجر بالكسر دون ينصرف لان دخول الكسر
متفق عليه دون الانصراف فان قلت فلم اختص اللام والاضافة دون غيرهما
قلت لانهما يغيران المدلول ينقلانه عن العموم الى الخصوص فلذا قوى امرهما ولانهما
يقومان مقام التنوين ويضادانه والمضاد اذا انسا وبان في القوة فلما كان
التنوين دليلا على كمال قوة الاسمية فكذلك واللام والاضافة   المرفوعات
انما قدم المرفوعات لان الرفع مستغن عن النصب والجر فان الكلام يتم به
دونهما   ولم يرجع الضمير الى المرفوعات الخ ويحتمل ايضا ان يكون الضمير
راجعا الى المرفوعات قال الحديثي وانما قال هو وان كان راجعا الى المرفوعات

لانه

لانه يجوز التذكير والتانيث في ضمير يرجع لفظين وضعا لشيء واحد احدهما مؤنث
والاخرى مذكر واعتبار الاخير اولى ولان الجمع المحلى باللام يراد به الحقيقة لا
الافراد كما تقرر في اصول الفقه الا يرى انه اذا قال والله لا اتزوج نساء لا يحنث
حتى تصير ثلثة ولو قال والله لا اتزوج النساء يحنث بواحدة فلا حاجة الى
ارجاع الضمير الى المرفوع كما قال الشارح   لان الرفع للفاعل في الاصل الخ
هذا عند الخليل وذهب سيبويه الى ان المبتداء هو الاصل والفاعل محمول عليه وذهب
الاخفش وابن السراج الى ان كل واحد منهما اصل بنفسه ولهم حجج مذكورة في المطولات
لا كاسم المفعول لان مرفوعه ليس بفاعل بل مفعول ما لم يسم فاعله فيه نظر لانه
وان لم يكن فاعلا عنده الا انه لا يخرج بهذا القيد بل يتناوله على جهة قيامه به لان اسم
المفعول مسند اليه وليس جهة قيامه به قال الزوزني وعني بنسبة الفعل بل معنى الفعل
حتى ان الامام نجم الدين الرضي في شرح الكافية اعتذر عنه وقال ولم يقل او معناه فيدخل
فيه الظرف المرتفع بعده الضمير في نحو زيد في الدار والظاهر في نحو زيد اما ذلك ابوه
لان الرفع في الحقيقة الفعل المقدر او اسم الفاعل   اي وقدم الفعل وشبهه
على الفاعل لا اولى لخروج هذا القيد قال المص في شرح المفصل لا احتياج الى هذا
القيد لان زيدا لم يسند اليه قام بل قام اسند الى ضمير فيه وهو وضمير جميعا مسندان
الى زيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد وليس بوارد   على جهة
قيامه به متعلق بالمسند والضمير في قيامه للفعل وشبهه وفي به لما   ليدخل فيه الفاعل

الذي تقوم الفعل به حقيقة . وهو ان يكون الفعل امرا وجوديا محققا كالعلم بخلاف
العرب والبعد فانهما لا يقومان بالفاعل على الحقيقة . بل هما نسبتان قائمتان بالمنتسبين
وبخلاف مات زيد ولم يقم زيد فانهما عدميان   فالفاعل عنده وفي قوله عنده
نظر لانه لاخلاف لاحد في هذه الشروط بيد ان الكوفيين ذهبوا الى جواز تقديمه
على الفعل واستدلوا اما انشد سيبويه صددت فاطولت الصدود وقلما   وصال
على طول الصدود يدوم فان الوصال فاعل يدوم واجيب بانه من قبيل قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك   ولم ينتقض الحد بمثل زيد الخ وسيجيء رده
ما اسند اليه الفعل فان قام في قولنا ان قام زيد قمت لم يسند الى زيد بل هو
على شرف الاسناد وعلامة   غير قائم بالفاعل كما انه غير قائم بالمفعول فيكون قائما
بالمتكلم   فلانه لاحاجة الى قوله او شبهه لان الفعل الحقيقي الذي هو المصدر موجود
في اسم الفاعل والمفعول وغيره فيكون قوله ما اسند الفعل شاملا له ويستغنى عن قوله
او شبهه   ويمكن ان يجاب عنه بان المراد به مدلول الفعل الاصطلاحي او شبهه
اي مدلول شبه الفعل الاصطلاحي   اعني الحدث يعني لمدلول الفعل الاصطلاحي و
مدلول شبهه اي المراد بالفعل مدلول الفعل الاصطلاحي اعني الحدث دون الزمان
ومدلول الفعل الحقيقي وهو الحدث ايضا   لجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور
جواب سوال يرد على قوله اعني الحدث والضمير في قيامه يعود الى ذلك المدلول وتقريره
ان يقال مدلول الفعل الاصطلاحي هو الحدث مع الزمان لا الحدث فقط فكيف

يصح

يصح رجوع الضمير الى بعض المدلول فاجاب عنه بانه جايز كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
وفيه نظر لان الحكم بجواز عود الضمير الى بعض مدلول المذكور قطعا من غير دليل تحكم ولو سلم
فمدلول الفعل الحقيقي ايضا هو الحدث فلم لا يجوز ان يراد مفهومه وح يرد قوله فلانه
لاحاجة الخ ولو سلم فالقائم بالفاعل ليس ذلك المدلول لانه لاحصول له في الخارج
بل في الذهن بل القائم به هو ما صدق عليه ذلك المدلول في الخارج   انما هو المسند اليه
او لا وفيه نظر لان انصباب عمل العامل على المتبوع والتابع ليس هو على التعاقب بل
ينصب عليهما دفعة واحدة قال صاحب الكشاف في المفصل واما التوابع فهي رفعها
ونصبها وجرها داخلة تحت احكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة
واحدة   ولكونه موجدا للفاعل غالبا قوله غالبا احترازا عن مات زيد وقرب
زيد ولم يقم زيد   ولهذا جاز ان يقول ظنهما الزايدان منطلقين فان الضمير المتصل
بالماضي عايد الى الفاعل وهو الزوايد والتقدير ظن الزايدان اياهما منطلقين
مع وجود المفسر بعده في الموضعين اي ضرب غلامه زيد واكرمني وضربت زيدا
واعلم ان الاخفش وابن جني ذهبا الى جواز عود الضمير الى المفعول وان تاخر لانه ينوى
به التقديم قياسا على الفاعل   والثاني بمنزلة المفعول في مثل اخذ والصواب
ان يقول اعلم ان المفعول الاول والثاني من باب اعطيت بمنزلة الفاعل والمفعول
في مثل اخذ ولا حاجة الى اثبات اخذ مبنيا للمفعول   ومن كان يعطي حتى القصايد
فان القصايد مفعول اول وحتى مفعول ثان تقديره ومن كان يعطي القصايد

حنفى وان كان الثانى كان القول بما ضرب الا عمرا زيد مستقيما اى وان كان جواز ما ضرب الا عمرا زيد مع عدم تعدد المستثنى المفرغ بل كان المستثنى المفرغ هو الاول فقط دون الثانى بمعنى ما ضرب احدا الا عمرا زيد بكون الاخير معمول مقدر لانه يمنع ان يكون فاعلا لما ضرب ح لان المفروض ان التفريغ فى الاول فقط فيكون التقدير ما ضرب احدا الا عمرا ضرب زيد فيكونان معمولى فعلين فلا يكون تقديره وينبغى ضرب الاول على فاعل مع ان الاخفش اجازه اى اجاز كون زيد المؤخر لفظا المقدم رتبة فاعلا انه اجاز بقاء الفعل بلا فاعل وهو صريح فى عبارة الجد والى فافهم واذا عرفت ما ذكرنا فالنظر باق ويمكن ان يجاب عنه بان يحمل قوله او وقع مفعوله بعد الا على ان وقع المفعول وحده بعد الا بحسب الكلام او نقول لما كان الثانى مما قدم المفعول مع الا فاعلا للتعذر عند غير الاخفش وعند القائل يوهم بقاء الفعل الاول بلا فاعل فلم يجز المسئلة وان فرضت لا مع تعدد المستثنى او نقول اذا جوزت ما ضرب الا عمرا زيد مع عدم تعدد المستثنى منه وجعلت زيد فاعلا للضرب المذكور فقد وقعت فيما فررت منه وهو احتمال كون الحصر فيهما والمقصود الحصر فى احدهما لانه على تقدير كونه فاعلا للضرب لا يتعين ان يكون الحصر فى احدهما لاحتمال ان يكون فيهما واجاب عنه صاحب المفتاح بان تقديم المفعول مع الا على الفاعل قليل الدور لانه يستلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف لان الصفة المقصورة على عمرو هى الضرب المسند الى زيد لا مطلق الضرب ولبيك يزيد ضارع لخصومة الخ الواو ليست من البيت وهو لضرار النهشلى يرثى يزيد بن

نهشل

نهشل وقبله يتيقن جدثا امسى برامة ثاويا من الدلو والجوزاء غاد ورائح ليبك يزيد ضارع لخصومة الخ الجدث القبر وبرامة اسم موضع بالبادية ويروى بروضة وثاويا من ثوى بالمكان اقام به يثوى ثواء والدلو والجوزاء برجان من الاثنى عشر برجا والغادى والرائح السحاب الذى ينشأ صباحا ومساء وليبك من البكاء ويزيد علم شخص وضارع من ضرع الرجل ضراعة اى خضع وذل ومختبط من اختبط فلان اذا كان يطلب معروفك من غير اصرة وتطيح من طاح يطوح ويطيح يهلك ويسقط والطوائح جمع المطيحة والقياس مطاوح فالطوائح بمعنى المطيحات اى المهلكات تقول يسقى الغادى والرائح قبرا امسى بذلك المكان وليبك يزيد رجلان خاضع لخصومة وطالب معروف لانه هو المغيث لمن اغاثه والقابض للمعروف على من طلبه وفاعل يسقى غاد ورائح وجدثا مفعوله وامسى فعل من الافعال الناقصة مع اسمها وخبرها وهو ثاويا فى محل النصب بانه صفة جدثا ومن الدلو متعلق بيسقى ويجوز ان يكون بالمحذوف فى محل النصب حال من غاد ويزيد مفعول اقيم مقام فاعل ليبك وهو من بكاه لا من بكا عليه وضارع فاعل فعل محذوف اى يبكيه ضارع ولخصومة متعلق بضارع ومختبط معطوف عليه ومن حرف جر وما مصدرية والجار والمجرور متعلق بمختبط والاستشهاد على ان الشاعر حذف الفعل لقيام القرينة لانه لما قال ليبك يزيد كان سائلا قال من يبكيه فقال ضارع وقد يروى ليبك على صيغة المبنى للفاعل ويزيد بالنصب فح لا استشهاد فيه واذا تنازع الفعلان لما تطلق فى الفاعل المظهر وكان باب اعمال الفعلين مما يظهر فيه الفاعل عقيبه

قوله واذا تنازع الخ واعلم ان المص استعمل في هذه المسئلة مجازا مسامحة حيث
اراد بالفعلين العاملين وحيث اراد بهما العاملين او اكثر وحكى العدى عن البغدا
دابن انه اشتراط حرف العطف وليس بشيء لانا نجوز بغير حرف العطف كثير كقوله
تعالى آتوني افرغ عليه قطرا او اكثر كقولنا اللهم صل على محمد كما صليت وباركت
ورحمت وترحمت على آل ابراهيم وهو حال عن الفعلين المقدرين بعد قوله
فقد يكون في الفاعلية الصواب ان يقول عن الفعلين وهو مفرد وقيل الاولى
ان يقول قبل قوله فقد يكون الى هنا وهو ليس بشيء لانا بينا وهو قوله اي
فقد يكون تنازع الفعلين بعد قول المص فقد يكون في الفاعلية وهو ط
لاستواء الفعلين اراد بالاستواء انه يجب لكل منهما ما يجب للآخر اذ يستحيل
التنازع في المضمر المتصل لان معنى التنازع ان كلا منهما يصلح ان يكون عاملا في المتنازع
فيه والمتصل بعامل لا يعمل فيه غيره فلدفع الالتباس يعني اما استواء الفعلين
في الاضمار اذا تنازعا مضمرا مخاطبا او متكلما فلدفع الالتباس المخاطب او المتكلم بغيره لانك
اذا قلت ضرب واكرمت واضمرت الفاعل المخاطب او المتكلم التبس بغيره لانه لا
يعلم ان فاعل ضرب مخاطب او متكلم اضمر فيه او غائب وهو ط وفي بعض النسخ وانما
ما كان ظاهرا بعدهما لامتناع تنازعهما مضمرا بعدهما لاستواء الفعلين في الاضمار سواء
كان مضمرا غائبا او مخاطبا او متكلما لدفع الالتباس فعلى هذا يتعلق قوله لدفع الالتباس
بالاستواء ويكون علة لعدم تنازعهما في الغايب والمخاطب والمتكلم مطلقا

لا المخاطب والمتكلم على ما في النسخة الاولى ثم يكون معنى قوله لدفع الالتباس لعدم تعلق كل
من العاملين بمعمول الآخر وفي عبارة الركني اشارة اليه حيث قال لانه اذا توجها الى
اسم استويا في صحة اتصاله بهما اذ تقول للمتكلم قمت وضربت وللمخاطب ضربت و
اكرمت وللغائب زيد ضرب وقام فان كلا من الفعلين اتصل به ما يقتضيه ولا يمكن
اعمال احدهما المتصل بالآخر لان شرط التنازع توجههما الى شيء واحد وهو هنا منتف
وكذا في غيره اي في التثنية والجمع نحو قمنا وضربنا وقمتما وضربتما وقاما وضربا
ولا يجاب عنه بان معمول احدهما محذوف لا مضمر قال ابن الحاجب ذكر بعض المتا
خرين انه من هذا الباب وهو غلط اذ لو كان منه فاذا اعملت واحدا وجب تقدير
في الآخر فاعل او حذف على مذهب الكسائي فتقول على تقدير اعمال الثاني ما ضرب
وما اكرم الا انا وح يفسد المعنى لانه يجب المعنى سلب الضرب عنه والمقصود حصول الضرب
وحصره فيه وعلى تقدير اعمال الاول بالعكس واذا حذف فلا بد وان يكون منويا لاحتياج
الفعل اليه ويلزم فساد المعنى ايضا فلا بد وان يحمل على حذف الا انا اكتفاء بالمذكور حتى
يكون التقدير ما ضرب احد الا انا وما اكرم احد الا انا هذا والشارح لم يرض به حيث
جعله من باب التنازع وجعل الحذف غير مناف له وانت خبير بانه ليس فيه سوا ضمير
معمول احدهما كما هو مذهب البصريين او حذف كما هو مذهب الكسائي لانه عبارة
عن منازعة عاملين في معمول يصح وقوعه معمولا لكل منهما وهو متحقق فيما نحن فيه للزوم
الفساد كما عرفت سواء اضمر او حذف قال الحديثي ولا يخرج هذا عن التنازع لانه اذا اعمل

الثاني في الا انا يكون الا انا الآخر محذوفا من الاول وان كان بالعكس فبالعكس وكل
تنازع الآخران يكون عاملا في الباقي كما في ضربت واكرمت زيدا ابيته لكن ليس
من التنازع المصطلح لانه منازعة عاملين في معمول يصح عمل كل منهما فيه واذا عمل
احدهما فيه بعين الآخر لضميره ملفوظا او محذوفا فلا يكون ما ضربت وما اكرم الا انا
منه ولم يترتب الحكم المذكور عليه وسواء تساويا في العمل بعد ما صح اعمالهما حتى يتأتى اختلاف
البصرية والكوفية في ان اعمال ايهما اولى دون ان يكون احدهما قويا دون الآخر لانه يكون
للاقوى بالاتفاق كما يجيء ولزوم الامر الثاني نظر ووجهه ان يقال لا نم عدم تساويهما
في العمل في الامثلة الثلثة فان الفعل كما يعمل مقدما يعمل مؤخرا وجوابه ما ذكره الحديثي
وسواء الثاني ضعف بتقديم المعمول فلا يقاوم الاول فاعماله اولى بالاتفاق
اي وجاز مثل هذه المسئلة الاولى ان يقال اي وجاز اعمال الثاني فيما اذا اقتضى الفعل الاول
الرفع والثاني النصب عند البصريين على المختار والكوفيين لا على وجه المختار خلافا للفراء
فانه وان كان من الكوفيين الا انه لا يجوز اعمال الثاني يوجب اعمال الاول او تأخير الضمير كضربني
وضربت زيدا هو للزوم احد الفسادين وانما قلنا انه اولى لان كلام الشارح يوهم ان الفراء
يمنع هذه المسئلة وليس كذلك بل يمنع اعمال الثاني ويعلم منه انه لو اقتضى العاملان الرفع
او النصب او الاول النصب والثاني الرفع او الاول الرفع والثاني النصب واعمل الاول دون
الثاني لجاز عند الفراء وفيه نظر لان اعمال الاول دون الثاني جائز عند الكوفيين اجمعهم بل عند
البصريين على الوجه غير المختار فلم يكن الاسناد جواز اعمال الاول دون الثاني الى الفراء فقط

فقط بل للمسند اليه دون الباقين كون المعمول فاعلا لهما في المسئلة الاولى ومفعولا لهما في الثانية
وايجاب اعمال الاول دون الثاني في الرابعة مع ما سبق من الاضمار قبل الذكر او الحذف ما المسئلة
الثالثة فهذا ما سبق من هذه الجملة سهو محض لانه يمكن لا اعمال الفعلين لتعذر عمل الفعلين عملين مختلفين
في محل واحد ولم يمكن لايجاب الاول لانه على تقدير اعمال الثاني الاضمار قبل الذكر بل هو في هذه المسئلة
متفق مع الكوفية وفي بعض شروح الكافية ان الفراء يوجب اعمال الاول اذا كان الثاني
يقتضي مفعولا لتعذر عمل الفعلين عملين مختلفين في محل واحد ويرفع الفاعل وينصب المفعول بهما اذا
كانا يقتضيان الرفع او النصب والذي يبطل قول الفراء اي قوله بايجاب اعمال الفعل الاول
فيما اذا اقتضى الاول الرفع والثاني النصب قول الشاعر وكمتا مدماة كأن متونها الى اخر البيت
للطفيل الغنوي والكمت جمع الكميت على قياس الكبر العدد لم يستعمل الشتال عنه بالمصغر
الزخم وليس كمت جمعا للمصغر لا يكسر لانه باب علامة التصغير والكمت الفرس الذي ذنبه وعرفه
اسودان ولونه الكمتة وهي حمرة مشبعة نظرا الى السؤال قال سيبويه سألت الخليل عن كميت
فقال انما صغر لانه بين السواد والحمرة كانه لم يخلص لواحد منهما فارادوا بالتصغير انه منهما والمدماة
والمدمات الشديدة الحمرة من الفرس وغيره والمتون جمع متن وهو الظهر يجري اي يسال استشعرت
لون مذهب اي لبست لون الذهب وهو الاصفر واراد بالمذهب اسم الذهب او يكون صفة
لمحذوف اي لون شيء مذهب ويروى واستشعرت لون مذهب اي اشربت حمرة فتقول
والمراد انها شديدة الحمرة كأن متونها جرى فوقها لون شيء مذهب واستشعرت لونه معنى اصول
شعرها [illegible] ونصب ما [illegible] قوله وكمتا منصوب بالعطف على ما قبله مدمات صفتها وفاعل جرى يستتر فيه

راجع الى لون مذهب وفوقها نصب بالظرفية والسنشرت عطف على جرى وفاعله مستتر
راجع الى كما ولون مذهب مفعول استشرت والجملة الفعلية اعنى جرى مع معطوفها في محل الرفع
خبر كان ومع اسمها وخبرها في موضع النصب صفة قوله وكما والاستشهاد والاضمار في الاول
ونصب لون مذهب باستشرت نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا اعلم ان فيه تنازعا قبل التنازع
المذكور وهو ان حسبني وحسبت تنازعا زيدا واعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول كما تنازعا
المثنى فاعمل الاول واضمر مفعول الثاني على المختار وبعد هذه التنازع تنازعا فيما ذكره الشارح
والمراد من امتناع الاضمار في المسئلة الاولى امتناع الاضمار متصلا فاما لو كان منفصلا
متاخرا عن مفعول الفعل الثاني كقولك حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه فذلك يجوز كذا
عن النقات وبهذه العناية يندفع نظر الشارح ليطابق الملفوظ المراد اي ليطابق اللفظ بايان
الغرض المعين الذي هو كونه مكرما للضارب الذي هو زيد ولدفع التباس المفعول بما هو غيره يعني
لولم يظهر المفعول لم يعلم ان المفعول بكر او خالد او غيرهما فمفعول لم اطلب محذوف وتقديره
لم اطلب الملك والمجد فان قلت الكلام في تنازع الفعلين واعمال احدهما سواء حذف مفعول
الآخر او اضمر قلت انما يتاتى هذا الكلام بعد ما امكن التنازع وامكانه ممنوع لما عرفت من الفساد
فان قلت انما يتاتى ذلك تقرير الفساد ان لو جعلت الواو في ولم اطلب للعطف اما لو جعلت للحال
كما هو مذهب بعض فالفساد ممنوع اذ لم يصر لم اطلب عطفا على جواب قلت الجواب عنه من وجوه
احدها ان واو العطف اكثر والحمل على الاعم الاغلب ارجح وثانيها ان سياق الكلام يدل على انه
يطلب الملك لا التقليل من المال لانه قال بعده ولكنما اسعى لمجد مؤثل اي لملك مؤيد وثالثها
ان المنع لا يضرنا لان الواو لجمع الامرين فالبصريون في مقام المنع فلكفيهم احتمال الفساد واما

واما الكوفيون فهم في مقام الاثبات فلا يكفيهم احتمال الفساد ولم يذكر الحال والتمييز
مع انهما لا يقعان موقع الفاعل وانما لم يقعان موقعه لوجهين احدهما ان وقوعهما موقع الفاعل
مما يجوز اضمارهما وهما لا يكونان مضمرين والثاني ان الحال في الحقيقة خبر عن ذي الحال واسناد
الفعل اليها يصير لها خبرا عنها وذلك يرفع حكم وضعها والتمييز جيء به لرفع ابهام السابق وحذف
السابق واقامته مقامه يرفع عنه ما وضع له وكذا لم يذكر الظرف غير المتمكن وخبر كان واخواتها
اما الظروف غير المتمكنة فاقامتها مقام الفاعل يقتضي رفعها وعدم تمكنها يقتضي لزومها
النصب على الظرفية واما خبر كان واخواتها فلانه يؤدي الى جعل الخبر مخبرا عنه خلافا للفراء
فانه اجاز كين اخوك فيتعين المفعول به لان يقوم مقام الفاعل هذا مذهب البصريين
واما الكوفيون وبعض المتاخرين فذهبوا الى اولويته لا انه واجب فان لم يوجد
المفعول به فالجميع سواء قال نجم الدين الرضي اذا فقد المفعول به فالاكثرون على انه
تساوت البواقي في اقامتها مقام الفاعل ولم يفضل بعضها على بعض ورجح بعضهم الجار و
المجرور لانه مفعول به لكن بواسطة وبعضهم الظرفين وبعضهم المصدر وليس بواجب
لان يلي الواجب دفعه واستحسن وصف المصدر والمبهم من الزمان اذا النائب عن الفاعل
يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل فلا يقال ضرب ضرب ولا سير وقت واما
المعين منه والمكان فلا حاجة الى وصفه نحو سير شهر وسير فرسخ وجلس في الدار لوجود الفائدة
وقيل ان المصدر والظرفين انما يسند اليها لا السيما فيها من الاتساع والاجراء مجرى
المفعول به المتعدى اليه بغير حرف فكما يسند المثنى للمفعول اليه كذلك يسند الى المصدر

الى الطرفين واجرى ثانيا مجرى المفعول به فى قولهم ضرب ضربة فانه جعل الضرب مضروبا
واليوم فيه اى ضرب اليوم مجرى المفعول به والا الواجب ان يقال قمت فيه وفرسخان سرتهما
اجرى ضمير الفرسخان مجرى المفعول به والا قيل سرت فيهما واعلم ايضا ان قيام الظرف
والمصدر مقام الفاعل ليس هو على الاطلاق بل انما يقام من الظروف والمصادر غير اللازمة
للنصب كما ذكرنا اما اللازمة له من الظروف كذات مرة وبكرا وسحر وسحيرا وضحى و
عشا وعشية وعتمة ومساء ومن المصادر كمعاذ الله وسبحان الله فلا يقع موقعه لانه
لايفارقها الظرف والمفعول المطلق فيمتنع رفعها فان قلت لم لا يجوز ان يحكم على محلها بالرفع
مع كونها منصوبة الالفاظ قلت لانه لم يوجد فاعل منصوب محكوم على محله بالرفع فان
قلت فكيف يحكم على المجرور بحرف الجر المقام مقام الفاعل بانه محله الرفع مع ان لفظه مجرور
قلت لانه وجد مثله كذلك كقوله تعالى وكفى بالله شهيدا فلم يلزم محذور من مقابلة نائبه
معاملة واختلف فى اقامة الجار والمجرور مقام الفاعل فقيل ان مجموعهما قائم مقام الفاعل
وقيل الاسم المجرور وحده واليه ذهب صاحب اللباب وهو الافصح لانه يخبر عنه ولا يخبر
عن الحرف واما ان الجار والمجرور باى شئ يتعلق فسيأتيك فى بحث المفعول بالواسطة
ان شاء الله تعالى ومنها المبتداء والخبر الرواية فى بعض النسخ المبتداء والخبر وفى بعضها
ومنها المبتداء والخبر فى بعض ومنه والاول اولى لانه بعد الفاعل اى من مرفوعات
قبل المبتداء وبعده بهذا الاسلوب يعنى حذف ومنها او ومنه عن كلها احتراز [illegible] بذكره فى
الفاعل واختلف فى عامل المبتداء والخبر فذهب البصريون المتأخرون الى ان التجريد

المبتداء والخبر عن العوامل للاسناد اعنى هذه الصفة رافعة للمبتداء والخبر وذهب البصريون
المتقدمون الى ان التجريد عما للاسناد رافع المبتداء وهو والمبتداء كلاهما رافعان للخبر
وذهب الكوفيون الى ان المبتداء رافع للخبر وبالعكس وتسمع بالمعيدى خير من ان تراه
مثل من امثال العرب يضرب لمن خبره خير من مرآه قاله المنذر بن ماء السماء لشقة
بن ضمرة بن جابر وكان تسمع به ويعجبه ما ينقل عنه فلما رآه قال تسمع بالمعيدى خير من ان
تراه فارسله مثلا وقال شقة ان القوم ليسوا بجزر انما يعيش الرجل باصغريه لسانه وقلبه
فاعجب المنذر كلامه وسره ما راى منه فسماه باسم ابيه وفى الصحاح المعيدى فى المثل تصغير
معدى منسوب الى معد وهو ابو العرب وانما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديدين
مع ياء التصغير بعد الف الاستفهام او حرف النفى وانما اشترط فى الاعتماد ان يكون
على احد الحرفين لانها اذا كانت معتمدة لا على احد الحرفين كانت جارية على صاحبها خبرا
او نعتا او حالا فلا يكون مبتداء واعلم ان فى قوله لم يدخل فيه مثل قائم زيد وما قائم زيد
تسامحا لان الصفة ههنا ليست مبتداء قطعا بل هى محتملة الخبرية فالاولى ان يقول مثل
اقائم الزيدان على معنى ان الفائدة التى تحصل من المبتداء تحصل منها اشارة الى
ان الصفة ههنا ليست مبتداء على الحقيقة بل مشاركة له فى كونها اسما مجردا فى اول الكلام
فلا حاجة الى الخبر فيكون معنى قولهم انها مبتداء وما بعدها ساد مسد خبرها ان الفائدة
التى تحصل من المبتداء والخبر تحصل منها قال الرضى قال ان الخبر فى نحو اقائم اخواك
محذوف لسد فاعله مسده وليس بشئ بل لم يكن لهذا المبتداء خبر اصلا حتى يحذف

الم غلبت الروم اي الفارس وهم من بعد غلبهم اي ان غلبت الروم سيغلبون اي الروم

اي الروم

ويفيد غيره مسده ولو نظرت له تقدير الجزء لافسدت المعنى اذ هو في المعنى كالفعل والفعل الاجزاء
فلهذا يقوم بفاعل كلاما من بين جميع اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فافهم فان بعضهم جعل الجواب
عن قولهم اذا كان ما بعد الصفة ساد مسد الخبر فاين الخبر لا يحصل الا بتجشم خرط القتاد وعرف
القربة والله الموفق لكل خير وكوبه اعلم انه لو قال بعد حرف الاستفهام لكان اولى قيل انما قيد بالف
الاستفهام اذ لا يقع موقعه غيره من ادوات الاستفهام لا يدخل الاسم ما امكن دخوله الفعل ومتى
امكن ان يقال هل او متى يقوم الزيدان فلا يقال هل او متى قائم الزيدان ولهذا اختير النصب
في هل زيدا ضربته على شريطة التفسير واقعة لظاهر قال الروزني هذا القيد للتعميم لا للتبعيض
لان المعتمدة على احد الامرين وان كانت واقعة بعدهما لفظا لو ما قام بان اخواك مثلا لكنها
في الحقيقة واقعة بعد اخواك لانها خبر عنه وهذا احسن من ان يجعل قيد احتراز ولقائل
ان يقول ان الحد ينتقض بمثل اقائم ابوه زيد واجيب بان الكلام فيما اذا لم يكن غيرها منتقبا للمبتداء
وهي الخبرية والتحقيق ما ذكره الهندي من انا فاباحة ان يكون خبرا الا انه مسند واما يجعل مبتدأ اذا
لم يكن اجراؤه على اصله وهنا يمكن ان يقال اقائم ابوه خبر للمذكور بعدها فيحمل عليه او نقول
ان قائم مبتدأ في جملة والجملة خبر زيد وهذا الجواب موجود في بعض النسخ مع انه مبتدأ على
اختياره كرويد فانه مبتدأ والضمير المستكن فاعل له ساد مسد الخبر ويمكن الجواب عنه بانه داخل
في النوع الثاني وعدم وقوعها بعد حرف النفي والف الاستفهام لكونها عاملة بدون الاعتماد
بخلاف الصفة فتكون في وقوعها مبتدأ لكونها مشاركة له في كونها اسما مجردا عن العوامل اللفظية
كما كانت الصفة كذلك وسيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى وكذلك في كل موضع يفيد العموم

الم غلبت الروم وهم من بعد غلبهم اي ان غلبوا سيغلبون اي الفارس

اي الفارس

اي الفارس

يفيد العموم في بعض الشروح وقد يفيد النكرة الدلالة على العموم واذا احتمت كانت للجميع
فكانت في المعنى كالمعرفة وذلك في ست صور منها ما احد خير منك وما رجل خير منك
ومنها ان يكون فيها معنى التعجب عند سيبويه نحو ما احسن زيدا ومنها ان يتضمن معنى الشرط
كقولك من يقم اقم معه ومنها ان يتضمن معنى الاستفهام نحو من عندك ومنها ان يفيد معنى
العموم في المعنى نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة ومنها ان يدخل النكرة في عموم
السؤال كقولك لمن قال من جاءك رجل اي رجل جاءني كقولهم شر اهر ذا ناب اهر
فعل ماض متعد من اهر الكلب من باب ضرب وموصوب له دون النباح وفي
ضمير الشر وذا ناب منصوب كان هذا القائل سمع هرير ذي الناب في وقت ليس
من عادته الهرير فيه فقال شر اهر ذا ناب اي ما اهر ذا ناب الا شر او الدعا
عليه كقوله تعالى ويل يومئذ للمطففين وفيه نظر لان مراد السلم لها اجيب بانه
مخصوص بالمتكلم من حيث انه دعاؤه لانه سلامة وقد يتخصص النكرة بكونها مضافة نحو يا غلام
رجل خير من عبد امرأة او شبيه بالمضاف نحو عشرون درهما في كيسك وقائم في داره محسن
اليه او جواب سؤال كقولك لمن قال من عندك وكذلك قلت عندي رجل واسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة قبلها حرف الاستفهام او نفي كقولك كقولك اقائم اخواك وهي اما اسمية او شرطية
في الفعلية ومنهم من قسمها ثلاثة اقسام وادخل الظرف في المفرد ومنهم من قسمها قسمين و
ادخل الشرطية في الفعلية والظرفية في المفرد اذا عرفت هذا فاعلم انه اذا وقعت الجملة خبر المبتداء
او صفة او صلة فلا بد فيها من ضمير واما الجملة الحالية فسيأتي البحث عنها واما الجملة الشرطية

الم غلبت الروم اي الفارس

وهم من بعد غلبهم

فان كانت جزاء عن اسم ليس شرطا كقولك زيدا ان تاتنى اكرم عمرا فيكفى عود ضمير واحد وان كانت
جزاء عن اسم الشرط كقولك من يكرمنى اكرمه فلا بد من ضمير فى كل واحدة من الجملتين واختلف فى موضعها
خبرا فعند بعضهم ان الخبر هو الشرط والجزاء لانهما كالجملة الواحدة وقيل هو الشرط فقط وقيل هو
الجزاء فقط وقيل ان الجملة الشرطية لا يصلح للخبرية كالامر والنهى وغيرهما واما الجملة المحكية بعد القول
كقولك قال زيد عمرو منطلق فهى مفعوله فى المعنى فلا يلزم عود الضمير منها لان المفعول غير الفاعل وانما
يلزم عود الضمير فى الخبرية والصفة والحال والصلة لانها اما نفس الاول وبعض منه واما الجملة
التى يضاف والظرف اليها فشرط صحة الاضافة ان لا يكون فيها ضمير يعود الى الظرف كقولك عجبت
من يوم تقوم فيه زيد لان المضاف غير المضاف اليه فلا يلزم عود الضمير كما مر الان والجمل التى لها مواضع
من الاعراب هى الواقعة خبر المبتدا او لكاد او لكان او لان او مفعولا واحدا او وصفا واما الجملة
الواقعة بعد المحكى الابتدائية فلا موضع لها من الاعراب خلافا للزجاج فانه زعم ان محلها الجر
لما لا ينتقض بالخبر الجملة عن ضمير الشان اعلم ان لزوم العايد انما يكون عند احتياج الخبر اليه
اما عند استغنائه عنه فلا كما فى ضمير الشان لان الجملة لما كانت الخبر هو كناية عنها استغنت
بذلك عن عايد اليه فالجار والمجرور فى الصورة الاولى فى محل النصب بانه حال وفى الصورة
الثانية فى محل الرفع بانه صفة منوان اعلم ان فى منه فى المثال الاول ضميرين احدهما مستتر في الظرف يعود
الى المعرف فى سنين والاخر بارز مجرور يعود الى البر وهى الرابطة كذا فى المثال الثانى البارز يرجع
الى السمن والمستتر الى منوان وفى شرح الهادى وجاز تقديمه منه على سنين وان كان معمولا لان
لفظ الحال ايضا جاز وهو مجرور فاشبه الظرف فى قولك اكل يوم قلت لا ضرورة الى تقديره متوهما

ولك فى المسلين وجه ثان وهو ان يجعل الكر ومنوان بدلين من البر والسمن بدل البعض والعائد
محذوف وسيين وبدرهم خبرين للكر والسمن مع احد اكراط لطها وهو كيال يعرف لاهل
العراق وهو ستون قفيزا والقفيز انما عشر مكاكيل والمكوك صاع ونصف وثلث
كلمات بكسر الكاف وفتح اللام والكيلجة مناو سبعة اثمان منا والمنا مخفف
منصور رطلان والرطل نا عشر اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار
اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم
ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراط طسوجتان والطسوج
حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزاء من درهم
وقال الامام الاجل سراج الدين ابو طاهر محمد بن عبد الرشيد السجاوندى رحمة الله عليه
فى تصنيفه فى قسمة التركات الحبة سبع ثان والشعيرة سدس خردل والخردل اثنى
عشر خردلة والفلس ست فتيلات والفتيل ست فسلات والنقير ست
بعرات والبعرة ثمان قطميرات والقطمير اثنى عشر ذرة او زيد فى الدار ذكر
ولان حروف الجر التى تقع خبرا عن المبتدا من والى وفى واللام والكاف وعلى وعن
ومنها سوا انما وان الحذف انما يكون فى حرف الجر التام وهو ما يفهم متعلقه بمجرد
ذكره وذكر معموله كقولك الحمد لله والامر اليك لا من الناقص وهو بخلاف التام يجوز
بزيد بك وعمرو عنك بل يقال زيد واثق بك وعمرو معرض عنك ثم اذا قلت زيد
فى الدار فقولنا فى الدار فى موضع النصب على الظرف والخبر استقر او مستقر والدليل

عليه انه يظهر النصب فيما كان معربا نحو زيد خلفك وهو مع المستتر فيه في موضع الرفع
على الخبر وقال الامام الحديثي قلت عند الدار في محل النصب بدون في لان خلفك واقع موقع
الدار لاموقع في الدار ومع في الدار في موضع الرفع ان قيل مقدر بمستقر ومع المستتر
فيه ان قيل مقدر باستقر اعطاء للنائب حكم المنوب   فذهب بعضهم الى ان ذلك
العامل مفردا اعلم ان القول بالعامل سواء كان مفردا او فعلا انما هو عند البصريين واما
الكوفيون فعندهم انه لا يتعلق بشيء ولا يحتاج الى تقدير شيء واختاره ابو العباس من
المتاخرين   وعلى التقديرين لما حذف العامل انتقل الضمير الذي فيه الى الظرف هذا
مذهب ابي علي وذهب السيرافي الى انه لا ضمير في الظرف بل حذف لحذف رافعه فقد
يلهي مما ذكرنا انك اذا قلت زيد في الدار فـ في الدار ظرف منصوب المحل بالاستقرار المحذوف
سواء كان اسما او فعلا وفيه ضمير مرفوع والظرف مع ذلك الضمير في موضع الرفع
بانه خبر المبتدا وعند الحديثي المجرور في محل النصب ومع الجار في موضع الرفع ان قدر
باسم الفاعل ومع المستتر ان قدر بالفعل لانه بدون الضمير مفرد فينوب مناب اسم
الفاعل ومع الضمير جملة فينوب مناب الفعل فافهم فان هذا البحث مما اهملوه لاعتقاد
وضوحه وهو من مداحض الافكار ومزالق الانظار   واما قوله خالي لانت ومن
عويف خاله نال العلاء واكرم الاخوال الخال اخ الام وعويف اسم شخص ويروى
جرير نال جدا نال نيلا اي اصاب واصله نيل ينيل من باب علم والسماء يذكر ويؤنث
وهو كل ما علاك فاظلك ومنه قيل السقف البيت سماء تقول انت خالي ومن يكون

خاله فهذا او ركب العلو واكرم الاخوال الشرف خاله قوله خالي خبر لانت ومن موصولة وعويف
خاله صلتها وهي مع الصلة مبتداء فاعلها المستتر الراجع الى الموصول ومفعولها وهو السماء خبرها
واكرم مع فاعله المستتر ومفعوله معطوف على نال السماء والاستشهاد على ان انت مبتداء و
لم يتقدم على الخبر مع كونه مشتملا على ماله صدر الكلام وهو شاذ   وفيه نظر ايضا اي في كونه
خالي مبتداء خبره لان خالي يدل على الصفة وانت على الذات وما يدل على الذات احق بان
يجعل مبتداء وهذا الاصل الا على اولوية كونه مبتداء الا على امتناعه ويمكن ان يجاب عن البيت بان
ينال انت مبتداء واللام زائدة كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربة ترضى من اللحم بعظم الرقبة وقيل
تقديره لهو انت وهو ضعيف جدا لان حذف المؤكد مناف للتاكيد   ومنها ان يكون المبتدا والخبر
معرفتين والمراد منه ان يكونا معرفتين ولا قرينة تدل على التعيين بخلاف ما اذا كانت قرينة
تدل على تعيين المبتداء فانه يسوغ تقديم الخبر نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء
الرجال الاباعد فانه لا يلتبس ان الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء لا عن الابناء بانهم
بمنزلة ابناء الابناء وعند بعضهم ان كانت احدى المعرفتين اعرف من الاخرى جاز التقديم
واعلم انه لو قال لو فعلا له مفردا لكان اصوب قال الامام الحديثي ظاهر كلام الحاجبي انه لا يجوز تقديم الخبر اذا
اخبر الخبر ايضا فلا يقال في الزيدان قاما قاما الزيدان طرد اللباب ولئلا يشتبه اذ يجوز ان لا يكون
الالف علامة التثنية فيكون من باب اكلوني البراغيث وقال المالكي والجزولي وابن عصفور يجوز
لان تقديم الخبر اكثر من ذلك فيترجح الحمل على الاكثر قلت لا يخلو عن توهم اللبس وذلك كاف في المنع في مثل
هذا المقام ومن الواجب تقديمه ما وقع خبره بعد الفاء كهذا الذي ياتيني فله درهم ومنه ما اقترن الخبر بالا لفظا

كقوله تعالى وما محمد الا رسول او معنى كقوله تعالى انما انت نذير ومنه ضمير الشان ومنه اذا كان مذ و
منذ ومنه اذا كان كم   ومنها ان يكون تقديم الخبر على المبتدا مصححا قال الجزولي تقدير الخبر مقدما
على المبتدا في قولك رجل لمن قال من في الدار وقال الاندلسي بل اقول لانه الاصل في الخبر ولا مانع اذا
الابتداء بالاستفهام في مثله جايز فكذا الخبر في جوابه لان الجواب على حد السوال ويمكن ان يجاب
عن النظر المذكور بانه اراد بالخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور قلت هذا اذا
اقرى او لمتعلقه بكسر اللام وقد صرح الحديثي لجواز الفتح ايضا حيث قال فان فتح لام متعلقه يراد به
مجموع ما وقع خبر لفظا وهو على الثمرة في مثالنا نظرا الى ان الخبر حقيقة هو المقدر وان كسرته يراد به
المرجوع اليه وهو الثمرة خاصة نظرا الى انه جزء الخبر وهو على الثمرة فعلى هذا لا يكون المراد بالمتعلق
المجرور فرما بل الجميل وجها احر فلا يعيب الجواب بحره بل الصحيح ما ذكر في بعض الشروح من ان وضع المسئلة
فيما اذا لم يكن الخبر مذكورا مع المتعلق بشهادة المثال فلا يرد قولهم على الله عبده متوكل ويجوز في اعراب
هذه المسئلة ثلثة اوجه احدها رفع ونصب زيد لدفع ايهام مثل وهو المشهور والثاني رفع زيد بالابتداء
ونصب مثلها على انه نعت النكرة تقدم عليها فانتصب على الحال والجار والمجرور خبر والثالث رفع مثلها
بالابتداء ورفع زيد على المبتدا منه او عطف بيان ويجوز ان يكون فتح اللام بناء لاضافته الى غير المتمكن
فعلى هذا يجوز ان يجعل في موضع نصب على الحال وقد وافقت حركة البناء حركة الاعراب كما تقول زيدك
يوم قدمت ويجوز ان يجعل في موضع رفع على انه مبتدا او زيد بدل منه من اللفظ والمحل وانما
وانما ذكر هذه المسئلة ههنا لجميع مع اخواتها والا فيما تقدم من قوله وامتنع صاحبها في الدار ما
يغني عنها   وقد يتعدد الخبر اعلم انه الخبر اعلم انه لا بد من قيد لفظا لانهم ذكروا ان الخبر في الحقيقة

واحد

واحد لبس الاول والمعنى في مثالنا وهو جامع بين هذه الصفات   اعلم ان المبتداء اذا تضمن معنى الشرط
الخ اعلم ان المبتدا وخبره كالفعل وفاعله فكما لا يدخل الفاء الفاء على لا يدخل الفاء الفاعل لا يدخل
الجزاء اذا تضمن المبتداء معنى الشرط وهو الابهام لان يكون الاول سببا للثاني كما في ان دخلت الدار
فانت طالق فان الشرط مبهم لان المراد دخول ما وهو موثر في الثاني حيث تطلق بالدخول فلذلك
اذا تضمن المبتداء هذا المعنى فان الاتيان منهم وهو موثر في ثبوت الدرهم له   نحو ما الذي ياتيني
له درهم مثال لما دخل عليه ما لم يدخل على الشرط لان ما النافية لا يقع في الجزاء لان لها صدر الكلام
وللجزاء صدره ايضا فلا يتصور اجتماعهما ذكر في بعض شروح الكافية ان الفاء يدخل على
خبر المبتداء في ثلثة مواضع اثنان لازمان وهما خبر المبتداء المتضمن بحرف الشرط نحو ما تاتيني فله
درهم وخبر المبتداء بعد اما التفصيل نحو اما زيد فقائم وواحد غير لازم وهو خبر المبتداء الموصول
او النكرة الموصوفة بشرايط الاول ان يكون المبتدا متضمنا لمعنى الشرط الثاني ان يكون الصلة
او الصفة فعلا او معناه الثالث ان يكون الموصول او الموصوف شايعا الرابع ان لا يكون الصلة
او الصفة شرطية الخامس ان يعرف المبتدا من حرف يغير معنى الابتداء نحو ليت ولعل ولكن وكذلك
جميع نواسخ الابتداء كالافعال الناقصة وغيرها وقال السيرافي كل جملة يجوز ان تجاب بالفاء نحو قولك
زيد ابوك فقم اليه واجاز الاخفش زيد فمنطلق مطلقا على تقدير كونها زايدة وسيبويه لا الحسن زيادتها
اصلا بل المثال على تقدير هذا زيد فهو منطلق والفاء عاطفة جملة على جملة ومما يجب ان يعلم هو ان يعلم
الوصف وصف لما اضيف اليه المقصود بالذات وكل انما جيء به يوصف في مثل غلام زيد ما هو
المقصود لان كلا منهما مقصود ويدل على ما قلنا عبارة المالكي حيث قال اذا كان المبتدا نكرة

موصوف بأحدهما واختاعليها كل فكان المبتدأ عنده رجل في كل رجل يأتيني فله درهم كما عند المنطقيين
واما قلنا ان المبتدأ نكرة مع انه مضاف لانه مضاف الى رجل والمضاف الى النكرة نكرة
واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل لان الظاهر انه تابع صاحب الكشاف ولا اعلم انهم لم اهملوا فائدة
التخصيص   والصحيح عند بعضهم جواز دخول الفاء على خبرهما اى خبر ان المفتوحة ولكن في اى
لحق الحاق ان المفتوحة ولكن بليت ولعل في عدم دخول الفاء يكون في قوله وليت ولعل بما
نعا ان نظرا في تخصيصه ليت ولعل بهذا ولا يخفى عليك انه مكرر لانه هذا النظر من قبل وصحح بعضهم
الضمير في خبرهما الى ليت ولعل وهو اولى من الاول يدل عليه ما وجد في بعض نسخ الشروح وهو
اعلم ان بعضهم جوز دخول الفاء على خبر ليت ولعل ووجه يكون في قوله وليت ولعل بما نعا ان
باتفاق نظر ووجهه ظ وانت خبير بان في ارجاع الضمير في خبرهما الى ليت من الركاكة في التركيب
اذا وجدت قرينة يدل عليه كقول المستهل اى طالب الهلال وقيل هو الرافع صوته عند رؤية
الهلال اى هو او هذا الهلال والقرينة هي حال نداء الناس الهلال وذكر في شرح المفصل انه
يحتمل ان يكون التقدير الهلال هذا لكون من باب حذف الخبر لكن الاول لكثرته اولى وقد يحذف
المبتدأ وجوبا في نحو زيد الخبر الكلام بعد الخبر   مثل قولك خرجت فاذا السبع في اذا هذه ثلثة
اقوال انها حرف معناها المفاجاة فعلى هذا لابد للمبتدأ الذي بعدها من خبر انها ظرف زمان
فلا بد من خبر ايضا   انها ظرف مكان فلا يفتقر الى الخبر بل هي خبرها وما بعدها مبتدأ واما الفاء
التي قبلها فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر وقال المازني هي زائدة وليس بشيء
لانه لا يجوز حذفها وقال المبرد هي للعطف حملا على المعنى اى خرجت ففاجأت وهو قريب   احدها

بعد لولا الابتدائية في ارتفاع الاسم بعدها ثلثة اقوال قال الفراء انه مرتفع بها وقال الكوفيون
بفعل محذوف والقول الثالث هو المذكور في الكتاب   وفيه نظر والجواب ان الحذف
انما التزم اذا لم يكن خاصا اما اذا كان خاصا فلا كلام في عدم حذفه الا انه لم يتعرض لحذفه بكونه عاما
تعويلا على المثال   كقول الشافعي ولولا الشعر يزري من هو لهم اذ زريت به اذا
قصرت به ولبيد اسم شاعر مشهور بالفصاحة يقول لولا الشعر يقصر بالعلماء اى ينقص قدرهم
لكنت اليوم اشعر من لبيد وتركته ظ والاستثناء وانه الحذف للخبر لعدم دلالة لولا عليه
لخصوصيته وهو يزري حال من الخبر المحذوف وليس بخبر لانه وان صلح للخبرية الا انا قدرنا
الخبر لئلا ينخرم القاعدة   ليدخل فيه مثل ضربي زيدا قائما في هذه المسألة ثلثة مذاهب او هو
للبصرية ما ذكره الشارح و ٢ للكوفية ان التقدير ضربي زيدا قائما حاصل فيجعلون قائما
معمولا للفعل من تتمته و ٣ وهو اختاره الاعلم ان التقدير ضربت زيدا قائما فحذف ثابت
الفعل فاستقلت الجملة به وبفاعله كما في اقائم الزيدان فلا يكون من باب حذف الخبر وهذا
التقديران فاسدان لاستغنائها التزم في موضع الخبر ومنع كون ضربي كلاما كاقائم الزيدان
وقائما منصوب بانه حال اى من فاعل كان ولا يجوز ان يكون حالا من زيد ولا من
الياء والا لكان العامل فيه ضربي فكان من صلته فلا يصح ان يسد مسد خبره فكما ان الخبر
يلزم منه ان يكون الخبر المبتدأ فكذلك ما يسد مسده فيبقى المبتدأ بلا خبر ولا ما يسد مسده
والا لجاز تعريفه ولو اجاز لجاز وقوعه والحال انهم لا يجوزون ضربي زيدا غلامك وحذف
وحذف المبتدأ وهو حاصل افعال المدح ليس المراد بالخبر المحذوف هنا حاصل وان اشعر به لفظا

الحاجي لان حذفه معلوم من حيث انه متعلق الظرف بل المراد بالمحذوف هو الظرف وعليه
صاحب الهادي حيث قال والخبر ظرف زمان مقدر مضاف الى الفعل والفاعل و
صاحب اللباب حيث قال والخبر في هذه المسائل هو الظرف المحذوف المضاف الى
ما عمل في الحال سدا بالحال مسده وهو منصوب المحل وجبها الا فيما هو مصدر بما
المصدرية المقدر بالزمان فان الزمان فيه مرفوع المحل هذا يكون في قوله وهو حاصل
تساهل   لان الدال على الدال على الشيء دال على ذلك الشيء هذا على تقدير فصل الخبر
حاصلا اما اذا جعل الظرف فلا حاجة اليه   ومثال الثاني اكثر شربي السويق
ملتوتا والكلام على هذه المسئلة كما ذكرنا الا ان المبتدا هنا ليس هنا ليس بمصدر لكنه
مضاف الى المصدر وقولهم اخطب ما يكون الامير قائما كالتي قبلها الا ان فيها وجهين
من التقدير احدهما تقدير ما يكون بمعنى الكون والمراد بكون الامير وجوده مبالغة فيكون
الخبر ظرفا متعلقا بالمحذوف في موضع النصب كما في المسائل الماضية بدليل انه حكي عن العرب
اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بنصب يوم الجمعة والثاني ان يجعل ما زمانية ويكون
ما يكون بمعنى الزمان فاذا في موضع الرفع خبرا عن المبتدا من غير تعلق بمحذوف
وعند بعضهم جاز هذا في الكل فافهم فانه لا تقصد اليه قاصدا ولا يعرفه الا واحدا
بعد واحد   تقديره كل رجل وضيعته مقرونان قيل عليه ليس في هذا التقدير لفظ
يسد مسد الخبر لان الخبر متى محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ تقوم
مقام الخبر فكيف حذف وجوبا اجيب بان المعطوف واقع موقع خبر الاول

ويلزم ان يكون واقعا موقع خبر ثان لان خبره لا ينفك عن خبر الاول للزوم
الذي بينهما وقيل انه ليس هنا خبر محذوف لان هذه الواو بمعنى مع فكما انك اذا ذكرت
مع لم يحتج الى الخبر فكذلك الواو التي بمعناها وهو ضعيف لان مع ظرف فيصح ان يكون
خبرا بخلاف فانها حرف ولا يصح وقوع الحرف خبرا الا اذا كان ظرف جر والضيعة
هنا الحرفة كانه تضيع امور الاجل بعاطيه حرفته والحرافه اليها او لانها ان تركت ضاعت
ولا يجوز ان يكون الضيعة هنا الموضع لان كل رجل للعموم وليس كل رجل له ضيعة ولا يكاد
احد يخلو عن حرفته   خبر ان واخواتها الخ فان قلت لم لم يذكر اسم كان مع انه من
المرفوعات قلت لانه عنده فاعل ولذا لم يذكره في الملحقات وفيه نظر لاختصاصه
باحكام لا يكون في الفاعل منها ان الفعل يتم مع فاعله ولا كذلك كان الناقصة ولذلك
سميت ناقصة ومنها ان الفاعل يقوم مقامه المفعول ولا كذلك اسم كان لانه لا يقال
كين قائم واجيب بانه قد ذكره ضمنا في قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو ايضا ضعيف
واعلم ان ارتفاع خبر ان عند اصحابنا بالحرف وعند الكوفيين هو مرتفع بما كان مرتفعا به
في قولك زيد اخوك ولا عمل للحرف فيه وكل منهما دلايل يطلب من المطولات
خبر لا التي لنفي الجنس اتفقوا على ان هذه يعمل النصب في الاسم الذي يليها ثم اختلفوا في رفع الخبر
فقيل انه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وهو قول سيبويه فعنده هي مع اسمها
في محل الرفع بانها مبتداء وما بعدها خبر المبتداء وذهب الاخفش والمبرد والزمخشري
وابن الحاجب الى انه مرفوع بها ودلائل الجانبين مذكورة في المطولات فليطالع ثمه

وانما اورد هذا المثال الخ ذكر الشارح فائدة ايراد هذا المثال ولم يذكر فائدة لفظ
فيها وهي انه لو قال لا غلام رجل ظريف لكذبت القضية لانه يلزم ان لا يكون غلام احد
ظريفا وهو ممنوع لعدم الاطلاع عليه فاذا قيد بفيها استقام المعنى   اذا كان الخبر عاما
كالموجود اما اذا اريد به خبر خاص فلا بد من ذكره نحو لا رجل في الدار والاسم المستثنى
في لا اله الا الله ولا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي لا يصح ان يكون خبرا بل هو بدل
عن محل لا اله والخبر محذوف لانه معرفة ولا لا يعمل في المعارف ولانه لا يخبر عن العام بالخاص
ولانه مستثنى من مذكور فلا يصح جعله خبرا عنه لان اخراجه يدل على المغايرة وجعله خبرا
على عدمها لانه صفة قائمة بالمخبر عنه وذو الفقار كان لمنبه بن الحجاج فغنمه رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم بدر وقيل ذو الفقار والصمصام سيفان صنعا من حديدة
وجدت بجنب الكعبة وكانت الصمصامة لعمرو بن معدي كرب ثم وهبها لخالد بن سعيد بن
العاص لنعمة كانت عليه   ويمكن ان يقال ان مراد بني تميم انه لا يجوز اثبات الخبر
اصلا اي سواء كان عاما او خاصا بخلاف الاول لانه يعمم بالعموم   اسم ما ولا المشبهتين
بليس اعلم ان الاصل ان يذكر اسم لات وهو حد لو به لانه ثابت في التنزيل قال الله
تعالى ولات حين مناص وقد اختلف فيها على سبعة اقوال احدها للبصريين انها
المشبهة بليس واسمها محذوف وحين مناص خبرها اي ليس الحين حين مناص اي
فرار وهو للكوفيين انها النافية للجنس زيدت عليها التاء و لابي عبيدة ان التاء
متصلة بحين وهي النافية للجنس لانها كانت في مصحف عثمان بن عفان رضي الله

عنه متصلة بها ولحه للاخفش وهي النافية غير عاملة والنصب بعدها باضمار فعل اي ولات
ارى حين مناص وانها ليس قلبوا ياءها الفا وابدلوا من سينها تاء و انها فعل كمات
ولانها حرف جر وهو غريب وقد يتصف لات عن لا بوجهين احدهما انهم لم يعملوها
الا في الحين والثاني الاكثر حذف اسمها على عكس لا فانه يحذف خبرها كثيرا وقد جاء رفع
الحين بعدها على حذف الخبر اي ليس الحين حين مناص موجودا والثاني الداخلة عليها التاء
الكلمة كربت وثمت وحركت بالتاء وقال الكسائي يوقف عليها بالهاء لتحركها
كثيرة واما ان النافية فلا يجوز اعمالها عمل ليس عند سيبويه وان كانت بمعنى ليس الا عند
المبرد وابن جني فقالوا ان زيد قائما وقد جاء في الشعر من صد عن نيرانها البيت
من الحماسة واول القصيدة يا بوس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا وهي
لسعد بن مالك بن ضبيعة من الكامل وهو الضرب الاول من عروضه الثالثة مجزو مرفل
صد اعرض والضمير في نيرانها للحرب والبراح من ما برحت بالكسر من مكاني اي ما زلت
منه تحول من احجم عن الحرب والصبر على بلواها فانا ابن قيس لا براح لي فيها ولا انحراف
شرطية وصد عن نيرانها شرطها والفاء جزائية وما بعدها جزاء الشرط ولا براح يمكن
ان يكون على الاستيناف وقال صدر الافاضل محلها نصب على انها حال موكدة من قوله
انا ابن قيس والاستشهاد اذا استعمل لا بمعنى ليس قال الامام المرزوقي في شرح الحماسة
قوله لا براح الوجه فيه النصب لكن الضرورة دعت الى رفعها وقال سيبويه جعل الكلمتين
مهنا وجعل غيره براح مبتداء والخبر محذوف وانا لحسن ذلك اذا انكر لا تكون كلا در هم لي

ولا دينار الا انه جوز للشاعر الرفع في النكرة بعد لا وان لم يكرر هذا كلامه ويعلم منه
ان الاستثناء واما يستقيم على مذهب سيبويه   المنصوبات انما ذكر المنصوبات
بعد المرفوعات لاشتراكهما في ان العامل الواحد يعمل فيهما نحو ضرب زيد عمرا ولان المنصوب
في اللفظ قد يكون مرفوعا في المعنى وعلى العكس نحو ضارب زيد عمرا ولم يبق بعد ذلك الا تاخير
المجرورات وقد مرت المباحثات اللفظية فلا نعيدها فمنها المفعول المطلق اي مما اشتمل
على علم المفعولية قال صاحب الهادي لم اسمع للنحويين حدا للمفعول من حيث انه مفعول و
ذكر الحديثي انه هو الاسم الصادر عن الفاعل او المنسوب هو اليه او المتعلق هو به وهو
ضعيف وزاد السيرافي مفعولا سادسا سماه مفعولا منه نحو قوله تعالى واختار موسى قومه
اي من قومه ورد عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقال مفعول اليه في قولك دخلت البيت
اذ اصله دخلت الى البيت وان يقال مفعول عليه في قول المتلمس آليت حب العراق الدهر
اطعمه والحب ياكله في القرية السوس لان سيبويه قدره آليت على حب العراق فحذف الجار
ووصل الفعل فنصبه ولم يقل به احد واسقط الزجاج المفعول معه والمفعول له وجعل الاول
مفعولا به والثاني مصدرا   واما لانه جز مقيد بحرف من الحروف وفيه نظر لانه جعل
المفعول معه مما قيد بالحرف وليس كذلك والجواب انه من باب التغليب او انه عند ابي علي حرف
اذا اسكن   وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه صحح بعضهم مذكور بالجر صفة لفعل
وبعضهم بالرفع صفة لفاعل والاول لقربه اولى وبمعناه صفة لفعل والضمير عايد الى عايد
المفعول المطلق فيعلم منه ان الموافقة معنى تعتبر من جانب الفعل   وليس العالم عند الجمهور

مفعولا به وذكر في اسرار البلاغة ان العالم مفعول مطلق للفرع وليس بمفعول به واحتج
بوجهين احدهما ان المفعول به كان موجودا قبل حصول الفعل له والعالم ليس موجودا قبل الخلق
والثاني ان خلق العالم ليس مغايرا للعالم لان الخلق يستحيل انفكاكه عن المخلوق وحجة الجمهور من
وجهين احدهما انا نصف الله تعالى بالخالقية وليس هو موصوفا بالعالم الثاني انه يعلم العالم
من شك انه مخلوق الله تعالى الى ان يعلم ذلك بدليل منفصل   واعلم انه لو زاد عليه قيدا
اخر وهو ذكر بيانا له لم ينتقض بمثل كرهت كراهتي فان كراهتي مفعول به ويصدق
عليه التعريف المذكور فينبغي ان يزيد عليه قوله ذكر بيانا له اي سبق لان يكون فعلا لفاعل
الفعل المذكور ليخرج عن التعريف فان كراهتي ليس ذكره لبيان كرهت اجيب بانا لا نم
انه ليس من هذا الباب لو لم يرد وقوع كرهت على كراهتي وان اريد ذلك فلم يكن
كراهة مسبوقة لان يكون فعلا لفاعل الفعل المذكور وهو المعتبر في ذلك قال الحديثي ان
كراهتي ان صدرت عن المتكلم بصدور الفعل المذكور فهو المفعول المطلق وان صدرت
عنه قبل صدور الفعل المذكور والصادر عن المتكلم بصدور هذا الفعل كراهة تلك
الكراهة يكون مفعولا به ولا يرد لانها لم تصدر عن المتكلم بصدور الفعل المذكور فان
قلت دخل ضرب ضرب شديد ونحوه فيجب ان تنصب لانه اعاده لتعريف فينصب كما لو
الفاعل اعاده لتعريف فيه تتبع قلت لا شك انه داخل فيه ولكن لا يجب نصبه لانه انما
حقه ان ينصب ولكن بعد ان عرف ان منه قسما يجب رفعه اذا اقيم مقام الفاعل فكانه
قال هو منصوب الا في المحل الذي عرف انه مرفوع وقد ورد مثل ذلك في المفعول به

وفيه وكذا في التمييز فان تمامه يكون مجرورا وكذا في المستثنى فان تمامه مرفوع
على البدلية او الفاعلية ونصبا مجرور كما سياتي وان كان الغرض من حدها تعريف نصبها
لكن ذلك لا يخفى كما مر   نحو رجع القهقرى القهقرى الرجوع الى خلف قال في الصحاح
اذا قلت رجعت القهقرى كانك قلت رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لانه ضرب
من الرجوع   اي يجوز كون المفعول المطلق من غير لفظ الفعل المفهوم من هذا التعبير
ان المخالفة في اللفظ من طرف المصدر ولا يخفى حسنها اذا جعلت من طرف الفعل كما جعلت
الموافقة من جانبه فان قلت لم جعل الموافقة في المعنى من جهة المصدر كما جعلت
الموافقة في اللفظ من جهة قلت في ذلك نظر اما اولا فلان الشيخ ابن الحاجب صرح
بخلافه حيث قال وحكم هذا المفعول ان يكون فعله موافقا لمعناه واما ثانيا فلانه يكون
الضمير في معناه في التعريف راجعا الى الفعل ولا يستقيم لانه يصير المعنى هو اسم ما فعله فاعل
فعل الذي ذلك الفعل بمعنى ذلك الفعل فان قلت هذا على تقدير جعل بمعناه صفة فعل اما
اذا جعل صفة الاسم الذي هو عبارة عن المصدر فلا قلت صرح الحاجبي ولحدهما بكونه
صفة للفعل وان شئت فعليك بمطالعة لتفهم فعلى هذا يكون في قوله لان شرطه ان يكون
بمعنى الفعل تساهل   نحو قعدت جلوسا قال زين العرب في شرح المصابيح ان الفصحاء
يستعملون القعود في مقابلة القيام والجلوس في مقابلة الاضطجاع ونحوه وحكي ان النضر بن
شميل دخل على المامون وقام بين يديه فقال له المامون اجلس فقال يا امير المومنين
لست بمضطجع فاجلس قال فكيف اقول قال قل اقعد   اي قدمت خير مقدم والقرينة

قدومه

قدومه وحذف لما اضيف الى المقدم صار كانه مصدر فلا حاجة الى تقدير قدمت قدوما خير
مقدم   مثال الاول اعني الحذف السماعي قولهم سقيا لك القرينة في هذه الامثلة كثرة الاستعمال
ودلالة الحال مثلا سقيا انما يقال لمن استحق ان يدعى له بالخير فدلت الحال على ان التقدير
سقاك الله سقيا   اووقع مكررا فان قلت لا يخلو من ان يكون قوله اووقع مكررا من تتمة
الاول اولا فان كان الاول فلم عطفه باو الفاصلة وان كان الثاني فلم لم يقل ومنها ما وقع
مكررا قلت هو من تتمة الاول من جهة وقوع كل واحد منهما موقع الخبر وعدم صلاحيتها للخبرية
وليس من تتمته من جهة ان شرطه غير شرايط الاول فلذا عطفه باو ولم يورده مستقلا
وكذلك قوله ما انت الا سيرا سير البريد تعريب بريده دم كان من عادة الملوك انهم يحبسون
الربط ويرتبون فيها البغال لاجل الحاجات ويقطعون اذنابها ويسمون تلك البغال بريده ثم استعمل في الذي
عين ميلا في الرسول وفي مركوبه والقرينة في المثبت الواقع بعد نفي ومعناه هي ان ما تطلب
الخبر ولا خبر يصلح من حيث المعنى الا فعل بمعنى المصدر وفي المكرر هي المبتدا والاحسن ما قيل من
الحذف انما وجب فيها لان المقصود من هذا الحصر والتكرير وصف الشيء بدوام صدور الفعل
له ولزومه ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلم يستعملوا العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو
موضوع على التجدد ولمشابهته الفعل فصار لازم الحذف   ومنها ما وقع تفصيلا الخ المراد
بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق وما
ذلك المضمون مقصوده فائدته وتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه الحملة   احترز
من ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون جملة اي لا يكون اثرا ولا مضمون جملة بل تفصيل مضمون مفرد

او يكون مضمون جملة ولا يكون اثرًا فان ابتدا قوله لانه مضمون جملة اما بان يكون اثرًا ولا مضمون
جملة كسيرا في قولنا زيد سار فسيرا قريبا او بعيدا فانه وقع مضمون المفرد وهو الفعل من
غير ملاحظة الفاعل وليس باثر لان اثر سار اما الزيح او الطيران واما بان يكون مضمون
جملة ولا يكون اثرًا كسيره في قولنا زيد سار فسير القريب او سيره البعيد وهو ظ
لانها لا تكون الا كذلك وقيل عليه فيكون لغوا واجيب بان امثال ذلك لارشاد المبتدا و
تقديره فاما تمنون منا واما تفدون فداء المن هو الاطلاق من غير فداء والفداء
عكسه وفداء يجوز ان يكون من المزيد لقول قائل فتا لاوح تقدروا مانا دون فداء ويجوز
ان يكون من الثلاثي لقولك كتبت كتابا فيصح تقديره الشايع والقرينة لحذف الجملة المتقدمة لان
لان شدوا الوثاق يدل على تمنون وتفدون لانهما يحصلان بسببه والمحصل قرينة للمحصل
كقولك لزيد صوت صوت حسن قال السيد ره في الثاني الرفع من وجهين اما على انه بدل من الاول
واما لانه مع وصفه وصف للاول وانما حكم بالبدل او بكونه وصفا دون التاكيد لان الثاني
مع وصفه صار كاسم واحد مفيد ما لم يفده الاول ولو لم يكن مع الصفة لكان تاكيدا لا غير
كقولنا له علم علم الفقهاء فان علم الفقهاء بدل من علم او صفة بتقدير مثل وليس بمصدر لانه ليس
للعلاج لان المراد من العلاج على ما فسره الهندي ان يكون من الافعال الظاهرة الصادرة
بالجوارح لحسن الدالة على الحدوث وليس كذلك العلم والزهد والذكاء ونحوها من الخصال الثابتة
التي يمدح بها كاليد والراس او المراد بقولنا له علم الثبوت والاستقرار لا هو متنقل فهو بمنزلة له يد يد
اسد فكما لا ينتصب يد اسد لا ينتصب علم الفقهاء كذا الصوت صوت حمار فان صوتها حمار مرفوع على انه

على انه خبر عن الصوت وقيل منصوب بتقدير كاف التشبيه وعلى كلا التقديرين لا يحتاج الى
تقدير الفعل لانه كلام تام بدونه وفيه نظر لانه لم يتعين خروجه لعدم وقوعه بعد غير جملة لجواز
خروجه لعدم اشتماله على صاحب الاسم والجواب انه لما امكن اخراجه بهذا القيد لم يحتج الى اخراجه
بالقيد الاتي وان خرج به ايضا كذا مررت به فاذا له ضرب صوت حمار فان صوت حمار مرفوع
على انه بدل غلط من ضرب فليس مما نحن فيه وما في بعض النسخ كذا مررت فاذا له الح بطرح لفظة به
ان كان بناء على ان الاسم الذي بمعنى المصدر الغير به والجملة المشتملة عليه مررت به فهو ليس بشيء
لان معنى الغير المصدر ولان الجملة التي نحن بصددها هي قولنا له صوت وان كان بناء على انه فضلة
في الكلام بدونه ومعلوم ان المرور يتعلق بشيء فلا باس والكلام على المثال الاتي كهذا
كذا مررت فاذا صوت حمار وفي بعض النسخ فاذا في الدار صوت صوت حمار والاول ارجح
اليه وصوت حمار مرفوع اما على الوصفية او البدلية ويحتمل النصب على تقدير كاف التشبيه
ومن مررت بزيد فاذا له صوت الاولى ان يقول ومن له صوت لان الصوت عنها
هي منه وكذلك مررت بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى وانما اورد مثالين لان الاول
مضاف الى غير ذوي العقول بخلاف الثاني ولان الاول مضاف الى النكرة بخلاف الثاني والثكلى
المراة التي فقدت ولدها والقرينة في هذا القسم هو الاسم الذي بمعنى المصدر ولذا وجب اشتمال الجملة
عليه ان يقع المفعول المطلق مضمون جملة الاحتمال الخ المراد بمضمون الجملة ههنا ان يكون بمعناها
لا الذي سبق كالقسم الذي بعده فانه لا يسمى تاكيدا لنفسه لانه لا يجب الحذف فيه والاولى
ان يقول بغير من الا تكون الخ بدلا لاحترازه كما صرح به الهندي وكذا الكلام في الاتي مثاله على الف



ورهم اعترافا الف درهم مبتدا وله جزؤه وعلى متعلق بالجزا لانه في معنى الفعل والقرينة فيه
قولنا له علي الف درهم واعلم ان بعضهم على ان الضمير في قوله لغيره يعود الى مضمون الجملة والحق
انه يعود الى المصدر بدليل تصريحهم في بعض الشروح بذلك وايراد صاحب المفصل هذين الضربين
بدون ذكر مضمون الجملة وسيجي تحقيقه واعلم ايضا ان مضمون الجملة وان كان ثبوت الالف عليه
الان قولنا اعترافا مندرج تحته لان المطلق مندرج تحت المقيد فيكون هو ايضا مضمون الجملة
فقولنا حقا اكد احد احتماليه اي احتمالي زيد قائم وهو التحقيق ودفع احتمال غيره وهو غير التحقيق بخلاف
الاول فانه لا معنى لغيره فيه حتى يدفعه فلم يبق سواه واذا عرفت هذا ففي قوله فمعناه منها ما وقع
تاكيدا وتحقيقا لمضمون جملة مسامحة لانه ليس تاكيدا لمضمون الجملة بل لاحد احتماليه فيكون معنى قول
ابن الحاجب منها ما وقع مضمون جملة منها ما وقع تاكيدا لاحتمال مضمون جملة لا احتمال غيره والقرينة
في هذا القسم هي قولنا زيد قائم لانها وان احتملت ايضا فبينهما مناسبة فيصلح ان يكون قرينة له
لانه مؤكد مضمون الجملة وهو غيره اي مضمون الجملة غير المصدر فيكون المصدر تاكيدا لغير المصدر فيسمى
تاكيدا لغيره واحسن به لو كان قولنا حقا تاكيدا لمضمون الجملة وليس كذلك بل هو تاكيد لاحد احتمالي
مضمون الجملة على ما مر قبيل هذا فالاولى في تعليل التسمية ما ذكره الامام ابن الحاجب في ايضاح المفصل
سمي تاكيدا لغيره لانه جيء به ليرفع احتمال غيره اي غير المصدر وهو الباطل في مثالنا وتحقيق
البحث عن الضمير ما قاله الامام قطب الدين الفالي اللام في لغيره اما ان يكون للعلة او صلة
للموكد اي المؤكد غيره فان كان للعلة فالموكد على صيغة اسم المفعول غير مذكور لفظا واللام للتعليل
على حذف المضاف اي لاجل دفع الغير على ما ذكره ابن الحاجب فان قولنا حقا دفع غير الحق وهو

الباطل

الباطل ولا شك في عود الضمير الى المصدر على هذا التقدير وان كان للصلة فمعناه ان قولنا حقا
موكد لا حق مصدرا واحق غير مضمون الجملة لفظا وهو ظ وهو لان معنى احق نسبة الحق الى المتكلم
وهو غير معنى زيد قائم فقولنا حقا موكد غير مضمون الجملة فح يعود الضمير في لغيره الى مضمون الجملة
وفي البرديه الاخير نظر لانه يعلم منه ان المراد من الجملة احق وليس كذلك فالحق الحقيق بالقبول
ان اللام للتعليل والمعنى على ما ذكره ابن الحاجب في ايضاح الامام الذي هو موفق التحقيق والمشار اليه
في التدقيق وانما اطنبنا في هذا الموضع لينهم فانه جموح لا يرجى جنوحه ومغلق لا ينال فتوحه
ومن الله اسال الاجر الجزيل على ما عاينت من الشدائد وقاسيت من المكابد في استخراج
درره من بحور الافكار ونظم لاليه في نحور الابكار وهو المسئول لنيل العصمة والسداد
والنجاة في يوم المعاد تقديره احمد احمدا فاقامة الاولى ان يقول معناه بدل سعديك والا فا
لتقدير الب لك الباين اي اتيم لطاعتك وامتثال لامرك فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه
وحذف زوايده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك
ليفرغ بالسرعة من الثلاثة فيفرغ لامتثال المامور به ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى
الب فلا يكون لحذف الزوايد ومعنى سعديك اسعدك اسعادا بعد اسعاد والتقدير اسعدك اسعادين
الا انه يتعدى بنفسه الب باللام حذف الفعل واضيف المصدر بعد حذف الزوايد الى المفعول و
انما وجب الحذف في هذا القسم لانهم جعلوا اللفظ الاول نايبا مناب الفعل والقرينة
كون بين العاد لان العادة لا تكون الا مثنى وقال الجوهري في باب التثنية دليل على النص
ما وقع عليه فعل الفاعل اي تعلق به اما بغير واسطة وهو النا في بين المتعدي

وغيره ويكون واحدا فصاعدا كضربت زيدا او اعطيت زيدا درهما واعلمت زيدا
عمرا فاضلا واما بواسطة حرف الجر ويسمى ظرفا ايضا وسواء لغوا ان كان متعلقا
بفعل ظاهر غير مقدر نحو مررت بزيد مثلا واما مستقرا ان كان متعلقا بفعل مقدر غير ظاهر
نحو زيد في الدار مثلا اي استقر او مستقر اعلم ان قبل ما هو مفعول بالواسطة عاملين
الفعل والجار فان كانا ملفوظين يظهر عمل الجار لكونه اقرب ولا يظهر عمل الفعل اي النصب
اذ المحل الواحد لا يقبل اعرابين لكن يظهر نصبه في تابعه ولذلك جوز في المعطوف عليه
الجر وهو الاجود والنصب بتقدير فعل موافق للفعل في معناه متعد بنفسه فيقول مررت
بزيد وعمرو وان شئت وعمرا ويكون التقدير جزت عمرا وعليه قول رؤبة يذهبن
في نجد وغورا غائرا فانه ظهر نصب نجد فيما عطف عليه كانه قال ويدخلن غورا والضمير في
يذهبن للنوق والنجد ما ارتفع من الارض والغور بخلافه والغائر من غار الماء غورا
اي سفل في الارض ووصف الغور به مبالغة في تبعيد قعره وان كانا مقدرين كما في قول رؤبة
خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت بخير فالظاهر الجر ايضا لان المقدر كالملفوظ وان كان
الجار ملفوظا دون الفعل نحو بالله فالظاهر الجر ايضا وان كان الفعل ملفوظا دون الجار
نحو قوله تعالى واختار موسى قومه فالظاهر عمل الفعل لانتفاء ما كان يمنع من ظهور عمله والمنصوب
المحل فيما عدا هذه الصورة هو المجرور فقط وعليه صاحب اللباب وان كان الاكثرون على خلافه
وهو ضعيف لان الجار كالجزء من الفعل اذ اللازم يجري مع الجار مجرى المتعدي وجزء الفعل لا يكون
معمول الفعل ولانه لو كان الجار والمجرور في محل النصب لا مع تعلقه بمررت لانه لو تعلق به

لكان ظرفا لغوا متعلقا فلم يكن له محل من الاعراب فعلم مما ذكرنا انك اذا قلت مررت
بزيد فالجار والمجرور ظرف لغو متعلق بمررت لا محل له من الاعراب والمنصوب المحل على
المفعولية هو المجرور فقط فتدبر ولا تغفل عن شيء مما نبهناك عليه فانه من المواضع التي غفل
عنه كثير من طلبة زماننا   بل الامر بالعكس لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام
فح لا يمكن تعقل الفعل مع الغفلة عن مضروب كثيرا مع الغفلة عن الزمان والمكان وان كان
لا يكون الا فيهما فبان ان حقيقة الفعل المتعدي لا يمكن تعقلها الا مع المفعول به ويتعقل كثيرا مع
الغفلة عن الزمان والمكان هذا وقوله لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام
مشعر بان دلالته على المفعول به ليست بالالتزام وفيه نظر لانها ليست تضمنية وهو ظ ولا مطابقية
لان المفعول به ليس حقيقة الفعل التي هي الحدث مع الزمان وان امتنع تعقلها الا مع المفعول به
غاية ما في الباب انه لازم امتنع انفكاكه عن ماهية الفعل المتعدي والظرف لازم لا يمتنع
انفكاكه عنها اللهم الا ان يقال ان المفعول به لما امتنع انفكاكه عن الماهية صارت الماهية
كانها هو هو في المصطلح او يقال انه جزء من الفعل المتعدي لان المراد بالمتعلق في قولهم المتعدي
ما يتوقف فهمه على متعلق هو المفعول به كما يجيء اعلم ان ظاهر هذا التعريف يتناول مفعول
افعال الجوارح المثبتة نحو ضربت زيدا وقتله دون المثبتة نحو ضربت زيدا ودون دون
المنفية نحو ما ضربت زيدا ودون افعال غير الجوارح نحو خشيته ولما اراد ابن الحاجب
ان لا يخرج شيء من ذلك قال المراد بالوقوع تعلق الفعل بشيء الخ فان الخشية لا يتصور
الا بمن يكون منه احد وفي قولك ما ضربت زيدا نفي الضرب متعلق بزيد لان السلب

لا يعقل الا بعد تعقل المسلوب عنه وهذا يؤدي الى وضع الخاص موضع العام والمستعمل عكسه
لاندراج الخاص تحت العام والضمير في به وحده ومعه وله يعود الى الالف واللام لكونه بمعنى الذي
فاذا لم يكونا يعود الى الموصوف وموضع به الرفع بالمفعولية وكذلك البواقي واختلفوا في
ناصب المفعول به فذهب البصريون الى انه هو الفعل وحده وذهب الفراء الى انه هو الفعل
والفاعل وذهب هشام بن معاوية من الكوفيين الى انه هو الفاعل وحده وذهب الاحمر منهم
الى انه هو معنى المفعولية وذهب الاخفش الى انه هو الفاعلية اي انتهوا عن الثلث واقصد
واخيرا لكم هذا مذهب سيبويه وعند الكسائي انه جزم كان اي يكن الانتهاء خيرا وعند الفراء
انه صفة محذوف اي انتهوا انتهاء خيرا لكم وعند بعض الكوفيين انه حال ولم يجز
ايضا ذكر الفعل جواب سوال مقدر تقديره اذا كان حرف النداء نائبا مناب الفعل
فقد حذفه لجواز ذكر الفعل لان الجمع بين النائب والمنوب منتف فاجاب بقوله ولم يجز
لان المراد من قوله بني بناء المنادى بسبب حرف النداء مشعر بان هذا في قولنا
يا هذا ليس مبنيا على ما يرفع به وهو الضم بناء على ان بناءه ليس لحرف النداء فيخرج قوله
المنادى المفرد المعرفة يبنى على الضم فالاولى ان يقال انه يبنى على ما يرفع به محلا وان لم يكن
لفظا او تقديرا كما يجيء لهذا يا الله للمسلمين اعلم ان الاستغاثة من الغوث وهو
استدعاء المطلوب لاحد برفع الظلم عنه وهو يقتضي مدعوا ومدعوا اليه فالمدعو المستغاث
به والمدعو اليه المستغاث له واللام في الاول مفتوحة وفي الثاني مكسورة فرقا بينهما
ولم يعكس لان اللام يدخل على المضمر مفتوحة لكونه على الاصل اذ اصل المبني على حرف

واحد

على حرف واحد الفتح للتخفيف وكذا على المنادي الواقع موقعه وانما كسر في المظهر فرقا بينه وبين لام الابتدا
ولم يكتف في الفرق بالاعراب لانه قد يكون تقديريا كقولك يا لموسى غلام وفي مثنيه والاشتباه في المفرد اذ يقال
لهوا والانت وله او لك غلام ويكسر فيما عطف على المستغاث به لان اللبس قد زال بوجود حرف العطف
وكلا اللامين يتعلق بادعو وبيا النائب عنه وقيل الداخلة بالمستغاث له بمحذوف نحو طالعا
جلا بطالعا الا انه اشتمل على يا نحو النجم والصبح فالنجم علم الثريا والصبح علم لهذا لدين بنيل بن عمرو
بن كلاب واللام لازمة فيهما ويحتاج الى العذر في جواز يا الله ومن اجلك يا التي تيمت قلبي الخ
اما العذر عن يا الله فسيجيء واما عن البيت فقد حكوا اسد وده واتخذه وانت بالوصل من يقال عنه البخل
اي السعيد بقول من اجلك يا من استعبدت قلبي والحال انك بخيل بالوصل فقوله من اجلك الجار
والمجرور متعلق بما قبله ويا حرف نداء والتي اسم موصول والجملة بعده صلة وانت بخيل الواو حالية
وانت مبتدأ وما بعده خبره وبالوصل وعني متعلقان ببخيل والاستشهاد على ان حرف النداء
دخل على الالف واللام والعذر ما ذكرنا ويدل عليه اي على ان المعتبر صورة اللام جواز يا زيد
ويا هذا وان وجد اجتماع التعريفين لان سبب الامتناع اجتماع حرفي التعريف وهما حرف النداء
وصورة اللام لا للتعريف مطلقا وهو منتف في يا زيد ويا هذا اعلم انهم اختلفوا في العلم المفرد
اذا نودي فذهب المبرد الى انه تعرف بالقصد قياسا على النكرة المفردة بعد سلب تعريف العلمية
لئلا يجتمع تعريفان على الاسم واحد وذهب ابن السراج الى بقاء تعريف العلمية وهو اولى
لان امتناع التعريفين انما هو اذا كان حرفين كما مر الان وهذا النقل مخالف لما ذكرناه اولا
بعض المخالفة اما كونه مخالفا لما ذكرناه فلانا قلنا من قبل ان المطلوب الممتنع دخول يا عليه ان كان

من السماء التي يجوز انتزاع الالف واللام عنها فابو العباس يختار الرفع والرجل مما يجوز انتزاع
الالف واللام عنه يختار اختيار النصب فيهما واما كونه لبعض المخالفة فلانه اختار الرفع في النضر وهو
موافق لما ذكرناه اولا لانه مما يمكن انتزاع الالف واللام عنها وذلك لان الاعلام عند المحققين
على ثلثة انواع نوع لا يجوز دخول اللام فيه نحو جعفر واسامة ونوع تجب فيه اللام وهو كالاسم
صادفته العلمية وفيه اللام وصارت كالجزء منه ونوع يجوز دخولها واسقاطها وهو ما كان
صفة في اصله او مصدرا ومنهم من جعلها ضربين فقط واهمل القسم الذي يجوز دخول اللام
عليه واسقاطها فثبت ان النضر مما يمكن انتزاع اللام عنه فكان هذا النقل مخالفا لما ذكرناه
اولبعض المخالفة   ثم اعلم ان ها في يا ايها الرجل هو ها في ايها الرجل لا في هذا زيد يعني
هو ها التنبيه المجرد لاغراض تذكر لا ها التي هي للتنبيه فقط لانها لو لم يكن للاقحام لجاز
حذفها ولم يسمع   ثم للقائل ان يقول لا فائدة في اتيان اسم الاشارة الخ والجواب عنه في قوله
اسم الاشارة نوع كراهة لانه لشبهها بالمضمر من حيث التعريف وعدم التصريح والمضمر
ممتنع نداء فلذلك ادخلوا لفظ اي بين حرف النداء واسم الاشارة فاقحام اي مع النداء
اسم الاشارة لا للنداء المعرف باللام قال الاندلسي والمالكي اذا قلت يا ايها الرجل
فاي منادى والها مقحمة وذا صفة لاي والرجل صفة لذا او لاي اما كون الرجل مقصودا
بالنداء على تقدير جعله صفة لاي فقط واما على تقدير جعله صفة لذا فلكونه مع موصوفه
في حكم كلمة واحدة فيكون المنادى في الحقيقة هو الرجل على كلا التقديرين وينقل الاندلسي
في موضع آخر انه اذا جعل صفة لذا يجوز فيه الرفع والنصب لانه المقصود وهو ذا وقال

لمن هي ذا بدلا من اي واما ها التي يجوز بها بين المنادى حقيقة واي فقال الزجاج هي عوض مما
يستحقه اي من الاضافة وقيل عوض من مباشرة بالمنادى حقيقة وقيل على ان المنادى ما بعدها
وفيه نظر لجواز ان يكون توابع المعرب الخ اجيب عنه بان المعرب لواحد لا يتصور
فيه الاعراب اللفظي والمحلي معا والمثال الذي اورده الشارح ليس فيه تغاير الاعراب في معرب
واحد لفظا او محلا لان المجرور لفظا فاعل والمنصوب محلا بتابع فلا يكون المتبوع واحدا في الكلام
فيه   نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم عمر البيت لجرير يهجو عمر بن لجا التيمي وقال المبرد
هو لابن رواحة والمراد بتيم تيم عبد مناة وعدي اخوه واضاف تيما الى عدي لشهرته بين العرب
وقال الجوهري لا ابا لكم كلمة مدح وقال الميداني كلمة شتم وجور والسوءة المكروه تقول لهم لا تتركوا عمرا ان يفعل
شرا اي يهجوني فاني لو هجاني لاهجونكم شري ومكري تسببا عنه قوله لا ابا لكم لا لنفي الجنس ابا لكم اسمها
وثبت الالف في ابا لان المراد منه الاضافة او شبهه بالمضاف كما يأتي وعمرا فاعل يلقينكم و
الاستشهاد انه كرر المنادى في حال الاضافة وروي فيه الضم والنصب وروى الاندلسي في الاول
وجهين آخرين راسما احدهما ان يكون فتح الاول على الاتباع لنصب الثاني مثل يا زيد بن عمرو وثانيهما
ان يكون ركب الاسمين وصيرهما اسما واحدا كبعلبك ثم اضافهما وفي الثاني وجوه وهو ان يكون
عطف بيان وان يكون بدلا وان يكون منصوبا باعني   وهو يا ابت اختلف في هذه التاء و
قال الكوفية هي تاء التأنيث والياء مقدرة بعدها   والترخيم في غير المنادى جائز
للضرورة كقوله بارية اذني الى الترخيم لغة الحذف والتليين نقل عن الاصمعي انه قال اللغتي
سيبويه وقال لي ما يقال المستى السهل فقلت المرخم فوضع باب الترخيم واصطلاحا ما ذكره

اسم امراة وساعفنا اى ساعدنا و توافقنا ديارمية منصوب بانه منادى مضاف او مرفوع
بانه خبر مبتدا محذوف واذ ظرف زمان اضيف الى الجملة بعدها ومحلها النصب بانه مفعول
اذكر المحذوف ويرى من روية البصر ومثلها مفعوله وعجم فاعله وهو جمع اعجم جمع عجمي والاعرب
معطوف عليه والاستفهام وانه رخم مية فى غير النداء للضرورة   لجواز تانيث المذكر
فى العلم جواب سوال مقدر تقديره ان يقال الالتباس لان لفظ افعلى يدل على ان الاصل
يا جبر فاجاب بقوله لجواز تانيث المذكر الخ   حملا على المعنى يعنى لا يقال فى العلم المذكر
كزيد مثلا اذا وضع للمؤنث جائتنى زيد حملا على المعنى وفى العلم المؤنث كزينب مثلا اذا وضع
للمذكر جاءنى زينب حملا على المعنى فافهم   وعليه نبه الكتاب اى كتاب سيبويه بكت مثا
بعد معرفة ملى وبعد التصابى والشباب المكرر نكرت من بكر الرجل بالكسر وهو ضد عرف اى تكلف
فى عدم معرفتنا ولمى اصله لميس وهو اسم امراة والتصابى من صبى يصبو صبوة وهو الاشتياق
والمحبة والاستشهاد انه رخم لبيس بحذف حرف واحد وحذف حرف النداء   واعلم انه لو قال
او قبل اخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان اولى ليدخل فيه مثل مرى فانه يحذف منه حرفان
لكون ما قبل اخره مدة وهو اكثر من اربعة احرف فلا يكون قوله او حرف صحيح قبله مدة شاملا
لمثل مرى فيكون القول الاول اولى قلت مرى داخل فى قوله او حرف صحيح قبله مدة لان المراد
بالحرف الصحيح الحرف الاصلى والالم يتعين كون مثل مروان من القسم الاول كما ان المراد بالمدة
الزايدة والا ورد لحو مختار واليه اشارة المص فى شرح المفصل فعلى هذا لا يحتاج الى ما ذكر من
ان حكم اخره حكم الصحيح فى تحمل الحركات فيكون ذكرها اخره صحيح مستغن عنه   والمندوب هو المتفجع

علیه

عليه بيا او وا الندبة لغة من ندبت الميت اذا بكيت عليه وعددت محاسنه و نودى كالمنادى وان لم يجب
اصلا لتفجع المنادى بشدة حزنه كمخاطبة الرسم وفايدة النداء التفجع والتوجع وناتر النادب منه واختص المندوب
بوا اى خص وا بالمندوب والنزع عن المنادى بها ولا يدخل غيره كما يقال خصك بالعبادة اى لا نعبد غيرك
وشذ اصبح ليل والطرق كرى قيل ان امرا القيس بن حجر كان رجلا منكرا فتزوج امراة من طى
قيل هى ام جندب فابغضته وجعلت تقول يا خير الفتيان اصبحت فيرفع راسه وينظر فاذا الليل كما هو فيقول
امرأة اصبح ليل اى ادخل فى الصباح وصر صبحا يا ليل روى انه سال الامن بسب تنفركما له فقال لا لكن تبقيل
الصدر خفيف العجز سريع الاراقة بطى الافاقة وقيل قد ارضع من كلبة وكان اذا عرق ظهر منه ريح الكلب
وهو مثل يضرب لمن يطلب التخلص عن امر مكروه والكرا طاير يشبه بالقطا لا ينام بالليل فسمى بضده لان الكرى
هو النوم وقيل هو لطباري يقال لطرق كرا انك لن ترى يصيد فيه بهذا الكلمة فاذا سمعها تلبد بالارض
فيلقى عليه ثوب فيصطاد وقولهم ان النعامة فى القرى اى قد وسك باخفافها وذكر الزمخشرى ان
الاطراق ان يطاطى عنقه و يخفض الى الارض اى تطاطا واخفض عنقك للصيد فان اكبر منك
واطول عنقا وهو النعام قد اصطيد وحمل الى القرى يضرب لمن يتكبر وقد تواضع اشرف
منه هذا على سبيل الجواز وقد يحذف على سبيل الوجوب نحو اللهم لان الميم المشددة عوض عن
حرف النداء وانما اخرت تبركا بالابتداء باسمه وعند الكوفيين اصله يا الله امنا بالخير اى قصدنا
فحذف الهمزة بعد حذف الخبر وحرف النداء   فاتصلت الميم المشددة باسم الله تعالى
فامتزجا وصارا الكلمة واحدة وهذا التركيب غير مستكره بدليل هم ايش و دلايل الطائفتين مذكورة
فى المطولات ولا يلزم حذف حرف النداء عندهم لان الميم ليس عوضا عن ما عندهم ولعلكن

في جواز وصف اللهم فعند سيبويه لا يجوز لان الميم ككلمة براسها فلو وصف يكون الميم فاصلة فقوله
تعالى قل اللهم مالك الملك تقديره عنده يا مالك الملك وكذا اختلف في وقوع الحال من المنادى نحو يا زيد
فاعلا فمنعه المازني واجازه المبرد   ليدخل فيه مثل قولنا ايها مجوس انت عليه ممكنا وقع في نسخ
الوافية والصواب ازيدا انت محبوس عليه كما في ساير الكتب قال الاندلسي اعلم ان اسم الفاعل
والمفعول الجاريين على فعلهما في التعدي بمنزلة افعالهما كما انها في العمل كذلك كقولك ازيدا
انت محبوس عليه وازيدا انت مكاثر عليه فالجار والمجرور فيهما في موضع نصب فوجب ان ينصب
زيدا باضمار فعل كانك قلت انتظر زيدا انت محبوس عليه اي موقوف بسببه لانه اذا حبس
بسببه فقد انتظره ثم قال كاثرت زيدا انت مكاثر عليه من كاثر زيد عمرا اذا غلبه وفي محبوس ومكاثر
ضمير يعود الى انت لان معناه انت تحبس عليه وتكاثر وان لم ترد بهما الفعل وذهبت بهما مذهب
رجل رفعت فقلت ازيد انت محبوس عليه وكذا لو اردت المضي لانه لا يعمل فلا تنصب حينئذ كلامه وانت
خبر بانه مشعر بان انت تقدم على محبوس وان كان لتاخيره وجه ومن يتبع اثر الليث يكثر كتابه واعلم
ان اسم الفاعل ينبغي ان يكون متعديا واسم المفعول الى اثنين فتامل لكنه لا بد من قيد يدل على نحوين
الاحترازين وسوان يقال لو سلط عليه لنصبه ان لم يمنع مانع ويمكن ان يجاب عنه بان المفهوم من
قوله لو سلط عليه لنصبه صحة التسليط لفظا ومعنى لا لفظا فقط حتى يدخل فيه قوله تعالى وكل شيء فعلوه
في الزبر فيكون عبارة وافية للاحترازين وان لم يكن فالامكن تقدير فعل بمعنى الفعل المفسر
قد يشمل قولنا زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه لان ما يكون بمعنى الفعل اما ان يكون بمعنى الفعل
الكاين مع معموله الخاص اي المقيد بالصلة كما في مررت به فان جاوزت هو معنى المرور المعدى

بعلى

بعلى الباء او يكون بمعنى الفعل الكاين مع معموله العام اي غير المقيد بالصلة كما في زيدا ضربت غلامه
وغلامه معمول له بدون ان يحتاج الى الصلة وهذا معنى قول الملا في شرحه للكافية وان لم يكن فمعناه مع
معموله الخاص فان لم يكن فمعناه مع معموله العام وجعل بعضهم الضمير الذي في به معمولا خاصا بناء على انه
كزيد في المخصوص لعوده اليه والغلام معمولا عاما بناء على انه غير مختص بواحد من الفعلان والاول
اولى فافهم من فطانة واعلم انك لو قلت زيدا اخاه ضربته يكون التقدير اهنت زيدا ضربت
اخاه ضربته بحذف المفسر والمفسر وهذه غريبة   ولان المراد بالاسم في قوله كل اسم بعده
فعل هو المعمول به فان قلت اذا اريد به المفعول به وقال بعده ويختار الرفع اي رفع ذلك
الاسم بالابتداء وما هو مفعول كيف يصح ان يختار رفعه قلت المراد منه المفعول المقيد بهذه القيود
يختار رفعه ان زال عنه قصد انه من وقع عليه الفعل وصار انه محكوم عليه   فان النصب والرفع
جايزان فيه لوجود قرينتهما اي قرينة النصب وهي الاختصار في المحل الذي هو تقليل اللفظ وتكثير
المعنى مع وجود المفسر وهذه القرينة لا تقتضي كون النصب مساويا او مختارا او واجبا وقرينة الرفع
وهي عدم لزوم الحذف الذي لزم مع النصب وهذه تقتضي كون الرفع مختارا الا ان الاصح
الحذف   لعدم ترتب هذا الحكم وهو كون النصب مختارا على اسم الاستفهام اعلم ان الاسم الذي
يطلب نصبه لا يخلو من ان يقع قبل الاستفهام او بعده فان كان قبله كقولك زيد هل ضربته فانه
يمتنع نصبه لان ما بعد الاستفهام لا يعمل فيما قبله فلا يصلح للتفسير وان كان بعده فلا يخلو من ان يكون
الاستفهام بالاسم او بالحرف فان كان بالاسم نحو ايهم ضربته فاختيار الرفع لان الاستفهام عن الاسم
لا عن الفعل فلم يكن الموضع للفعل ويجوز النصب ويقدر الناصب بعده فيقال ايهم ضربت ضربته

لان الاستفهام لا يعمل فيما قبله وان كان بالحرف فلا يخلو من ان يكون بالهمزة او بهل فان كان
بالهمزة كقولك ازيدا ضربته فالمختار النصب لان الاستفهام بالفعل اولى فيطلب الفعل المقتضي
للنصب ويجوز الرفع وان كان الاستفهام بهل كقولك هل زيدا ضربته فانه سواء رفعت
زيدا او نصبته لان هل قد ياتي بمعنى قد وقد لا يقع بعدها لفظ الاسم فكذلك هل كذا في بعض
الشروح قوله لكن هذا المثال غير مستقيم الا مع تقدير في داره او عنده او غير ذلك
اعلم انه قدح الزيادة في جواز النصب في مثال سيبويه وهو قولنا زيد قام
وعمرا اكرمته لان الجملة الصغرى في محل الرفع لكونها خبرا فاذا عطف عليها بالجملة تشاركها
في الخبرية فوجب ان يكون فيها رابط يربطها بالمبتدا ولا رابط فيها فوجب الرفع وبطل
وبطل النصب واجابوا عن هذا الاشكال بثلثة اوجه احدها انه يقدر ضمير عايد على المبتدا وفي
هذا ضعيف لانه لا دليل عليه لا من معنى والثاني انه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف
عليه بدليل رب شاة وسخلتها وهذا ايضا ضعيف لانه خرم لقاعدة الجملة الواقعة خبرا
والثالث انه لما لم يظهر في الجملة اعراب صار كانه لا موضع لها من الاعراب فلذلك
جاز العطف عليها من غير ضمير وهذا ايضا ضعيف لان عدم ظهور الاعراب لا يغني عن عود
الرابطة الى المبتدا واذا تقرر هذا فاعلم ان القدح قوي وان الرفع هو الوجه واعتذر
عنه الاندلسي وهو في الحقيقة ميل الى الوجه الاول حيث قال تصحيح المسئلة ان يراد
في الجملة المعطوفة ضمير اخر يعود الى المبتدا الاول ومراد سيبويه ليس هذا غير انه لم يشتغل
بتصحيح المثال لانه امر معروف مفروغ منه قد ذكره في غير موضع ولم يرد على ما قاله سيبويه

فافهم

فافهم   دون اما فان الرفع يختار بعدها كالامر لان ذهب لو سلط على زيد لم ينصبه ولانه
اعلم ان المصنف ذكر في بيان عدم كونه من هذا الباب وجهين احدهما ان الفعل شرطه ان يكون
مشتغلا عن العمل فيما قبله بضميره اي يكون سبب عدم عمله فيما قبله عمله في ضميره وهذا ليس كذلك
لان ذهب لم يعمل في به لا يعمل في زيد لا نصبا لانه لا يقتضيه ولا رفعا لان الفعل لا يرفع
ما قبله والثاني ان شرط كون الفعل مفسر الناصب ان يكون بحيث لو سلط عليه لحذف ضميره
لنصبه ولو سلم ان ذهب يعمل فيما قبله لم يكن من هذا الباب اي لا يجوز نصب زيد لان عمل
ذهب الناصب هو رفع هذا الكلام وهو ساكت عن انه لو سلط عليه مناسبه هل ينصبه ام لا والشارح
زاد عليه قوله ولا مناسبه ذهب اذهب الخ وفيه نظر وقد صرح السيد عبد الله في شرح
اللب ان مثل زيد ذهب به لا يخرج بقوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان مناسبه
ينصبه اي الباس الذهاب زيدا ذهب به كما في نحو لحوا ان الكل عليه اللحم اي الابس اللحم لحوا ان بل
خروجه لكون الضمير الذي اشتغل به من هذا الباب في محل الرفع وشرط ان يكون الضمير او متعلقه
منصوبا لفظا او محلا فيكون تقدير الكلام مشتغل عنه بنصب ضميره او بنصب متعلقه فيخرج عنه زيد
ذهب به لان الضمير فيه ليس بمنصوب لا لفظا ولا محلا   فالرفع لازم لان نصب الاسم ورفعه
تابع لنصب الضمير ورفعه فان كان الضمير منصوبا كان الاسم منصوبا وان مرفوعا فمرفوعا واذا
كان كذلك وجب رفع الاسم لكون الضمير المجرور بالباء في موضع الرفع بكونه مفعول ما لم يسم
فاعله لذهب   على الابتداء والجملة التي بعده خبره ذكر الاندلسي وصاحب الهادي
ان الرفع يحتمل وجهين اما على الابتداء واما على فاعل باضمار فعل والتقدير اذهب زيد ذهب به

بل الشارح ايضا معترف بذلك في شرحه الكبير لكنه قال لم وجعل الرفع لانه على الابتداء وهو
ضعيف لما عرفت وقال السيرافي يجوز ان ينتصب زيد بان يقيم المصدر مقام الفاعل فيكون
الجار والمجرور في موضع نصب فينتصب زيد لانتصاب ضربه كانك قلت ازيدا ذهب به
الرباب وقيل عليه يعني اذا النطق بالمصدر اما اذا لم يلفظ فلا والتلفظ بالمصدر مطلقا ليس
بكاف بل لا بد مع ذلك من ان يكون معرفا او موصوفا ليتمكن قيامه مقام الفاعل الرابع
التحذير لغة تنبيه المخاطب على مكروه واصطلاحا ما ذكرا علم انه قد يقع المحذر منه بعد المحذر
نحو اياك والاسد وقد يقع المحذر منه مكررا نحو الاسد الاسد وقد يقع المحذر مكررا نحو اياك
اياك واصله كلامه الرابع ما في التحذير سمي به مجازا قصد الايجاز والاختصار
ووجود القرينة الدالة عليه ذكر صاحب المطرزي ان القرينة هي لفظ المحذر وذكر الاندلسي
ان علة حذفه على طريق اللزوم الاستغناء عنه بدلالة المحذر عليه فان كون المخاطب المنهي
مذكورا بلفظ اياك مذكورا بعده المنهي عنه بحرف العطف وحرف الجر كما تمثل به من نحو اياك
والاسد قرينة دالة على الفعل يعني اذا كان غير مكرر اما اذا كان مكررا مثل الطريق والاسد
فاللفظ الاول بدل من الفعل ومثاله اياك والاسد اي اتق نفسك ان يتعرض للاسد
والاسد ان يتعرض لنفسك قال ابو البقاء وصاحب الهادي قولهم اي اتق نفسك شرح
المعنى لا تقدير للاعراب والتقدير المرضي ان يقال جنب نفسك الاسد فاياك في موضع
نفسك والاسد معطوف عليه في موضع المفعول الثاني ودخلت الواو ليدل على معنى الجمع
والاقتران اي وق نفسك ان تجامع او تقارن الاسد واليه اشار الاندلسي حيث قال والمختار

ان يكون

ان يكون الفعل المقدر مما يقتضي مفعولين نحو اياك جنب الاسد ونحوه وقوله ان يتعرض للاسد وان
يتعرض لنفسك بدل الاشتمال من النفس والاسد والتقدير اتق نفسك تعرضها للاسد والاسد تعرضه
لنفسك يعني اذا كان المحذر منه مظهرا اما اذا كان المحذر مظهرا فلا يؤتى بالنفس بل يقال في مثل الطريق
ورأسك والسيف ان اصله اتق الطريق واتق رأسك وكذلك قوله اياك وان يحذف
قال عمر رضي الله عنه اياي وان يحذف احدكم الارنب التحذير للمخاطبين لا له بدليل قوله احدكم
وانما ذكر نفسه وان لم يكن داخلا في التحذير مبالغة في زجرهم عن حذفها كانه قال باعد واني عن
مشاهدة حذفها وقيل كانه امر نفسه اي لا ابعد فيطلب من نفسه البعد عنها واراد النهي عن رمي
الارنب بالعصا لان ذلك يقتلها فلا تحل فقال ليذك لكم الاسل والرماح والسهام ولا يجوز
ان يقال الاسد خلافا لابن ابي اسحاق فانه اجازه متمسكا بقول الشاعر اياك اياك المراء فانه
الى الشر دعاء وجاب يعني اياك المراء واصله اياك من المراء واياك الثاني تاكيد فحذف من وللجواب
انه اما شاذ ولانه لا مع ان وان واما لضرورة الشعر واما لان المراء مصدر بمعنى ان تماري
فحمل على جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اي
المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر فهو شروع في كلام آخر والمراء مصدر ماريت
الرجل اي جادلته وما ينزب منها اي من اليوم والليلة كالشهور والسنين
ومنها وهو من الوراء والامام والعلو والسفل والتمنة واليسرة واليسار وحمل
عليه عند ولدى يعني الحمل انما يحتاج اليه اذا فسر المكان المبهم بالجهات الست اما اذا فسر
بما ياتي فلا حاجة اليه لانه يندرج فيه عند وغيره ولان نظره وموجزت وتنقيحه

وهو خرجت لانها نغرت من غارت عينه عوورا اذا دخلت فى الراس وقد يقال
انما قال على الاصح لان الجرمى والسخاوى على ان دخل قد يستعمل متعديا بحذف الجار واثباته
وعند سيبويه اظهار الجار شاذ وكذلك نزلت الدار وسكنت الغرفة فان التاديب
عند الزجاج فى قولنا ضربته تاديبا له مصدر من غير لفظ الفعل بمعنى ان انتصابه عنده
على المصدر الذى هو المنوع على حذف المضاف فيكون التقدير قعدت قعود جبن
وضربت ضرب تاديب بل انه حال عن مفعول يريكم وتقديره يريكم البرق خائفين
وطامعين او لكون الخوف بمعنى الاخافة والطمع بمعنى الاطماع وهذا هو مفعول له
قال المالكى شرط الحذف صدورهما من فاعل واحد ولو تقديرا بمعنى قوله تعالى يريكم
البرق خوفا وطمعا لجعلكم ترون فالخوف فاعل الروية والخوف والطمع تقديرا فلا حاجة
الى جعلهما حالين كما زعم الزمخشرى ولا الى تقدير ارادة خوفكم لمشابهة المصدر الذى
من لفظ الفعل اى لمشابهة المفعول له المصدر عند حصول الشرطين فكما يتعدى الفعل
اليه بغير اللام فكذلك يتعدى الى المفعول له بغير اللام لانه حينئذ يشبه الحال والتمييز لما فيه
من البيان فكما ان الحال والتمييز لا يدخلهما اللام فكذلك لا يدخل ما يشابههما
وفيه نظر لانه يشكل بمثل ضربت زيدا وعمرا فانه جاز العطف مع انه لم يجز غيره اي
جاز نصبه بكونه معطوفا على زيدا مع المثال على المفعول به اولى من حمله على المفعول
معه لان المفعول به اصل بالنسبة الى سائر المفاعيل ولهذا يتعين لان يقوم مقام الفاعل
عند وجدان سائر المفاعيل فان قلت فينبغى ان يقول مذكور بعد الواو وكان

اولى بالحمل عليه قلت هذا من قبيل التخلف لمانع وهو وجدان ما هو اولى منه وذكر
عدم المانع ليس شرطا فى التعريفات والجواب الذى ذكره فى المفعول المطلق و
المفعول به والمفعول فيه لا يمكن ههنا اعلم ان الشيخ ابن الحاجب ورد هذا الاعتراض
فى تحت المنزل المطلق بعد تعريفه بقوله وقد اورد على تعريف المفعول المطلق قولهم
ضرب ضرب شديد فانه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه ولفظه فيجب ان يدخل فى الحد و
اذا دخل فى الحد فيجب ان ينتصب لانه انما حد لتعرف فينتصب كما ان الفاعل انما حد لتعرف
فيرفع هذا الكلام وسوف ارد على المفعول فيه ايضا واجاب عنه بجواز الطب فيه وحاصله
سلمنا انه داخل فى الحد لكن لا نم انه لو دخل فى الحد لوجب نصبه لجواز ان يوجد مانع يمنع
نصبه وهو قيامه مقام الفاعل كما ان المفعول به حد لتعرف فينصب لكنه لم ينتصب اذا اقيم
مقام الفاعل فان قلت هذا ذكر فى حد المفعول المطلق وبه وفيه مما يجوز دفعه ما يبنى
عن كونه مرفوعا ايضا قلت لعدم الاحتياج اليه انه ذكر من قبل ان المفعول المطلق وغيره
يرفع اذا اقيم مقام الفاعل فلو ذكر ههنا ما ينبى عن الرفع لوقع التكرار واذا عرفت
هذا والجواب الذى ذكره الى الشيخ ابن الحاجب فى دفع الاعتراض الوارد على تعريف
المفعول المطلق وبه وفيه كما سمعت حاصله لا يمكن ههنا اى لا يدفع هذا الاعتراض اذا اورد
على تعريف المفعول المطلق لان المص حد كل واحد من المفعول المطلق وبه وفيه بعد
ذكر فى بحث ما لم يسم فاعله انه يرفع كل واحد منها اذا اقيم مقام الفاعل ولم يذكر قبله
حد المفعول معه انه يرفع ام لا بان ذكر عدم دفعه لانه لا يقام مقام الفاعل قلنا

اما جاز فيه غير النصب الخ حاصل هذا الجواب ايضا ان المص بين جواز غير النصب
في المفعول معه ايضا كما بين في غيره غاية ما في الباب انه بينه في غير المفعول معه قبل
ذكر الحد و فيه بعد ذكر الحد فكانه قال كلما صدقت هذه التعريفات وجب النصب
الا في مواضع عرفتها قبل ذكر الحد في المفعول المطلق و به وفيه بعد ذكره في المفعول معه
فتامل حق التامل كيلا يفوتك شيء مما حققناه فانه من المواضع الساردة لكن يلزم
مما ذكرته ومن ترديده في الكتاب ان عراقي قولنا قام زيد الخ قلت لا يلزم ذلك
وان كان يوهم لان مقصده الترديد فيما يكون صالحا للعطف من حيث هو هو مع قطع
النظر عن غيره لا فيما يكون مفعولا معه على القطع على الوجهين والحاصل ان قوله فان كان
العامل لفظا وجاز العطف جاز الوجهان ليس المراد به انه مفعول معه على كلا الوجهين
بل المراد انه ان جاز العطف جاز ان يحمل على العطف مع قطع النظر عن كونه مفعولا معه وجاز
ان يحمل على كونه مفعولا معه مع قطع النظر عن كونه عطفا وهذا كما تقدم في الاضمار على شريطة
التفسير انه يختار رفع ذلك الاسم بالابتداء وقد عرفت ان معناه يختار رفعه ان زال
عنه قصد انه من وقع عليه وظهر قصد انه محكوم عليه لا انه يختار رفعه عند قصد وقوع
الفعل عليه لانه ح لا يكون مجردا عن العوامل اللفظية فكذا هذا يحمل على العطف عند قصد
زوال كونه مفعولا معه ويحمل على كونه مفعولا معه عند قصد زوال كونه معطوفا فتدبر
ولو سلم ذلك اللزوم لكنه غير قادح لانه لما صدق الحد على غير المنصوب ايضا ينبغي ان
يصدق المحدود عليه والا لبطل الحد واعلم ان في عامله خمسة اقوال احدها الجمهور

الجمهور البصريين ان العامل فيه الفعل المتقدم بتوسط الواو التي بمعنى مع كما يفعل الهمزة وغيرها
لان فعلا لازما فلا ينصبه وحده والواو غير عاملة والثاني للكوفيين انه منصوب على الخلاف
اي ان الاسم الثاني غير مشارك للاول في الفعل المذكور لانه اذا قال استوى الماء والخشبة
لان الخشبة لم يكن معوجة فتستوي واذا لم يشاركه في الفعل فقد خالفه فانتصب بهذا المعنى
والثالث للزجاج انه منصوب باضمار فعل بعد الواو وهو لابس وصاحب والرابع للاخفش
ان الاسم بعد الواو ينتصب انتصاب الظرف من غير واسطة لنيابته مناب مع كما كان مع
ينتصب من غير واسطة والخامس للسيرافي ان النصب الذي كان مع انتقل الى الاسم الواقع
بعد الواو لانه لم يمكن ان يحمل على الواو لكونها حرفا كما في قام القوم الا زيدا والفرق
بين هذه الواو وواو العطف ان العاطفة يقتضي الشركة في الفعل والاعراب دون
المصاحبة في الفعل من غير مشاركة في الاعراب ثم ههنا مسايل الاولى انه لا يتقدم على
عامله ولا على الفاعل كما يتقدم ساير المفاعيل على عاملها لانها في الاصل للعطف خلافا لابي
الفتح وابن جني فانه يجوز تقديمه على الفاعل كما ذكره الاندلسي الثانية انه لا يجوز
حذف الواو كما يجوز حذف اللام من المفعول له لان هذا يلتبس بالمفعول به دون ذلك
الثالثة انه يكون من المتعدي واللازم عند الاكثر وقال قوم يجيء من اللازم فقط
الرابعة انه انما اخر عن المفعول له لتعدية الفعل اليه بنفسه بخلاف المفعول معه واخر
المفعول له عن المفعول فيه لان بعض الظروف ينتصب مفعولا بها واخر المفعول فيه عن المفعول به
لان تعقل الفعل موقوف على تعقل المفعول به دون المفعول فيه واخر المفعول به عن المصدر

لان المصدر في الحقيقة فعل الفاعل كما مر الخامسة ان معنى قولنا استوى الماء والخشبة
تساويا اي ارتفع الماء بعد نقصانه الى ان وارى راس الخشبة والخشبة مقياس
يعرف مثل النيل يعرف به انه تفاعل الماء فيصلح الشاربة الحال ما يبين هيئة الفاعل
او المفعول به اعلم ان الحال يذكر ويؤنث وهي من حال نحو لا ازايغ وانما الحقت
بالمفاعيل لانها فضلة مثلها جاءت بعد مضي الجملة ومنع بعضهم الحال من المضاف اليه
لان الحال جزء من المخبر عنه والمضاف اليه لاحظ له في الاخبار عنه وذكر الاندلسي ان الصحيح
ان المضاف اليه ان كان فاعلا او مفعولا في المعنى جاز ايقاع الحال منه مثال الفاعل
اعجبني ضرب زيد قائما ومثال المفعول اعجبني اكل البسر رطبا وان لم يكن احدهما لم يجز
الا انه قد جاء كقوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا واجاب عنه بعضهم نقلا عن صاحب
الكشاف بان الحد لا ينتقض به لان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف
مفعول فكان المضاف اليه في حكم معه فجاز ان يكون ذا حال كما في قوله تعالى ايحب
احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا حال عن قوله اخيه وجاز لانه في معنى المضاف فان لحم
الاخ هو الاخ وبالعكس فكذا ههنا لان ملة ابراهيم كانها في معنى ابراهيم الا يرى انه
لا فرق بين ان يقول اتبع ابراهيم وبين ان يقول اتبع ملة ابراهيم ومنه هذا
بعلي شيخا وقوى شيخ ويحتمل فيه اوجه ا ان يكون بعلي بدلا من المبتدا او عطف بيان
وشيخ خبر وب ان يكون بعلي مبتدا او شيخ خبره والجملة خبر الاول وج ان يكون شيخ خبر
مبتدا محذوف اي هو شيخ ود ان يكون خبرا بعد خبر وه ان يكون شيخ بدلا من بعلي

قوله

وفي المثال الثاني الضمير الذي في انزله وانبه عليه والمراد من الضمير ههنا هو الضمير المجرور
في اليه وعليه والظرف والتمني والترجي مثال التمني ليتك عندي مقيما ومثال الترجي لعلك
في الدار قائما وغير ذلك من معنى التشبيه والنداء عند البعض وحروف التنبيه نحو زيد كعمرو
راكبا وكذا المنسوب نحو انا تميمي متخزا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا ولم يعمل في الحال
معنى حرف الاستفهام والنفي ومعنى ان وان قال الزوزني الاولى ان الحال ذلك على استعمالهم
بلا دليل اي ارسلها معتركة قال في الصحاح يقال اوردها ابله العراك اذا اوردها جميعا
الماء فان كان صاحبها نكرة وجب تقديم الحال وكذا يجب تقديمها فيما اذا تضمنت معنى
الاستفهام نحو كيف فعلت وكيف زيد فاعل فان كيف في المثالين حال تضمنت الاستفهام
فتقدمت لطلب الصدر على العامل والتقدير على اي حال فعلت او زيد فاعل فقولنا على اي
حال من تا فعلت ومن المستكن في فاعل ولا على المجرور في الاصح في بعض الشروح
المراد بالمجرور المجرور بحرف الجر لان المجرور بالاضافة لا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق
كقولك زيد ضارب هند قائمة والعامل في رطبا هو الطيب بالاتفاق وصاحبها هو الضمير
في الطيب وقيل هو الضمير في منه هو هذا او حرف التنبيه وح يكون صاحبها الضمير في انبه عليه وانزله
. وقال الكتاب هو الطيب وح يكون صاحبها هو الضمير في الطيب وقال بعضهم هو الفعل المحذوف
اي هذا اذا وجد بسرا اطيب منه اذا وجد رطبا الا انهم حذفوا الظرف وما اضيف هو اليه سدا بالحال
مسده كما في ضربي زيدا قائما او بالواو وحده نحو جئتك والشمس طالعة فان قلت كيف يصح
وقوع قوله والشمس طالعة وما شاكلها حالا وقد وجب كونها مبينة لهيئة الفاعل او المفعول به وطلوع

الشمس ليس بهيئة الفاعل ولا المفعول قلت الحال منهما بان هيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل او
تعلقه بالمفعول فيكون هيئة للفاعل او المفعول لان زمان الاتيان لازم لهما والتعبير عن الملزوم
باللازم كثير فيكون بيان ذاتهما او يقول يبين هيئة اللازم يبين هيئة الملزوم وقيل التقدير
موافقا طلوع الشمس والموافقة هيئة الفاعل فيكون هيئة لهيئة الفاعل فقط او بالضمير
وحده على ضعف قال الاندلسي اذا كان المبتدا ضمير ذي الحال وجب الواو ومنه نحو جاءني زيد وهو راكب و
وان لم يكن كذلك فان كان فى اول الجملة كقول الشاعر بصف نا بيضا لطول التنفس نصف النهار
الماء غامره فلا شك فى ضعفه وقلته وقال كانه يعنى بالشاذ القليل والا فالقياس حذفها لانها انما يأتى
خلفا عن الضمير فى الارتباط فاذا اتى بالضمير فلا حاجة اليها وانما الشاذ حذف الواو والضمير والمص
تبع جار الله فى كونه ضعيفا مطلقا وقال الحديثى وقد تخلو الجملة عنهما نحو اشتريت البر قفيز بدرهم فهو مثل
السمن منوان بدرهم بخلاف الثبوت فانه يحتاج فى استمراره الى فاعل ويبقى بخلاف المنتقل فانه
يحتاج الى فاعل فقط اعلم ان من الاسماء ما يلزم النصب على الحال الاستقراء نحو طرا وكافة وقاطبة
واستثنى اضافتها التمييز ما يرفع الابهام المميز مصدر ميزت اذا خلصت شيئا من شيء
وشبه بالمفعول اذ واقع فى الامثلة الاتية موقع المفعول واما ممسوح ماخوذ من قولهم مسح
الارض مساحة اى ذرعها ومنه قوله قد راحة قد ركف وان لم يكن جنسا لجمع وانما ذكر الجمع
دون التثنية لان حكمها يفهم من حكمه او اراد بالجمع ما فوق الواحد فيشملها اي ان كان الاسم
المفرد الذي يتم بالتنوين الخ ذكروا ان الاشياء التي يتم الاسم المفرد بها فينصب ما بعده
على التمييز تسعة التنوين وقد تقدير التنوين نحو عندي خمسة عشر درهما ونون

التثنية وقد تقدير نون التثنية نحو عندي اثنا عشر درهما لان عشر واقع موقع النون و
لهذا بني ونون الجمع نحو قوله تعالى بالاخسرين اعمالا او مشابهة نون الجمع ولا الاضافة
واما تمييز عن مفرد غير مقدار والمراد بالمفرد غير المقدار ما لا يعرف منه قدر الشيء بخلاف المقدار
لكن الاضافة اكثر عن الاصل فلان الاصل ل التي وضع الاعراب لاجلها هي الفاعلية والمفعولية
والاضافة كما عرفت وقيل لما لم يكن غير المقدار فى الابهام كالمقدار كان الاصل فيه ما هو غير
اصل في التمييز وهو الجر بخلاف المقدار فانه مبهم يحتاج الى مميز ونصب المميز نص على كونه
تمييزا وهو الاصل فى التمييز والثاني عن نسبة فى جملة يعني نسبة اي نسبة كائنة
فى جملة او شبهها فان قلت قد ذكر من قبل ان التمييز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات
مذكورة او مقدرة وظاهر ان النسبة ليست بذات قلت قوله عن نسبة غير متعلق
بقوله الثاني بل متعلق الثاني تقديره الثاني عن ذات مقدرة ناشئة عن نسبة وتلك الذات
انما نشات من نسبة فى علم السامع وان كانت النسبة انما نشات من الذات فى الحقيقة وهذا
مراد الشارح من قوله والتمييز عن ذات مقدرة فى نسبة فى جملة الا ان المفهوم من تقريره
ان عن فى قوله عن نسبة بمعنى فى وهو خلاف المشهور قال الامام الرضي لنظر عن فى مثل هذا الموضع
تفيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك اى ان امرك سبب لفعلي و
مصدر له اى النسبة سبب للتمييز لانك ينسب لذلك التمييز بل فى ذات اسند اليه الطيب
اى فى الحقيقة وهي النفس او فى ذات هي سبب نسبة الطيب اليه اى بل الابهام فى ذات هي
سبب نسبة الطيب اليه واسند اليه الطيب فى الحقيقة وهي الاب مثلا فذكر تلك الذات

لرفع الابهام المستنر وهي النفس في قولنا طاب زيد نفسا والاب في قولنا طاب زيدا باو
ذكر السيد عبد الله في شرح اللباب ان طاب مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر
منهم فاذا قصدنا ان يصرح بذلك المبهم قلنا في المثال الاول طاب شيء زيد نفسا وفي
المثال الثاني طاب شيء زيد ابا فيكون المنتصب عنه وهو زيد مضافا اليه للذات
المقدرة في المثال الاول وهي شيء وبدلا منها في المثال الثاني فالمثال الاول
عبارة عنه او عن متعلقه الخ اي فالمثال الاول وهو قوله ابا هو نفس زيد او نفس
ابي زيد والثاني وهو ابوه اضافة بينه وبين غيره اي صفة لنفسه وصفة لمتعلقه
والفرق بين ابوه والعلم ان الاول صفة اضافية والثاني صفة غير اضافية وان
اتحدا في كونهما جنسا وصفة والحاصل ان الاب سواء كان نفس المميز او متعلقه
ليس بصفة والابوة صفة في الحالين والعلم متعلق به لانه تعلق الصفة بالموصوف
والدار متعلق به كذلك تعلق المملوك بالمالك وفيه نظر لانه يلزم ان لا يكون
الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد اي فيما فهمته من شرح المص هذا الموضع نظر ووجهه
انه يلزم منه ان يكون الشرط والجزاء واحدا كما ذكره في اول القول اي بقوله اي ان كان
اسما صالحا لان يرجع الى من انتصب عنه والى متعلقه جاز ان يكون له وجاز ان يكون لمتعلقه
وعدم افادة كون الشرط والجزاء واحدا يحتاج الى بيانه وانه لا يلزم من انتفاء
صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه كما ذكره بقوله وان لم يكن صالحا
لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه وان النص غير مساعد لهذا الشرح

اى المتن

اى المتن غير موافق لهذا الكلام الذي فهمته من الشرح لان كون الشرط والجزاء واحدا انما هو
في المفهوم من الشرح لا في المتن لان لفظ المتعلق غير مذكورة في الشرط فيه وفي المفهوم
من الشرح هي مذكورة وان حملناه على مقتضى النص اي وان سلم كونه مساعدا لهذا الشرح
اشكل مثل طاب زيد نفسا هذا كلامه وانا اتلو عليك كلام الشيخ ابن الحاجب اولا والجواب
عن وجوه النظر ثانيا مستمسكا بالحبل المتين والحق المبين اعلم ان عبارة الشيخ ابن الحاجب
ان التمييز قد يكون اسما راجعا الى المنسوب اليه وقد يكون راجعا الى امر له متعلق به كما في قولك
طاب زيد ابا فجاز ان يكون زيد هو الاب وجاز ان يكون الاب لمن ولده وكذلك اذا قلت
ابوه فجائز ان يكون لكل واحد من المسميين فهذا معنى قوله جاز ان يكون له ولمتعلقه فان لم يكن
الاسم صالحا كذلك كان لمتعلق من انتصب عنه هذا كلامه ولا يخفى على من له ادنى مسكة فضلا
على الشارح ان هذا الكلام ليس فيه شرط ولا جزاء حتى يتحدا او يتغايرا غير قوله فان لم يكن
الخ وهو ليس من المبحث وان وجد في بعض الشروح فافهم منه الشارح الا كما دل عليه ما
قال الامام جلال الدين العضد واني في بعض الشروح نقلت الرواية بمكذا ثم ان كان اسما
يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه فالجواب عن وجوه نظر اما
عن النظر الاول فهو انه انما يرد على هذا النقل لا على نقلنا وهو المشهور اما الاول فظاهر
اما الثاني فلان المجموع المذكور انما يكون على نقله حتى يرد على تقدير انتفائه ما ذكروا اما
الثالث فوروده على نقله ايضا ظاهر واما عن الرابع وهو قوله وان حملناه على مقتضى
النص اشكل بمثل طاب زيد نفسا فهو انه لا نم امتناع جعله لمتعلقه لاحتمال ان يكون

يلبث بديه من حيث انه نفسه وان يكون طيبه من حيث ان له نفسا فح يكون النفس متعلق
بزيد تعلق الجزء بالكل او يقول المراد من قوله ان كان اسما يصح حمله لما انتصب
عنه اي يحتمل ان يكون لما انتصب عنه بمعنى ويحتمل غيره بدليل قوله يصح ولا يلزم اتحاد الشرط
والجزاء لانه غير مذكور لفظا وح لا اشكال بمثل طاب زيد نفسا لانه متعين لان يكون لما
انتصب عنه فبالجملة الكلام خال عن التعسف   فان قيل لا يمكن قصد التثنية والجمع في الجنس
الا مع قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور اي فيكون الجنس في الاستثناء الاول
غير مطابق لما قصد من التثنية والجمع اذا قصد الانواع المختلفة فيلزم المحذور
وكذلك يقول لله دره فارسا اللام في الله للتعجب والمدح ويحتمل وجهين احدهما التعجب
من خيره وجوده والثاني التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي امه اي التعجب من ذلك
اللبن الذي تربى به مثل هذا الولد الكامل في الصفات والعريق الاصل مصدر در اللبن
يدر درا اي نزل من الضرع وقيل اريد بالدر ههنا الخير فانهم كانوا يعتقدون
ان اللبن منشأ لكل خير لانه من غالب اقواتهم وقال في الصحاح لله دره اي عمله وانما
اضيف فعله الى الله تعالى لان العرب اذا عظموا الشيء غاية الاعظام اضافوه الى الله تعالى
ايذانا بان هذا الشيء لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبانه جدير بان يتعجب منه لانه صادر
من فاعل قادر يصدر للاشياء العجيبة ودره مرفوع بالابتداء عند سيبويه وبالظرف
عند ابي الحسن وفارسا من باب تمييز النسبة لان المعنى لله دره وشيئه فهو مثل تعجبني
حسن زيد ابا وهذا عند المص وذهب الزمخشري وصاحب الهادي الى انه من باب تمييز المفرد

تمسكين بقول الشاعر اتهجر ليلى بالفراق حبيبها الخ ويروى اتهجر سلمى بالفراق ويروى موضع كاد
كان والبيت للاعشى همدان عبد الرحمن وهو اول القصيدة ووقع في ديوانه اتوذن سلمى بالفراق
حبيبها ولم يك نفسا بالفراق تطيب الهجر ضد الوصل اي اتهجر سلمى عاشقها في الفراق وما كاد
الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق الهمزة للاستفهام وفاعل تهجر ليلى وحبيبها مفعوله وقوله بالفراق ظرف
لغو لا محل له من الاعراب متعلق بتهجر واذا قرئ بالفراق يكون في محل النصب على الظرفية واسم كاد
ضمير الشان وخبرها تطيب وفاعل تطيب مستتر راجع الى ليلى ونفسا تمييز عن تطيب مقدم عليه و
هو الاستشهاد وذكر ان دلالة البيت على جواز تقديم المميز على عامله قاطعة انما هي فيمن
انث الضمير في تطيب فيكون في كاد ضمير الشان وفي تطيب ضمير سلمى او ليلى كما عرفت اي ما كاد
تطيب سلمى نفسا بالفراق فهذا نفسا ولو ذكر الضمير فيه على ان يكون ضمير الحبيب لا يحتمل ان يكون
في كاد ضمير الحبيب ويكون هو عاملا في التمييز على معنى وما كاد الحبيب نفسا تطيب بالفراق اي
وما كاد يعني الحبيب تطيب بالفراق فان قلت لم لا يجوز ان يكون العامل في التمييز هو كاد
على تقدير ان يكون فيها ضمير الشان ايضا قلت لان تطيب ح يكون تفسيرا لذلك الضمير فيتقدم على
انه خبر كان اي ما كان حبيبها نفسا تطيب بالفراق اي انسانا والنفس كثيرا ما يعبر بها عن الانسان
وبانه على حذف المضاف اي وما كان الحبيب ذا نفس طيبا بهذا اذا روي كان وقيل انه منصوب
على اضمار اعني وقيل هو ضرورة فلا حجة به   كقوله وما لي الا ال احمد شيعة الخ البيت
لكميت له الرجل اهله وعياله والمراد باحمد نبينا صلى الله عليه وسلم وشيعة الرجل بالكسر
اتباعه وانصاره والمشعب الطريق ويروى وما لي الا مذهب الحق بقول ما لي اعوان

غير آل محمد صلى الله عليه وسلم ومالى طريق الا طريق الحق ماميز لبس ولى جز المبتدا المؤخر
وهو شيعة ولتقدم الخبر بطل عملها ولا آل احمد مستثنى من شيعة مقدم عليه ولذا وجب نصبه
وهو المستشهد واعراب المصراع الثانى كالاول   اما امتناع الثلثة الاول فقط لان مدلول
الثانى عين الاول فى بدل الكل وجزؤه فى البعض وبينهما ملابسة غير الكلية والجزئية فى الاشتمال
وهذه المعانى ممنوعة فى الاستثناء المنقطع   كقوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اليعافير جمع يعفور
وهو ولد البقرة الوحشية وقال بعضهم يعفور الظباء والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة
واحدها اعيس والانثى عيساء الواو بمعنى رب وبلدة مجرور به وانيس اسم ليس والخبر مقدم والا
اليعافير مستثنى من انيس منقطع مع انه مرفوع وهو المستشهد   وانما وجب النصب لانه مفعول
وفيه نظر لان المستثنى من الملحقات بالمفاعيل ليس هو واجاب عنه الزوزنى بان المفعولية
لاينافى الاستثناء والنحوى نقضا واعلم ان خلا لازم فى الاصل من خلا المكان الا انه يعدى فى
الاستثناء لتضمنه معنى المجاوزة وعدا اصله متعد يقتضى نصب المفعول فى غير الاستثناء وانما قدر
الفاعل بهذه الالفاظ لفظ البعض لان الفعل به لم مرفوع والبعض لفظ صالحة لذلك
لكونه كالجارى ذكره سابقا اذ الكل مشتمل على البعض وقد سبق ذكر الكل وهو قوله
جاءنى القوم فلذا اقتصر دون غيره قال الزوزنى ويحتمل ان يكون التقدير على المجىء
زيدا قوله واختلف فى محل الجمل اعنى عدا زيدا وخلا زيدا وليس زيدا ولا يكون
زيدا فذهب بعضهم الى انه لا موضع لها او خلاف كالاعراب الا لم يكن نظرا لها اما وقيل هى
فى موضع النصب على الحال ولفظة قد محذوف فان جررت بهما كان الجار والمجرور فى موضع النصب

اى

اى ان كان موجبا او بدلا ان كان منفيا وكذا لا موضع لا يكون وليس من الاعراب لا تعلق
لهما بالاول ما لا اخراج ومايتعلق العامل والمعمول فلا ومنهم من قال لها موضع من الاعراب
فان كانت بعد معرفة كانت فى موضع الحال وان كانت بعد نكرة كانت صفة
ويجوز الخفض ويختار العدل وفى بعض النسخ ويختار الرفع والاول اولى لان البدل المختص
بالرفع بل يكون فى المنصوب ايضا كقولك ماضربت احدا الا زيدا والمجرور ايضا كقولك
مامررت باحد الا بزيد   ويسمى مفرغا لانه فرغ العامل الذى قبل الا لما بعدها لحذف المستثنى
منه وجعل اعرابه لما بعد الا ويسمى باسمه وان كان فى المعنى مخرجا من مستثنى منه محذوف
وهو غير جائز للامر فى نحو جاءنى القوم الا زيدا من انه يلزم فساد المعنى لانه يلزم
ان يكون زيد موصوفا بجميع الاوصاف الا العلم وهو مح   وانما قال فى الاكثر لان حاشا
حرف جر عند اكثر النحاة اختلف فى حاشا فذهب سيبويه الى انه حرف جر والفراء الى انه
فعل وفاعل له والمبرد الى انه فعل كعدا وخلا واستدل عليه بان اللام للجر يتعلق به فى قوله تعالى حاش لله
ماعلمنا عليه من سوء والجواب عن الفراء ان الفعل بغير فاعل معدوم فى كلام العرب وعن
المبرد ان اللام زايدة لا يحتاج الى متعلق كقوله تعالى ردف لكم او نقول قد جاء الجمع بين حرفى
جر كقول الشاعر فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا اشتفاء على زيادة احدهما ومعنى حاش لله
براءة لله من السوء قال فى الصحاح حاشاك وحاشا لك معناهما واحد ويقال حاش الله
اى معاذ الله بلا الف اتباعا للكتاب والا فالاصل حاشا بالالف   وغير صفة الخ
قوله غير مبتداء على تقدير حذف المضاف تقديره لفظ غير وقوله صفة خبره لكنه منصوب

حكما لانه مفعول له تقديره وصفت صفة وقوله حملت على الاخير بعد جعله بكذا والصواب
ان يرفع صفة على انها صفة غير وانما قال تابعة لجمع لانها لو كانت تابعة لمفرد منفي
الخ نرك فايدة قوله تابعة ولابد منه فقوله تابعة اى مذكورة بعد متبوعها المذكور احتراز
عن قولك قام الا زيد على تقدير قام رجال الا زيد لانه لا يجوز حذف الموصوف واقامة
الصفة مقامه بخلاف غير فانه يجوز فيها ذلك لكونها اصلية فى الوصفية كما ان الا غير اصلية
فيها وفى قوله لانها لو كانت تابعة لمفرد منفى نظر لان المنفى غير مذكور فى المتن ما يحترز
عنه فالصواب ما ذكره الروزنى فى شرح الكتاب انما شرط ان يكون تابعة لجمع الموافق
حالها صفة حالها اداة استثناء فكما لابد فى الاستثناء من متعدد ملفوظ او مقدر كذا لا بد لها
اذا كانت بمعنى غير من موصوف متعدد ملفوظ فلا يقال جاءنى رجل الا زيد ولا يجوز
تقدير الموصوف قبل الا كما جاز فى غير لما عرفت الان ولقائل ان يقول لا حاجة الى
قيد غير المحصور والجواب ان الاعداد ايضا جمع لكنها ليست بجمع اصطلاحى بمعنى انها اسم
الافراد وبه اكتفى فى اطلاق لفظ الجمع عليها وفى الجواب الاخير نظر اى فى قوله
وعن الثانية بانا لا ندعى ان كل مفرد جاز الاستثناء عنه الخ ووجه ما ذكره بقوله لانه
فى بيان ضابطة الخ واذا عرفت ان الجواب الاخير منظور فيه فالاعتراض الثانى
وهو قوله وبقولنا جاءنى رجل الا زيد بالرفع وارد على زعم لان الا هنا غير تابعة
لجمع فيلزم ان يصح الاستثناء ويتعذر الصفة مع انه بالعكس والجواب عنه ان قولنا
جاءنى رجل الا زيد ممتنع مطلقا اما كونه مستثنى فلا المستثنى ينبغى ان يخرج من متعدد

لنظا

لفظا او تقديرا وههنا ليس كذلك واما كونه صفة فلما ذكرنا انها ينبغى ان يكون تابعة لجمع ليوافق
حالها صفة حالها استثناء فيكون قوله فانه يصح الصفة كلاما غير صادر عن فطانة لان الروزنى
صرح بعدم صحتها والامام جلال الدين المحمد وانى ابجا عليه واذا ثبت انها ليست
للصفة ومعلوم انها ليست للاستثناء ايضا فيكون المثال الذى اورده نقضا غير جايز
فلا يرد كقوله وكل اخ مفارقه اخوه الخ البيت لعمرو بن معدى كرب وهو جاهلى لا نتول
بغناء العالم ويحتمل ان يرد لا بغير فان ما دامت الدنيا والفرقدان لجمان قربيان من
النطب وكل اخ مبتداء ومفارقه خبره ولعمر ابيك مبتداء خبره محذوف اى لعمر ابيك
قسمى وجواب القسم محذوف اى لعمر ابيك انه كذلك والاستشهاد على ان الا جاءت بمعنى
غير وان لم توجد الشرايط وليست للاستثناء والا لقيل الا الفرقدين لانه بعد كلام موجب
فلما رفع علم انه حمل على غير فجعله وصفا بكذا قالوا وفيه نظر لانا لا نم انه لو قيل كذلك لتعين
كونه للاستثناء لجواز ان يكون صفة اخ ولى كونه صفة ايضا نظر لانه وصف المضاف
والقياس وصف المضاف اليه كما مر فى لحت كل رجل يا تينى فله درهم وايضا يلزم
الفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وذلك ضعيف وليت شعرى بانهم لم سلموا كونها
صفة واجابوا عنه تارة بالشذوذ وتارة بالضعف وتارة بالحمل على ضرورة الردف
ولم لم يجعلوها للاستثناء ولان كونها للصفة متعذر لكونها غير تابعة لجمع منكور والاعتراضات
واردة وليس دليل يدل على عدم كونها للاستثناء ولا يرد عليه شئ وليس بمتعذر فان
فان قلت لو كان للاستثناء لقيل الا الفرقدين قلت لم لا يجوز ان يحمل ههنا ايضا على ضرورة

الردف كما حمل ثم ولئن سلم فلم لا يجوز ان يكون من لغة بلحرث نعم اذا اجيز وقوع
الاصفة مع صحة الاستثناء سواء وجدت تلك الشرايط ولا كما هو مذهب سيبويه واكثر
المتاخرين تمسكا بالبيت المذكور وبقوله صلى الله عليه وسلم الناس كلهم هالكون الا العالمون
الحديث فلا كلام ومذهب الكوفيون ان لا في البيت بمعنى الواو وقال الفرقدين ايضا بغير
فان كقوله ولم يبق سوى العدوان لخ البيت من الحماسة والعدوان الظلم ودناهم
من دانه اى اذله بنال ذبنه فدان اى جازيناهم بالمذلة كما فعلوا كذلك وتركيبه ظ
والاستشهاد ان سوى وقع فاعل لم يبق وهو شاذ وقيل تقديره لم يبق شئ سوى العدوان
وكقوله تجانف عن اهل اليمامة ناقتي لخ البيت من حف بالكسر يخف اذا مال اى
مالت ناقتي وتباعدت عن اهل اليمامة ويروى تجانب قوله ناقتي فاعل تجانف وناقته
ومن اهلها ولسوائكا متعلقان بتصدت والاستشهاد ان سواء وقع مجرورا فوائد
ا اعلم ان الا هي اصل الادوات للاستثناء ب قد ذكر والاسماء وبله بمعنى سوى وبيد
بمعنى غير ولما في قوله تعالى وان كل نفس لما عليها حافظ وامثاله من ادوات الاستثناء ج في الاستثناء
من الاستثناء فان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات د الاستثناء الواقع
عقب الجمل كقول القايل من قذف زيدا فاجلده واحكم بفسقه واردد شهادته الا ان يتوب
فعند الشافعي رحمه الله يرجع الى الكل وعند ابي حنيفة يختص بالجملة الاخيرة وذهب
بعضهم الى التوقف والبحث عنه خارج عن هذا الفن هـ في وقوع الفعل بعد الا
الفعل لا يقع الا مفرغا ولذا لا يقع الا بعد نفي فان وقع بعد الا مضارع لا يشترط ان يكون

فلها

فلها فعل بل وجود النفي كاف نحو ما زيد الا يفعل فيا وقل ما زيد الا فاعل فيكون خبر المبتدأ
وان وقع بعدها فعل ماض شرط ان يكون قبلها فعل فنفي كقوله تعالى وما تاتيهم من رسول
الا كانوا او في معنى النفي في القسم نحو انشدك الا فعلت فان معناه اسالك الا فعلك فهو
مستثنى مفرغ و في وقوع الجملة الاسمية بعد الا كقولك ما جاءني احد الا زيد خير منه و
بالجملة وادوات الجملة واما وقوع الجملة بعد معرفة كانت حالا كقولك ما مررت بزيد
الا ابوه قائم وهي صفة في الاصل واما الواقعة بعد النكرة فهي صفة والاجود ان يكون حالا عند
من يجوز الحال من النكرة ويجوز دخول الواو حينئذ فتقول ما مررت باحد الا وهو خير منه
ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد ز في حذف المستثنى فانه يجوز
تخفيفا عند قيام قرينة قال ابو سعيد انما حذف من الا ليس غير خاصة دون غيرها من ادوات
الاستثناء ح في انه يجوز اضمار حكقوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو هذا الكلام وان
لم يكن له تعلق بكلام الشارح لكن لا يخلو عن فوائد جمة و في جواز تقديم الخبر على
الاسم اعلم انهم ذكروا انه لا يجوز وقوع خبر كان ماضيا لدلالة كان عليه بخلاف خبر
المبتدأ الا ان يكون مع قد فانه يجوز كقولك كان زيد قد قام لان قد تقرب الماضي من
الحال فيجوز وقوعه خبرا لعدم دلالة كان على الحال و وقع شرطا كقوله تعالى ان كان قميصه
قد من دبر وكان الواجب عليه ان يذكره وتقديره لا كنت منطلقا انطلقت
الجار والمجرور متعلق بانطلقت وانما قدم على انطلقت لان ان وان كانت مصدرية
الا انها مع اللام كالشرطية في السببية لان المعنى لاجل انطلاقك انطلقت فكما ان الشرط مقدم

في الشرطية فكذا مهنا عند البصريين واما عند الكوفيين فان بني ان الشرطية ومن مذهبهم ان
ان المفتوحة يكون للمجازاة ايضا وعلى هذا يحملون قوله تعالى وان تضل احديهما بالفتح
وانما وجب حذف كان مهنا لان ما عوض عنها الخ ولوجود القرينة وهي ان المصدرية لانها
يستدعي الفعل السند عا ان الشرطية ولا دليل على الخاص فيجب تقدير العام الناصب لوجود النصب
في منظلقا وهو كان الاندراج جميع الافعال تحت الكون المنصوب بلا التي لنفي الجنس
وانما لم يقل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع
ما سوى اسم المذكورة ليس منصوبا بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى ذكره
فان قلت كان المنصوب بلا بعضه معرب كذلك بواقي المنصوبات كالمفاعيل واسم ان
ونحوها قلت باقي المنصوبات اما منصوبة لفظا او تقديرا او محلا والمبني بلا ليس محله نصبا
عند سيبويه واتباعه كما مر وقالوا اذا نصب تابعه لا ينتصب على موضعه وانما ينتصب على لفظه
وكذا اذا وقع رفع على محل لا ولا على محل رجل وبالجملة ليس للا عمل في موضع رجل من لا رجل
لانه انما يكون الشيء منصوب المحل اذا وقع موقع منصوب واسم لا المفرد لا يكون منصوبا ابدا
ولانها اذا كانت مع اسمها مبتدا يكون جزء من الكلمة وجزء الكلمة لا عمل فيه فلا ينبغي
عملها في شيء اصلا وعلى هذا لجاز ان تكون لا عاملة في خبرها لو يعمل في الاسم ولجوزان تكون
ان عاملة فيه اذ لا مانع عنه والحاصل ان القائل بان لا تركب مع اسمها المبني وصار الكلمة
هي مبتدا وقائل بانها غير عاملة في محل اسمها ولا في خبرها ومن قال بخلافه كالمبرد والزجاج ونحوهما
قائل بانها عاملة في محل اسمها فيكون منصوب المحل وفي خبرها لاقتضائها اياهما وثمرة الخلاف

نظهر في نحو لا رجل ولا امراة ذهبان فعند سيبويه يجوز وعند غيره لا يجوز واعلم انهم
ذكروا ان في قول النحويين نفي الجنس يجوز لان المنفي ليس هو الجنس بل هو حكمه لان
المنفي في لا رجل في الدار ليس هو الرجل بل كونه في الدار وان كان نصبه بالكسر
بني على الكسر ذكر الذوزني نقلا عن الرضي ان جمع المؤنث السالم بعضهم بنيه على
الكسر مع التنوين قياسا للاسماعالى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن والتنوين الذي
ينبغي ان لا يكون في اسم لا التبرئة تنوين التمكن لان ما هو علامة تمكن الاعراب تجب
ان لا يكون في المبني والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة
لتنوين التمكن والمازني يفتحه بلا تنوين حذارا من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد
لا التبرئة وذكروا ان هذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق واحد لان قولنا لا
رجل في الدار بني على جواب سوال سائل الخ قيل عليه انه ليس بصواب لان الجواب
ح لا او نعم بل الصواب ما قاله المص في شرح الكافية وهو قوله وانما بني المفرد معه
لتضمنه من معنى الحرف لان معناه لا رجل وبني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه
لازما الخ وفيه نظر لانه انما يتاتى في المبني على الحركة في المبني على الحركة وكذا في قوله
وبني على الفتح للخفة لعين ما ذكرنا فالصواب ان يقول وبني على الحركة او الحرف ايذانا
بعروض البناء او بني على ما ينصب به لانه اخف من الوجهين الاخرين
ومثل قضية ولا ابا حسن لها اي هذه قضية اي حكم ولا مثل علي لها لانه كان فيصل القضايا
والثاني انه لو فتحا لتوهم التركيب مع وجود حرف العطف على صفة المبني للمفعول

ونصب التركيب هكذا صحوه اى توهم بناء الثاني مع الاول تركيب المثنى وات الذى لم يوجد
في كلامهم مثله والرفع التركيب على نحو الظاهر لكان لو لم يوجد باحدهما التحكم بل عدل بهما جميعا
ولقائل لان يقول هذا منقوض بالوجه الاول   والخامس رفع الاول وفتح الثاني
اعلم ان الرفع الزمخشري ذكر وجها سادسا وهو عكس الوجه الخامس ولا حاصل له لان
عكس الوجه الخامس فتح الاول ورفع الثاني وهو الثالث بعينه فالحاصل ان الوجوه
خمس صورة واحد عشر حكما لان لا الثانية في الوجه الثالث يحتمل ان يكون بمعنى
ليس والمرفوع اسمه او لنفي الجنس وقد رفع الاسم بعدها على الابتداء من غير تكرار
كما هو مذهب المبرد وفي الوجه الرابع يحتمل ان يكون بمعنى ليس في الاول والثاني او الاولى
بمعنى ليس والثانية غير عاملة كما هو مذهب المبرد او بالعكس وفي الوجه الخامس يحتمل
ان يكون الاولى غير عاملة مذهب المبرد قال في الصحاح الحول الحيلة والقوة
واما الاعراب فقط لان بناء الاسم لتضمن الحرف ولا تضمن في الصفة فيجب معربا
وحمل على اللفظ من قال لا اب وابناء مثل مروان وابنه الخ قال الفرزدق
في مدح عبد الملك بن مروان ومروان بكن من ملوك العرب والمجد الكرم ارتدى
به جعله رداءه وتأزر به جعله ازاره وابناء يروى بالنصب على اللفظ وهو المستشهد
وبالرفع على المحل ويروى بنصب مثل على الوصف حملا على اللفظ والخبر محذوف وبرفعه
على الخبر او على الصفة حملا على المحل والخبر محذوف واذ الظرف لما قبلها وهو فاعل
فعل محذوف بعبارة الذى بعده والمص اشار الى بطلان مذهب سيبويه الخ

اعلم

اعلم ان مذهب سيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة واللام ههنا ايضا مقدرة
وهذه الظاهرة تأكيد لتلك المقدرة والذى حملهم في هذه الاضافة على الفصل بين المضاف
والمضاف اليه باللام المقحمة تأكيدا دون سائر الاضافات انهم قصدوا نصب هذا المضاف
المعرف من غير تكرير لا تخفيفا وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا فتطلبوا بينهما
لتطابق بين المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه ولا عدم تكرير لا فظهر
الجواب عن قوله وعمل لا في المعارف وهو غير جائز واما قوله فبقى لا بلا خبر وهو غير جائز فالجواب
عنه ظ لان الحذف الخبر ليس بتعيد واجاب بعضهم بانه انما لم يرفع ولم يكرر لانه في تقدير لا مثل
ابيك فيكون من باب ولا ابا حسن لها واعلم ان هذه اللام لا تجئ على هذا الحد الا
في بابين احدهما باب النفي بلا كما مر والثاني باب النداء كما في قول سعد بن مالك
صنعتم يا بؤس للحرب التى وضعت اراهط فاستراحوا وابكى الامام المرزوقي
افادة هذه الاضافة التعريف والتخصيص وان كانت معنوية حيث قال الا ان
من قوله يا بؤس للحرب دخلت لتأكيد الاضافة في هذا الموضع وهي اضافة
تخصص ولا تعرف وانما المعنى يا بؤسه الحرب الا يرى انه لو يرد الاضافة لنون
يا بؤس بالف لكونه نكرة او كان تحمله معرفة فبنيه على الضم والذى يدل على ان
هذه الاضافة للتخصيص ان قد عمل سهاه وهو لا يعمل الا في النكرات فثبت ما صار اليه
سيبويه ومن تابعه هو الحق   واما ان طنبا جبن الخ البيت لكميت والطب
العادة قال في الصحاح يقول ما ذاك بطبي اى بدهري وعادتي والجبن الخوف

والمنايا واحدة المنية وهي الموت بامعنى لبس وان زائده وهو المستشهد ههنا حين جعله
اسمه ولكن نحو منايا ناخبر مبتداء محذوف ودوله اخرينا معطوف عليه اي ولكن الحين
منايانا اي علامة هلاكنا ودوله من بعدنا فنقول اسم لان المضاف اليه لا يكون الا اسما
ينافض قوله في بعض خواص الاسم والاضافة والاضافة اي كونه مضافا وقد اسلفنا لك
ما هو الحق المبين فتذكر مثاله حرف الجر لفظا مررت بزيد الخ اي مثال المضاف اليه
الذي نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا اعلم ان كلام الشيخ ابن الحاجب يدل على ان
المضاف لا يجب ان يكون اسما لانه قال نسب اليه شيء ولم يقل اسم ومثل بقوله مررت
بزيد ولكن قد عرفت في اول الكتاب ان المضاف والمضاف اليه لا يكونان الا اسمين
وقد صرح به الزمخشري وعدوان في اطلاق اسم الفاعل على مررت ما فيه فاستمع لما انقل
اليك من كلام المهرة واستعن لفهمه بالكرام البررة وكن من الذين يستمعون القول فيتبعون
احسنه فنقول اما تسمية مررت باسم المضاف فتحقيقه ما ذكر الحديثي حيث قال والحق
ان مررت من حيث ان زيدا في بزيد مفعول لبس ماول لا باسم ومن حيث انه مضاف اليه
ماول به ولذا قال اضيف المرور الى فعلم ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا ما
ولا بالاسم كالمبتداء او اما تسمية زيد في مررت بزيد باسم المضاف اليه فقد نقل الزوزني
عن الرضي انه قال قد سمي سيبويه المجرور بحرف جر ظاهر مضافا اليه لكن ذلك خلاف ما
اشتهر الآن من اصطلاح القوم لانه اذا اطلق المضاف اليه يراد به ما انجر بحرف
مقدر واما من حيث اللغة فنحو زيد في مررت بزيد مضاف اليه بلا ريب لانه

اضيف

اضيف اليه المرور بواسطة حرف جر كذا في كلامه ويعلم منه ان اطلاق المضاف اليه على زيد
في مررت بزيد انما هو بحسب اللغة سواء اول مررت باسم او لم يأول اما اذا لم يأول
فظ واما اذا اول فلان المضاف اليه المصطلح ينبغي ان يكون الاضافة بينه وبين المضاف
معنوية اي لفظية وايضا ينبغي ان يكون العامل في المضاف اليه المصطلح اما المضاف
او الحرف المقدر او الاضافة على الاختلاف المشهور وهو منتف فيكون مراد الحديثي
من قوله ومن حيث انه مضاف اليه ماول بالاسم ان زيدا من حيث انه مضاف اليه
لغة ماول بالاسم وفي بعض الشروح وانما اطلق على المجرور بحرف الجر اسم المضاف
اليه لان حرف الجر يسمى حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء
بغير تعريفها مع المعرفة الخ انما حكموا بان غلام زيد معرفة وغلام لزيد نكرة لان الثاني
يصلح لكل واحد من الغلمان المنسوبين الى زيد على طريق البدل وهو معنى النكرة
واما الاول فانه اشارة الى معهود مخصوص بينك وبين مخاطبك فافادت الاضافة
تعريف العهد كما يفيد الالف واللام تعريف العهد نحو الغلام ولولا ذلك لم يبق فرق
بينهما لحصول اختصاص زيد بالغلام في الصورتين الاسماء يوغلت في الابهام
نحو مثل وغير وشبه وكذلك كل ما هو بمعناها من نحوك ونظيرك وسواك وغيرها
فان قلت لم يستثن المص هذه الاسماء لانها لا تفيد التعريف وان اضيفت الى المعرفة
كما قال الشارح قلت كانه اختار ان اضافة هذه الاسماء لفظية قال صدر الافاضل
امتناع تعريف هذه الاسماء ليس لتوغلها في الابهام كما قالوا والا لما توقف المغاير

والمشابه والمماثل اذا اضيف الى غير معمولها بل لانها صفات في الاصل للحال بمعنى مماثل
ومغاير فيكون الاضافة فيها لفظية فلم يكتسب المضاف بها تعريفا فان قلت لو كانت الاضافة
فيها لفظية لجاز دخول اللام عليها قلت اجاب عن السوال الاندلسي بقوله وهذه وان
كانت في الاصل صفات الا انها اغتصبت طرفا من الاسمية ولذلك لا يعمل عمل ساير
الصفات فهي من حيث هي صفات الاضافة فيها لفظية ومن حيث انها اسماء لم يجز دخول
لام المعرفة على المضاف توفيرا على الشبهين حظهما وقال صاحب الهادي لا يجوز ادخال الالف
واللام على غير نص عليه سيبويه لانه لا بد له من الاضافة والمضاف اليه اما مذكورا او منوي
في حكم الثابت فلا يجتمع مع الالف واللام ولا يجوز تثنيته ولا جمعه نص عليه سيبويه ولا يجوز
ادخال الالف واللام على كل وبعض ايضا ذكره الاصمعي ومما يتعرف بالاضافة الجهات
الست وعند وحيث ونحوها   قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع اسم
ذي الرمة غيلان وكنيته ابو الحارث وذو الرمة   وعنه امراة تجري عليه واول
القصيدة امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع
التسليم او يكشف العمى ثلث الاثافي والديار البلاقع مي اسم امراة التسليم مصدر سلم
والسلام الاسم كسبحان والعمى هنا الحيرة من الحب وعدم الخبر بالشيء وقد حذف احدى
الياءين من الاثافي كالاواقي والاماني في جمع اثفية وامنية على وزن افعولة بضم
الهمزة فاعل اعلال مسلمي والاثافي احجار القدر وقد يكون ثنتين والجبل ثالثهما والبلاقع
جمع البلقع الارض الخالية التي لا شيء بها ينادي المنزلتين لسلمي لتحيره وشدة حزنه وسلم

عليهما وسيلهم عن رجوع تلك الايام التي مضت مع العشيقة ويقول هل تجيب تسليم العاشق
اذا سلموا عليها وهل يزيل تحيرهم من الوجد والحزن تلك الاثافي في منازل الحبيبة والديار
الخالية بها وقال الحديثي المعنى لا اطمع في خير الدنيا فان الخير في غيرها الهمزة حرف نداء ومنزلتي
مي منادى مضاف والباقي ظ وقوله ثلث الاثافي فاعل يكشف والفاعل في يرجع ضمير
على راي البصريين   وقال الفرزدق فيما وادرك خمس الاشبار وصدره ما زال مذ
عقدت يداه ازاره وبعده يدني خوافق من خوافق تلتقي في ظل معتبط الغبار رقال
يمدح يزيد بن المهلب بن ابي صفرة قوله سما الى زادوا واراد بخمسة الاشبار الغير
في الكشاف ان قوله وادرك خمسة الاشبار اشارة الى مذهب علي ابن ابي طالب
رضي الله عنه وسواء كان حد البلوغ بالقامة وتقدر ذلك بهذا القدر وقيل المراد به
السيف وهو اطول ما يكون من السيف وقيل اراد عطبا الخطابة وكانت تختص بالملوك
وقيل اعتدال القامة يقول ما زال هذا الممدوح من صغره الى كبره يجر الجيوش ويتولى
العساكر   ما زال فعل من افعال الناقصة واسمه مستتر وحذ ظرف مضاف الى الجملة
بعدها وفيما معطوف على عقدت وكذلك وادرك وخبرها زال   يدني في البيت
الثاني والخوافق الرايات ومعتبط الغبار مكان لم يقاتل فيه قبله ولم يثار غباره
حتى اثاره والاستشهاد في البيتين على ان المضاف في الاعداد جاء مجردا عن حرف
التعريف كما في قوله خمس الاشبار وثلث الاثافي وللقايل ان يقول الانشاد
في البيتين لان الكوفيين يجيزون تجريد المضاف ايضا كما يجيزون ادخال اللام ولا يقولون

يجب دخول اللام الا على المضاف فان قلت المقام مقام التعريف لان المعنى فما وادرك التعبير
الذى هو جنس الاشبار والثلث من الاناث فلما لم يقل ذلك على ان المضاف يكون
بدون اللام فى باب العدد وهو المستشهد قلت لو استقام النظم مع اللام فيهما لما بعد
استعمالهما معرفتين فالاستشهاد بهما ليس بحجة لارب   وصف الواهب المائة
الهجان من الابل البيض يستوى فيه الواحد والجمع كالفلك وعبدها اى العبد الذى
يرعاها والعوذ جمع العائذ بالعين المهملة والذال المعجمة وهى الحديثة النتاج فى الصحاح
العوذ الحديثات النتاج من الظباء والابل والخيل واحدتها عائذ مثل حائل وحول
وتزجى اى تساق والاطفال جمع الطفل بالطاء المهملة وهو المولود وولد كل
وحشية طفل قوله الواهب خبر مبتدا محذوف اى هو الواهب وهو مضاف الى المائة
والهجان صفة المائة وعبدها معطوف على المائة وعوذا وتزجى حالان من المائة خلفها
ظرف يزجى واطفالها فاعل يزجى والاستشهاد انه عطف وعبدها على المائة فيكون
التقدير الواهب عبدها وهو مثل الضارب زيد لكنه ضعيف   وكذلك حازرب
شاة سخلها يقال لاولاد الغنم ساعة تضعه امه من الضان والمعز ذكرا كان
او انثى سخلة والجمع سخل وسخال   وجوابه ان يقول التخفيف فى اضافة الجنس
الوجه الخ وللقائل ان يقول الحذف ينبغى ان يكون لحذف التنوين او النون لا لحذف
اى شئ كان ولو سلم فينبغى ان يكون من المضاف واجاب بعضهم عن الاول بان
هذه الخفة لما اشتركت بتلك الخفة فى اصل معنى الخفة اخذت حكمها   لان المضاف

اليه

الزنار وهو الذى يلبس فوق ما يلبس على البدن و(ع)
والشعار وهو الذى يلبس على البدن و(ع)

اليه غير معرف باللام فى الضارب زيد واما اعتبر فى وجوه التشبيه تعريف الثانى لان اللام فى
الثانى هى المصححة للجواز ولو لم يكن لوجب ان يقال الضارب رجلا بالنصب على المفعولية
وانه يجب الاضافة فى ضاربك من غير نظر الى التخفيف لامتناع اجتماع التنوين والضمير المتصل
الخ وتحقيق هذا الكلام ان ضاربا اضيف الى الكاف بلا نظر الى التخفيف لانها لو كانت لم يلزم
الكلمة كما فى ضارب زيدا واللازم بط فالملزوم مثله فلا يكون الاضافة للتخفيف بل لكراهة
ان يجتمع التنوين او النون مع الضمير المتصل لان التنوين يوذن بانفصال ما بعده الخ
مثله الجبة الحشاء وهى الرحلة وانما نسبوها الى الحمق لانها تنبت فى مجارى السيول ومطاوى
الاقدام   لانه يقال قطيفة جرد وثياب اخلاق القطيفة دثار مخمل والجرد هو الثوب
اذا لان واسحق والاخلاف جمع خلق وهو البالى   نحو ليث واسد فى الاعيان و
حبس ومنع فى المعانى هذه الامثلة للمتماثلين فى الخصوص واما المتماثلان فى العموم نحو الكل
والجميع لا يقال كل الجميع لاجميع الكل   وذلك لان الدراهم اخص من الكل والشئ اخص
من العين لان الكل قبل الاضافة جاز ان يكون دراهم او غيرها وبعد الاضافة اختص
بالدراهم ولان الكل اسم لجملة اجزاء الشئ واجزاء الشئ وكذلك لفظ العين قبل الاضافة
جاز ان يطلق على العدم المحض والعدم المضاف كعدم زيد والموجود والاضافة
يختص بالشئ الذى لا يطلق الا على الموجود قبل ان يقع مضافا اليه وبعده كذا فى بعض
الشروح وقال صاحب الهادى هذا اذا كانت اللام فى الشئ جنسية اما اذا كانت
للعهد فاعمية العين لاستعمالها جميع الموجودات لخلاف الشئ فانه مخصوص بشئ معين

السعار
اندورنه
الدثار
الا بورزد
اندورنه پوشند
مخملة تذم الاكل
المحالى

كزيد او عمرو وغيرهما   متمسكا بقوله وابن مالك ذو المجاز بدار اولا قد احلك
ذا المجاز وقد ارى وابىّ اي قد ارى تقديره من الله تعالى احلك انزلك وذو المجاز
موضع بمنى كانوا به سوق في الجاهلية يقول قد رمى الله تعالى انزلك في هذا الموضع
واقسم بابى مالك هذا الموضع بدار وقوله قد مبتداء والجملة التي بعده خبره والمبتداء
النكرة تخصص بكونه في المعنى فاعلا والتقدير ما احلك ذا المجاز الا قدر اي فعل و
فاعل وقوله مالك ذو المجاز بدار مفعوله وابي قسم توسط بين الفعل والمعمول وجوابه
محذوف والتقدير وابي انزلك وذو المجاز اسم ما وبدار خبرها ولك معمولها
بدار والاستشهاد انه رد لام الفعل في ابي   وان كان شاذا وجه الشذوذ
عدم كون الاب علما   فلما تبين اصواتنا الخ تبين ويبين واستبان جاءت
متعدية ولازمة وتبين في البيت متعد وقد بنينا من التفدية بمعنى جعل الشيء
فداء الابين جمع الاب يقول فلما سمعن تلك النساء اصواتنا بكين وقلن لنا فديكم
بابائنا ولفظ بكين من المصراع الثاني قوله فلما ظرف بمعنى حين مضاف الى
الجملة بعده ويكون جواب لما وهو العامل فيه والباقي ظ   واما ضم الفاء
فليدل على الواو المبدل عنها الميم فيه نظر لان الفاء عند ثبوت الواو لم يكن مضمومة
مع الميم بالاولى وفيه نظر   واما كسر الفاء فلانه لما عوض الخ لايخفى عليك برودة
هذا التعليل وفي لغات غير ما ذكرت وهي التشديد مع الفتح واتباع الفاء لحركة
الميم في الاحوال الثلثة وفتحها بالنظر فيها   فهذه اللغات الثلث الاخيرة وهي

وهي المهموزة والمعتل الملحق بالصحيح والمقصور مخالفة الاولى وجه المخالفة حالة الاضافة
ظ واما حالة الافراد في الثالثة فلانه ظ لان الاعراب في الثالثة حالة الافراد بالحركات
تقديرا وفي الاولى لفظا واما في الاوليين فلا مخالفة في الظاهر لان اعرابهما بالحركات لفظا
كالاولى اللهم الا ان يقال ان المخالفة ليست في الاعراب فقط بل في كونها مهموزة ومعتلة
وجاء من الخ الهن الشيء المنكر الذي يستقبح ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك
النعت تابع يدل على معنى في متبوعه المتكلمون يفرقون بين الوصف والصفة فالوصف
عندهم لفظ الواصف بكريم وعالم وغير ذلك والصفة هي المعنى القائم بالموصوف وعند
النحو بين الوصف والصفة والنعت بمعنى واحد واصل الصفة وصف فاعل اعلال عدة
عموما اي في جميع استعمالاته يعني في جميع استعمالاته يدل على معنى في متبوعه اي سواء استعمل
خبرا او حالا او نعتا كتميمي فاذا يستعمل الا ان يدل على معنى في متبوعه مثلا اذا قلت انا تميمي فانه
يدل على معنى في متبوعه وان لم يكن المتبوع مذكورا او في بعض استعمالاته يدل على معنى في متبوعه
نحو اي رجل فانه يدل على معنى في متبوعه اذا استعمل نعتا اما اذا لم يستعمل نعتا نحو اي رجل
عندك فلا   والمضمر لا يوصف ولا يوصف به اعلم ان الاسماء بالنسبة الى الوصف
والوصف بها على ثلثة اضرب اسم لا يوصف ولا يوصف به وهو المضمر واسم يوصف
ولا يوصف به كالعلم واسم يوصف ويوصف به وهي ثلثة اصناف ما فيه الالف واللام
والمضاف والمبهمات واما القسم الرابع وهو ان يوصف به فلا يوصف فلا يوجد
في الاسماء المفردة واما ذلك في الجمل فانها يوصف بها ولا يوصف   فلان بعض

المفردات وهو انما في غاية الوضوح فحمل الباقي عليه فبطل عليه انه انما يتم ان لو كانت فايدة
النعت هي التوضيح لا غير وليس كذلك اجيب بان الاصل في وصف المعارف ان يكون
للتوضيح و التخصيص فلما لم يوصف لذلك فبالاولى ان لا يوصف لغيره
والموصوف اخص او مساو اعلم انهم اختلفوا في معنى الاخص ههنا وما المراد منه فبعضهم
ذهب الى ان المراد منه الاخص المنطقي وهو ما يكون مستلزما للشيء من غير عكس مثلا
اذا قلت مررت بزيد الطويل فالطويل اعم من الموصوف لان الطول كما يكون لزيد
يكون لعمرو وغيره وزيد الممرور به لا يكون الا طويلا ودليل هؤلاء على ان الصفة
يجب كونها عامة بهذا المعنى انها لو اختصت بالموصوف وتساوت لا يحتاج الى ذكر الموصوف
بل يكتفى بها كقولك رايت الانسان الادمي فانه لا فايدة في الجمع بينهما لافادة كل منهما ما
يفيده صاحبه وبعضهم الى ان المراد بالاخص ههنا الاعرف لا الاخص المنطقي لانه
لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف فانك تقول لقيت الشيء العجيب
فظ انه لا يطلق العجيب على كل ما يطلق عليه الشيء واما في النكرات فانك تقول رايت
شيئا ابيض وايضا لو اريد الاخص المنطقي لانتقض بمثل الحيوان الضاحك فان الموصوف
اعم من الصفة فلا يكون المراد ذلك بل المراد ان المعارف الخمس اذا وصف بعضها
ببعض كان من الواجب ان يكون الموصوف اعرف من الوصف لان الموصوف
هو المقصود واجيب عن الاول بانه ممنوع وعن الثاني بان النكرات لو وصف
الاعم منها باخص كقولك شيء طويل وعلم نافع وذكر حبل لان الغرض من وصفها

بعليل عمومها مع تساويها الصفات في عدم التعيين فلذلك لم يحافظوا على تقديم الاخص
على الاعم وعن الثالث بانا لا نم ان الحيوان اعم من حيث الخارج فان مفهوم
الضاحك شيء له الضحك وهو يلزم ان يكون حيوانا ولا لكان للحيوان داخلا
في مفهوم الضاحك ولكان الضاحك مستلزما للحيوان وكذلك واذا عرفت
ما ذكرنا فاعلم ان الشارح اشار الى المذهب الثاني بقوله اي والموصوف
يجب ان يكون اعرف من الصفة والى المذهب الاول بقوله او يجب ان يكون اخص من الصفة
او مساويا لها من حيث المفهوم زعما منه ان لفظ المتن يحتمل كليهما وليس كذلك لانه لو كان
المراد بالاخص فيه المعنى الاول لوقع قوله او مساويا ضايعا لما عرفت من استدلالهم
هذا ولعمري ان هذا الموضع مما لم يتعرض له ولم تركب مهدته فخذه مني وان لم اكن اهلا لذلك
حملا على الصفة يعني لا يقال هذا اذا اريد الصفة اما اذا اريد البدل او غيره فلا كلام
في الجواز وتعريفها باعتبار معناها انما هو باللام اي تعريف اسماء الاجناس باعتبار
معانيها وهو لا لانها التي هي في نفسها انما تحصل باللام لانه الموضوع لتعريف الشيء باعتبار نفسه
فاختص وصف المبهم باسم الجنس ذي اللام لا بالمضاف اليه او الى جزئه لان الاضافة
تعرف الاسم باعتبار التعلق لا باعتبار معناه في نفسه الذي هو المقصود ههنا واما قوله
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا الهجو ضد المدح والشتم من باب ضرب وما في ما بك
بمعنى ليس واسمها محذوف والتقدير ما هذا المذكور من عجب خبرها وبك حال والمعنى ساعد
كونها موصولة الا انه يلزم زيادة من في الاثبات والا ستثنيها وانه عطف والايام

على الضمير المجرور المتصل بدون اعادة حرف الجر وحمل الشارح على الشذوذ والحق على القرة ذرة
الكفاة بما سبق   قول الشاعر الكل امرء تحسبين امرءا البيت لاى وراد وتوقد اصلا يتوقد
قوله الكل امرء الهمزة للاستفهام وكل مفعول تحسبين والياء فاعل وامرء مفعوله الثانى ونار
معطوف على امرء ونارا على امرء الثانى والاستشهاد مذكور فى الشرح   فلما قال يقرر
المتبوع اى يعين وتحقق ذلك التابع المعنى الذى يدل عليه المتبوع ويمكنه فى نفس السامع
خرج العطف بالحرف والبدل لان احتمال ارادة متعلق المتبوع ويمكن سهوا مثلا مع عدمها
اى كما انك اذا قلت جاءنى زيد احتمل ان يكون الجائى متعلق زيد واسندت المجئ اليه مجازا فكذا
اذا قلت جاءنى زيد اخوك بخلاف ما اذا قلت جاءنى زيد نفسه فانه لم يبق ذلك الاحتمال
ولما قال فى النسبة او الشمول اى يثبت ذلك التابع ما يدل المتبوع عليه من امره
فى نسبة الحكم الى نفسه اى فى نسبته الى جميع اجزائه   واعلم ان الحد المذكور لا يتناول
اجمع واخواته اجيب عنه بان يتناول الحد بهذه الاشياء ظ لان المراد بالتعريف المذكور
اعم من ان يكون بالاستقلال او بالتبعية وح فلا حاجة الى قوله فلو قال الخ   او نسبة
شئ غير المتبوع الى شئ غير المتبوع كما فى اخواته اجمع وكما فى قولنا ان ان زيدا قايم
فان انّ تاكيد لتقلل مع انه لم يكرر اللفظ الاول اجيب بانا ليس يعنى بتكرار اللفظ
الاول ان يعاد اللفظ الاول بعينه حتى يبطل الواحد مرادفه يكون مما نحن بصدده فلا حاجة
الى قوله فالاولى ان يقول اللفظى بتكرير اللفظ الاول او اتيان بمرادفه   اى والتاكيد
المعنوى بالفاظ معدودة هى التسعة المذكورة وما اخذتها بالتثنية والجمع قال المالكى جمع

وعامة عند سيبويه بمنزلة كل وان عمل عملها سائر النحاة اعلم ان النفس والعين يعبر بهما
على حقيقة الشئ اذا اريد بها تاكيدا ومعناهما اثبات الحقيقة والكل مشتق من تكلله
الشيب اى احاط به ومنه الاكليل واما اجمعون فظ انه من الجمع فمعنى كل واجمع واجمعون
وجمعاء وجمع كلا وكلتا العموم واكتع من قولهم اتى عليه حول كتيع اى تام ومنه ما بالدار كتيع
اى احد حكاه يعقوب وقال الجوهرى سمعته من اعراب بنى تميم وابتع بتقدم الباء والتحتانية
بواحده على التاء الفوقانية بمعنى طول العنق مع شده مغرزه وذلك يدل على اجتماع
القوة وابصع بالصاد المهملة من البصع وهو الجمع قال الجوهرى سمعته من بعض النحويين
ولا ادرى ما صحته قال وبعضهم يقول بالضاد المعجمة وليس بالعالى وهو من قولهم جمعته
يبضع اى تسيل عرقا قال لان فيه تتابعا هذا كله من الصحاح وكلام ابن جنى يشعر بانه لا اشتقاق
لهذه الالفاظ كبطشان فى قولهم زيد عطشان بطشان فيكون ح من الاتباع التى يذكر لتقوية
التوكيد مرعيا فيها التوافق فى الوزن ولام الفعل   ولقائل ان يقول ان المثنى يحتمل
الواحد ويحتمل الجمع الخ فح يجوز ان يقال اختصم الرجلان كلاهما دفعا لارادة الجمع
وسواى الباقى بحسبه وهى كل واجمع واكتع وابتع وابصع   لكن باختلاف الضمير فى الكل
اى فى لفظ الكل لان الكل واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليان
العوامل كثيرا اى انما جاز تاكيد الضمير المذكور بالكل واجمع بلا تاكيد بالمنفصل لان الكل
واجمع يليان العوامل قليلا اى يقعان غير تاكيد كقوله تعالى كل نفس ذائقة الموت وكلا
اتيناه حكما وعلما ومن كل تاكلون لحما طريا لكنه قليل فلا يظن انها فاعل او مفعول

نعم ان اللبس فيهما اقل ملازمتهما للتبعية فى الاعم الاغلب بخلاف النفس والعين فانهما اسمان
يليان العوامل كثيرا اى يعمل فيهما العوامل لا بحكم التبعية تقول طاب زيد نفسا ورايت
نفسه واجاز بنفسه وكذلك العين فلو قالوا زيد قام نفسه واخوك خرج عينه من نوع تاكيد جاز
ان يظن انهما فاعلان للفعلين الذين قبلهما لوقوعهما فى اكثر الاحوال لغير التاكيد هذا تحقيق
كلام الشارح وفى جعله اجمعين كالكل فى هذا الحكم نظر لان الكل وان وقع غير تاكيد فى بعض
المواضع الا ان اجمعين عوض لا يقع كذلك اى لا يلى العوامل فلا يشتبه بالفاعل ولا كذلك
الكل فالاولى ان يقال لان الكل يلى العوامل الخ واجمع وما كان من لفظه اضعف فى التبعية من
كل ولذا قدم عليه فاذا لم يشترط التاكيد مع كل فمعه بالطريق الاولى ثم من النحاة من قال ان
الضمير المنفصل والنفس او العين كلاهما تاكيد للضمير المرفوع المتصل لانه المقصود بالتاكيد ومنهم
من قال ان الضمير المنفصل تاكيد لضمير المتصل والنفس او العين للضمير المنفصل لانهما بعده فهو احق
بالتاكيد بهما من الاول لوجود الفصل بينهما وبين المتصل بالمنفصل   واكتع واخواته اتباع لاجمع
الخ هذا اذا جعلت هذه الالفاظ غير مشتقة كما هو مذهب ابن جنى اما اذا كانت مشتقة فيكون
موضوعة مفيدة ما يفيده اجمع ويكون مثله فى التعريف ولزوم التبعية افرادا وجمعا تاكيدا
افادة للحديثى - اعلم ان هذه الالفاظ الموكد بها لها ترتيب اعلم ان فى هذه اربعة اقوال
المشهور ما ذكره الشارح والثانى لابن كيسان انه لا بد من تقديم اجمع واما البواقى فلا ترتيب
فيها والثالث انه يجوز حذف اجمعين لكن يجب رعاية الترتيب فى البواقى والرابع انه يجوز
حذف اجمعين ولا يجب رعاية الترتيب فى البواقى ولكل منها مستشهدات تركناها مخافة التطويل

ثم انه لم

ثم ان لهم ذكر وجهان احدهما ان الثانى تاكيد للاول والثالث للثانى وهكذا والآخر ان الجميع
تاكيد للموكد الاول   ولجاب عنه بعضهم بانه كرر الاول الا انه الخ قال صاحب الهادى لا نعد
جعل هذه الاسماء توكيدا للفظ فانا اذا جعلنا اكتعين ابصعين ابتعين توكيدا لاجمعين مع انها
لا تقع اجمعين الا فى تمام الفعل فلان نجعل هذه الاسماء توكيدا مع توافقها الاصل فى اكثر حروفها
كان اولى هذا كلامه وهو مشعر بان اكتع وابصع وابتع اذا جعلن توكيدا لاجمع كن من اللفظى
فتدبر   والاول بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال
بعضهم لاشتمال الاول على الثانى وبه اخذ ابن الحاجب وابو البقاء لا كاشتمال الظرف على المظروف
بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما حتى تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة
الى الثانى فيجيء الثانى ملخصا لما دل عليه الاول مبينا له وقيل لان الثانى مشتمل على الاول قال الجرجانى
فى قولهم سلب زيد ثوبه لان الثوب لما اتصل به واشتمل عليه صار بمنزلة ما هو جزء منه فصح ابدا
له منه وقال المبرد الاشتمال نقل المسند الى المبدل او على البدل ليفيد وبهم لان الاعجاب فى نحو اعجبنى زيد
حسنه وهو مسند الى زيد لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا
سلب زيد ثوبه ظاهر انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه واليه ذهب الاندلسى وجلال الدين المجدوانى
ويرد على هذا بدل البعض نحو اعجبنى زيد راسه فالاعجاب بالنسبة الى الراس مثله الى الحسن
فى الاشتمال ولكن لا يقدح هذا فى اختصاص النسبة لان بدل البعض له لقب يختص به
وهذا البدل يختص بهذا اللقب فى الاصطلاح وان وجد معناه فى غيره وفى اعراب صاحب اللباب
قولهم نظرت الى القمر فلكه من بدل الاشتمال فظاهر انه مهنا قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض

اذا عرفت هذا فاعلم انه لابد في بدل الاشتمال من ضمير كما كان في بدل البعض ويكون متصلا
ومنفصلا وظاهرا ومقدرا   قال الشاعر ذرني ان امرك لن يطاعا الخ البيت للقطامي
وقوله لن يطاعا جزا ان والتاء في الفيتني مكسورة وحلمي بدل من الياء بدل اشتمال وهو المستشهد
ومعناها مفعول ثان لالفيتني اي ما وجدت حلمي مضاعا   كذا اقسم بالله ابو حفص عمر واخره ما ان ما
من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وقصه هذا ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فقال والله ما بها
ولا دبر فانطلق الاعرابي فجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره هذا الشعر يقال نقبت البعير بالكسر
اذا رقت اخفافه ودبر بالكسر اذا جرح ظهره والعجف الهزال قوله ما ان بها لفظان زائدة
ما بها نقب وقوله اغفر له دعاء وقوله اللهم اصله عند البصريين يا الله فحذف من حرف النداء
وزيد الميم مشددة عوضا عنها ولهذا لا يجتمعان وعند الكوفيين يا الله امنا اي اقصدنا بالخير حذف
حرف النداء من الاول والهمزة والفعل من الآخر فبقي اللهم   وقد مر والاستشهاد ظ
في مثل مرارا انا ابن التارك البكري بشر الخ اعلم ان التارك ان عد بناه الى مفعولين فقوله
عليه الطير ثانيهما والا فهو حال وعلى التقديرين ارتفع الطير بالظرف المستقر اعني عليه وقوله
ترقبه حال من الطير لكونه فاعلا لعليه ووقوعا الطاير حال اما من الطير واما من المستكن في
ترقبه وقيل عليه ظرف لغو متعلق بوقوعا والطير ترقبه جملة اسمية حال من البكري بالضمير
فقط ووقوعا مفعول لترقبه والاستشهاد مذكور في الشرح يقول انا ابن الذي ترك بشرا
بحيث ينتظر الطيور ان يقع عليه اذا مات بعني جرحه جراحة قريبة الى الموت   و

والفرق بين [illegible] التمييز لفظا ومعنا

اما الفرق

واما الفرق المعنوي فلان البدل هو الذي يعتمد الحديث الخ قال النحاة لو قال رويتك بنتي فاطمة
واسم بنته زينب فان اراد عطف البيان صح الكلام لان الغلط لم يقع في صحة الكلام وان اراد
البدل لم يصح لان الغلط وقع في صحة الحديث بهذه الفائدة اوردها الحديثي   فالمبني هو الذي
لا يوجد احد الطرفين على سبيل منع الخلو فقط اي فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احد الشرطين
بل وجد فيه ضدهما على سبيل منع الخلو فقط   لا لانها ليست باسماء جواب سوال يرد على قوله
لكونها معطوفة على الاسماء وتقديره ان يقال لما كانت معطوفة على الاسماء لوجوب المغايرة بين
المعطوف والمعطوف عليه فاجاب بقوله لا لانها اي كونها معطوفة على الاسماء لا لانها ليست باسماء
بل لانها لا يطلق عليها اسماء الاصوات في الاصطلاح بل الاصوات فقط   وفي قوله تعالى حتى
توارت بالحجاب في الشمس وقوله تعالى لابويه اي لابوي الميت   لامتناع الفصل بين الجار و
المجرور وتحقيق هذا الكلام ما ذكره الحديثي من عدم كون المجرور منفصلا بقوله وذلك لان المرفوع
والمنصوب قد يقعان حيث لم يتقدم عليهما شيء او حيث لم يتقدم شيء يصلح لاتصالهما به
نحو انت قائم ويوما اياك ضربت فيتعذر الاتصال والمجرور لا يتقدم على جاره ولم يحذف جاره
فلم يحتج الى انفصاله فبقي على اصله في الاتصال   لوجود قرينة دالة على من هو له وهي الهمزة فانها
تدل على انه للمتكلم المفرد مذكرا كان او مونثا او النون لانها تدل على اربعة الباقية كما ان التاء
والياء قرينة للخطاب والغيبة كذا ذكره الهندي وان الهندي قبل القرينة في المتكلم نحو انكلم ثم اعلم
انه خلط لازم الاستغنا رحايرية فالازم في اربعة اعمال افعل نحو المخاطب وتفعل له وافعل
وتفعل وعند الام بما سواها وهي للزوج ان اسناد هذه الافعال الى خاطبه الا الى سند اليه

الى مظهر ولا الى بارز وغيرها يسند الى الظاهر والى المستتر والى البارز اذا وقع الفصل
نحو قام زيد وزيد قام وما قام الا هو   لوجوب استتار الضمير المرفوع المتصل اذا كان
مفردا غايبا نحو زيد ضرب فان قلت فهلا علم من كلامهم ان استتار ضمير الواحد الغايب
غير لازم ومنافيهم من قوله لوجوب الخ لزوم الاستتار قلت الغرض من قولهم استتار
ضمير الواحد الغايب غير لازم ان اسناد الفعل الى الضمير الغايب لا يكون لازما بل يجوز ان يسند الى
اسم ظاهر مقامه ويسند الفعل اليه والمراد هنا انه اذا اسند الفعل الضمير الغايب يجب ان
يسند الى مستتر اى لا يبرز هذا الضمير ويسند الفعل اليه الا المنفصل   واما ان يكون الضمير
اسند اليه صفة جارية على غير من هي له اى على غير صاحبها اى تعلق لفظا بغير ما هي له معنى فانه ينفصل
عند البصريين   فاذا ابرز الضمير علم ان الضارب زيد واذا لم يبرز علم ان الضارب
عمرو فان قلت من اين علم هذا واحتمال عود الضمير اليهما باق سواء ابرز او لم يبرز فيكون
الالتباس باقيا في صورة الابراز وعدمه قلت لا التباس في صورة الابراز لان الانفصال
عدول عن الاصل فيرجع الى ابعد المذكورين لانه ايضا عدول عن الاصل فاذا كان الضارب
زيدا وابرز يكون ذلك الابراز دالا على عوده الى ابعد المذكورين فيرتفع الالتباس ح
وكذا لا التباس في صورة الاستتار لانه اصل فيرجع الى اقرب المذكورين لانه ايضا اصل
فاذا كان الضارب عمرا واستتر يكون ذلك الاستتار دالا على عوده الى اقرب المذكورين
فلا التباس اما اذا كان الضارب زيدا واستتر لم يعلم انه عايد الى عمرو على ما هو الاصل
فيكون الضارب هو او عايد الى زيد على ما هو المنفي فيكون الضارب هو فلزم الابراز ح

قوله

لانه اذا لم يكن معرفة ولا مشابها لم يحتج الى الفصل وذلك لان تخلل ضمير الفصل بين
المبتدا والخبر يوذن بانه خبر لا نعت مثلا اذا قلت زيد المنطلق جاز ان يتوهم السامع
كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فحين اتى بالفصل تعين كون خبرا لا صفة هكذا ذكروا و
قالوا ولذا سمي فصلا وانت خبير بان هذا انما يمشي فيما اذا كان الخبر معرفة اما اذا كان
نكرة مشابهة نحو زيد افضل منك ومكر اولئك هو يبور وانه هو اضحك وابكى وزيد
هو منطلقا وكان معرفة لكن لم يكن المبتدا خاليا من النواسخ كقوله تعالى ان كان هذا هو الحق
وان الله هو السميع العليم او كان الاول ضميرا كقوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين
ونبئ عبادي انى انا الغفور الرحيم وان ترن انا اقل منك مالا وولدا فلا لامن من الالتباس
اذ النكرة لا تقع صفة للمعرفة والصفة يوافق الموصوف في الاعراب والضمير لا يوصف
ولا يوصف به فكان الالتباس على مقتضى التعليل ان لا تخلل الا بعد ان يكون المبتدا خاليا من
النواسخ سوى افعال القلوب والا ان يكون غير ضمير وان تكون الخبر معرفة مع انهم اجازوه
في غير ذلك كما رايت والاخفش جوز وقوعه بين الحال وصاحبه وعليه قراءة هولاء
بناتي هن اطهر لكم وقد يا كنت متاملا في سبب هذا الجواز ومتالما من الجايز بازوان
كنت على خبرة من كلام الزوزني حيث اجاز عنه بالاتساع لكن لم اكن به راضيا ولم احكم به
حتى اتى الله تعالى الهادي الى كلام صاحب الهادي حيث قال وفايدته التوكيد وجعل
الجزء الثاني خبرا واجبا اذ لولاه لجاز ان يكون المنطلق صفة لزيد ثم قال بعده بسطر هذا
هو الاصل ثم جاء لمجرد التاكيد فيما لا لبس فيه وعد وبعض الامثلة المذكورة فتثبت به عليك و

وشئت منه غلطى وبهذا كما يقال ان اللام فى لنوبنى للحال كما انها لا لما كيد لكن يخلو لمجرد التاكيد
كما فى قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى   ولم تحمل على المعرفة لعدم المشابهة جواب
سوال مقدر كانه قيل لم يثبت بهذه الصيغة فيما اذا كان الخبر معرفة وغير مشابه للمعرفة
حملا على المعرفة فاجاب بانه لم يحمل على المعرفة لعدم المشابهة فلا يقال زيد هو منطلق لان
الخبر ليس بمعرفة ولا لحمل عليها لعدم المشابهة لجواز دخول اللام عليه   مع قوله بانه اسم يعنى
عند بعضهم لا محل له من الاعراب لانه حرف والخليل ايضا قايل بانه لا موضع له من الاعراب
الا انه عنده اسم   كالكاف فى اوليك والتاء فى انت اعلم ان سيبويه والاخفش
والخليل والمازنى على ان الاسم المضمر هو ان واياه ثم اختلفوا بعد ذلك فقال سيبويه ما يتصل
به حرف يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة وقال الخليل والاخفش ما يتصل
بايا اسما اضيف باايها وهو ضعيف لان الضماير لا يضاف وقال قوم من الكوفيين اياى و
اياك واياه اسما بكمالها وهو ضعيف اذ ليس فى الاسماء الظاهرة ولا المضمرة اما يختلف اخره
كافا وهاء وياء   ويسمى بهذا الضمير ضمير الشان وانما سمى به لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا
فى كلام لشان عظيم ووقع فى قلوب الناس والكوفيون يسمونه ضمير عايبه   مثال قوله
ان من يدخل الكنيسة يوما الخ الكنيسة موضع عبادة النصارى والجاذر جمع جوذر
بضم الذال المعجمة وفتحها وهو ولد البقرة الوحشية والظبا جمع ظبى والمراد بهما ههنا من يشبههما
قوله ان من انه على ان ضمير الشان مقدر والتقدير انه وهو المستشهد لانه لو لم يقدر بل اعمل
ان من فى من لبطلت صدارته فلزم التقدير وتدخل هو لانه مثل الشرط ويلق مع هو لانه

جزاءه

جزاءه وكلاهما يجزومان باسم الشرط والمعنى ظ   ولم يجز تقوله منصوبا عن شىء
فلما ثم لا يجوز ان يكون معناه وحذفه منصوبا ضعيف بخلاف المرفوع فانه لا يجوز حذفه
على سبيل الضعف ايضا فخ يصح الاحتراز به   ويسمى له لا التها على معنى زايد على
التاكيد وذلك المعنى جعل ما بعدها فى تاويل المصدر كالشرط فانه يدل على المعنى الزايد
الذى هو الزمان   كقوله فى فتية كسيوف الهند قد علموا الخ الفتية جمع فتى وقوله
كسيوف الهند صفة فتية وباقى تركيبه معلوم من الشرح والمعنى ظ والاستشهاد انه
اعمل ان المخففة فى ضمير الشان المقدر والتقدير انه اعلم ان هذه الضمير يفارق ساير الضماير
من وجوه آ انه لا يحتاج الى تقدم ما يفسره ب انه لا يعطف عليه ح انه لا يوكد د انه
لا يبدل منه والسر فيها انه توضيح والمقصود منه الابهام هكذا فى بعض الشروح الخ لا يجوز
تقديم خبره عليه ع انه لا يشترط عود ضمير من الجملة اليه لانها لما جرت مجرى المفرد من
حيث انها هى المبتدا اذ الكلام ان الخبر المفرد هو المبتدا لم يحتج الى عايد كما لا يحتاج الخبر المفرد
اليه الا انه لا يفسر الا بالجملة   ان الجملة بعده لها محل من الاعراب   انه لا يقوم الظاهر مقامه
ا انه لا يكون الا غايبا   لا انه لا يجوز تثنيته ولا جمعه ثم انه لا يستعمل الا فى موضع يراد منه
التعظيم والتفخيم   وذان الى مثنى المذكر حال الرفع اعلم ان الف ذان وتان وياء ذين
وتين ليسا اعراب البناء بهما وليسا وتثنيتين لذا وتا مل وضع المرفوع المحل ذان وللمنصوب
والمجرور ذين وكذا فى تان وتين فيكون تثنية ذا وتا من المبنيات الا انه عند من
يقول ذان وتان فى الاحوال الثلث وكذا عند من يقول انها صيغ مرتجل واما عند المالكى

فهى معربة لاختلاف الآخر باختلاف العوامل وكذا الكلام فى الموصولات انها ضمير مرتجلة
واما عند المالكى فهى لمشابهتها الحرف من حيث احتياجها الى الغير ولهذا ذهب بعضهم
الى ان الموصول وحده لا موضع له من الاعراب وانما يكون له موضع من الاعراب اذا تمت
بصلة. والمختار ان الموصول وحده له محل من الاعراب بدليل ظهوره فى المعرب من الموصولات
نحو جاءنى ايهم قام ابوه وحد الموصول قال بعض المحققين المختار عندى ان الموصول
لا يحد لانه كلمات قليلة. وليس شان القليل ان يحد اذ لو قال قايل ما احد اسما السته كان
قبيحا وصلة جملة خبرية اختلف فى الصلة. فالجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب
لان الجمل انما يقدر لها اعراب اذا صح وقوع المفرد مقامها وعند بعضهم هى معربة باعراب
الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول وليس لشىء لان الموصولات معارف باتفاق
منهم والجمل لا يقع صفة للمعارف اى صلة الالف واللام بمعنى الذى والتى لا يكون
الاسم فاعل او مفعول اختلف فى هذه اللام فذهب الاخفش والمازنى ومن تابعهما الى انها
حرف وذهب ابن السراج والمزمانى ومن تابعهما الى انها اسم ولكل منهم دلايل اعرضنا
عنها مخافة التطويل وذهب جار الله وتبعه صاحب اللباب الى انها معوضة من الذى
فان قلت اتفقوا على ان اسم الفاعل مع فاعله ليس بكلام ولا جملة فكيف يصح قوله وصلة الالف
واللام لا يكون الاسم فاعل قلت كما انهم اتفقوا على ذلك اتفقوا على ان الاسم الفاعل من الفعل
فى موضعين احدهما الواقع بعد حرف النفى او الف الاستفهام الرافع للظاهر كما مر والآخر
الواقع صلة للالف واللام بمعنى الذى وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة اللام فيكون

الصلة

الصلة جملة. فان قلت قد سلف ان الذى يحكم على محله هو الموصول دون الصلة. وههنا هى المعربة
دونه قلت لما كان الموصول غير قابل للاعراب لاحتياجه الى الصلة وكانت قابلة للاعراب لفظا فاعربت
كما اخر الاعراب عن الاسم الى ما بعده لكونه حرفا واجرى على غير ما يليه فاجعل لهذا الكلام موضحا فى
قرطاسك اذ انه من رموزهم المكنية وكنوزهم المخفية اى الموصولات
الذى الخ اعلم ان وزنه عند البصريين فعل كعم وعند الكوفيين الاسم منه الذال وحدها
وما عداها زايد اما الالف واللام فلتحسين اللفظ كما هو عند البصريين واما الياء
فلانها تحذف عند التثنية بل قد جاء حذفها واسكان الدال فى بعض اللغات
كقوله وبئرى ذو حفرت وذو طويت اوله فان الماء ماء ابى وجدى قال الميدانى
المعنى ان الماء الذى فيه النزاع ماء ابى وجدى اى ورثتها اياه وبئرى اى والبئر المتنازع
فى التى حفرتها وطويتها يقال طوى البناء بالمدر والبئر بالحجر اى بناه به وتركيبه ظ
فى قوله وذو الطاسه بمعنى الذى وايراده بعد ذلك هذا البيت للاستشهاد نظر
لان ذو ههنا ليس بمعنى الذى بل بمعنى التى لانه وقع صفة للبئر وهى مؤنثة فالاولى ان
يقول ومن الموصولات ذو ويستوى فيها المذكر والمؤنث ويستشهد بهذا البيت
لانهم اوردوا هذا البيت للاستواء لا لكون ذو بمعنى الذى والذى اورده لذلك
قوله لا تعجبن للعظم ذو انا عارقه وفيه نظر لجواز كون المرفوع مبتدا وخبرا
الخ واجيب عنه فى بعض الشروح بانه اراد بالجواز كونه للحذف فصيحا وبعدم جوازه
كونه غير فصيح فعلى هذا حذف المرفوع وان كان جايزا فى بعض الصور لكن لا يكون فصيحا

وفيه ما فيه لان عدم كون حذف المبتداء او الخبر فيهما ممنوع لانه ورد به التنزيل وان ثبت
فصبر جميل وعن البيت بانه لا يكاد يصح لان الامام المرزوقي ذكر انه لا يجوز ان يكون
التقدير كالذي كانوا عليه لان مثل عليه لا يجوز حذفه وهو مجرد دعوى والذي يختلج في صدر
هذا الضعيف ان يقال في الجواب عن الاول ان الضمير المرفوع الواقع مبتداء او خبر الا يخ
من ان يكون متصلا او منفصلا والاول بديهي البطلان فتعين الثاني وندعي عدم جواز
حذفه لانه اذا كان منفصلا يقوم بنفسه فيجري مجرى الظاهر فكما انه لا يحذف لا يحذف ويكفي
بعدم حذف المنصوب منفصلا مع كونه فضلة شهيدا للمنصف والذي خالف في هذه المسئلة
من النحويين ابو سعيد ومثل بقولهم من ذا خير منك اي من الذي هو خير منك واحتج
بان طول الكلام حسن الحذف ولا يخفى عدم طوله اذ ليس فيه الا الكلام وعن الثاني انه يحتمل
عود ضمير الفاعل الى كانوا على الذي من وجهين احدهما حذف نون الجمع وجعل كالا تامة
والثاني ان يكون اسم الجنس ويكون كاف التشبيه في موضع الحال اي قوما حال كونهم
متشبهين بالذي كانوا او في موضع الصفة وهو الظهر فان قلت ما يصنع بقوله تعالى ايهم اشد
قلت الجواب عنه ما ذكره الزوزني من ان الحذف لقيام المضاف اليه مقامه وهو منتف
في اخواته وقد صرح المدقق ايضا به وما ذكره ابن يعيش من انه اذا حذف عائده المرفوع
بني لنقص وقد حصل لحذف ما لا حذف من اخواته ومذهب الخليل من انه مرفوع
على الحكاية وتقديره من كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد واي استفهامية ومفعول انزعن
قوله من كل شيعة اي لنأخذن من كل فئة وحاصل هذا الجواب انا لا نسلم ان اي المحذوف

منها ضمير المرفوع موصولة بل هي استفهامية وكذلك تقول في الاخبار عنه بالالف واللام الضاربة
انا زيد اللام مبتداء وضارب صلته والعائد الهاء فيه وهو الذي وضع موضع زيد وانا فاعل وزيد
خبره وانما ابرز الفاعل لان ضاربا فيه جار على اللام لانه صلته واللام لزيد وضارب للمتكلم فيكون
الصفة جارية على غير من هي له لتعذر تصدير الجملة بالذي وتعذر تاخيره اي تاخير الشان
لانه ح يبطل صدارته وايضا يلزم وقوع المفسر قبل المفسر لامتناع وقوع الضمير حالا
وكذا عن التمييز لانهما لا يقعان الا نكرتين كقوله ربما تكرة النفوس الخ البيت لامية ابن ابي الصلت
الفرجة التقصي من الهم وهي بفتح الفاء يستعمل في المعاني وبالضم في الاجسام كالحائط ونحوه
والعقال الحبل الذي يشد به ركبتا الابل يعني رب غم يزول عن قريب قال الشيخ ابو عمرو بن
الحاجب حكم على ما بانها نكرة لدخول رب عليها وحكم على الجملة بانها صفة على قياس نكرة رب و
من الامر اما صفة او حال وله فرجة ايضا صفة اخرى وكحل العقال صفة فرجة والاستشهاد ظ
وقيل ان ما ههنا كافة مسوغة لوقوع الجملة بعد رب مثلها في قولك ربما قام زيد فيكون ما حرفا
ولا يكون فيه استدلال والاول اولى لان ما اذا جعلت كافة كان قوله من الامر واقعا موقع
المفعول تقديره ربما تكرة النفوس شيئا من الامر وحذف الموصوف وابقاء الصفة جارا او مجرورا
في موضعه قليل وعلى التقدير الاول لم يلزم الا حذف العائد وهو كثير والسادس صفة
اعلم ان ما اما اسمية او حرفية اما الاسمية فان ما ذكرنا متنوع كثير اجمع لها بعض المتاخرين
الى ستة وثلثين لكن اصولها الستة المذكورة وزاد بعضهم على الستة الظرفية والمصدرية
والحق ان الظرفية داخلة في المصدرية والمصدرية حرف ظاهرا للمبرد والرماني ولما الحرفية

فاربع نافية وزايدة وكافية ومصدرية عندنا وزاد صاحب الهادي المهملة كقوله تعالى
في اي صورة ما شاء ركبك   وكفى بنا فضلا على من غيرنا ومعناه ظاهر والباء في بنا مزيدة
في المفعول لقولهم كفاك الشيء وفضلا تميز عنه كما في فجرنا الارض عيونا والتقدير كفى حب
النبي ايانا فضلنا والوجه ان يكون فضلا مفعولا لكفى وبنا حال منه اي فضلا كاينا معنا و
الاستشهاد انه وصف من بالمفرد وهو غيرنا وروى غيرنا بالرفع فيكون خبر مبتداء محذوف
ومن جاز ان يكون موصولة وموصوفة والجملة اعني هو غيرنا صلة او صفة وح لا استشهاد فيه
قوله رب من انضجت غيظا صدره النضج بالنار الحرقة اي رب من اوقدت صدره غيظا وقوله
قد تمنى لي الموت الجملة صفة ثانية لمن والاستشهاد على ان وصف بالجملة وهو انضجت وكونها رب
لا يدخل الا على النكرة يدل على ان من ليست موصولة   اي اسماء الافعال اسما بمعنى
امر المخاطب او بمعنى الماضي اعلم ان البحث عن اسماء الافعال من وجوه حدها والدلالة على
اسميتها وفايدة وضعها وموضعها من الاعراب وعلة بنائها اما حدها فعرفها ابن النقل
اصلا اذ معناهما حقيقتهما ان يختلفان وفيه نظر واما الدلالة على اسميتها فلانها يدل على معنى في نفسها
غير مقترن بزمان فان قلت كيف يمنع دلالتها على الزمان وصه يدل على السكوت المقترن
بالزمان ورويد يدل على الامهال المقترن به قلت مسماها لفظ الافعال لا مدلول الافعال
وهي بهذا المعنى لا يدل على الحدث والزمان انما الحدث والزمان مدلول مدلولها لانها
وضعت للدلالة على صيغ الافعال كوضع الاسماء للدلالة على مسمياتها واجاب الشيخ ابن
الحاجب ايضا عنه بان المراد بقولهم مقترن باحد الازمنة الثلثة وغير مقترن ان يكون

ان يكون ذلك في اصل الوضع لا باعتبار استعماله على خلاف الاصل واذا ثبت خروج
هذه الاسماء عن قبيل الفعل ودخولها في قبيل الاسم وجب ان يعتقد انها في اصل وضعها
للمصدر ثم استعملت للزمان على خلاف اصلها كما ان اضطهار با في اصل وضعه مجرد
عن الزمان ثم استعمل للزمان في قولك زيد ضارب غلامه غدا فكما يصح كونه اسما مع
اقترانه باحد الازمنة فكذلك هذا وهذا الجواب اولى مما ذكره الشارح في تعريف
الاسم على ما لا يخفى فان قلت التعريف منقوض باسم الفاعل بمعنى الماضي قلت
قد تحقق ان مفهوم هذه الاسماء لفظ ومفهوم اسم الفاعل ليس كذلك واما فايدة
وضعها فالاختصار والمبالغة اما الاختصار فانها بلفظ واحد مع المذكر والمؤنث والمثنى
والجموع واما المبالغة فان هيهات ابلغ في الدلالة على البعد من بعد وكذلك بابها
واما موضعها من الاعراب ففيه ثلثة مذاهب احدها انه لا موضع لها من الاعراب
لان كل واحد من الافعال التي سميت به لا موضع له من الاعراب فوجب ان يكون الدال
عليها كذلك والثاني انها في موضع النصب على المصدر لان المبنى لما بعد ظهور الاعراب
في لفظه حكم على موضعه فكانك قلت في رويد زيدا ارود زيدا اي اورد ارواد اعلم
صاحب الكتاب قال انما قلت ذلك لان الرفع بالابتداء في امثال الزيدان دفع ضرورة
وانه شيء بعيد عن التحقيق ويحصل كونه مبتداء الا بالاشتراك اللفظي فالحاق شيء
آخر به لا يحسن لانه ما ثبت بخلاف القياس فغيره عليه لا يقال والمذهب الثالث انها في موضع
الرفع بالابتداء لانها اسماء مجردة عن العوامل اللفظية مسندة الى زيد فوجب

الحكم لها في موضع الرفع قياسا على نحو اقائم الزيدان واليه قال الشيخ ابن الحاجب حيث قال
في شرح الكافية وهذا الوجه اوجه لانها اسماء جردت عن العوامل اللفظية فوجب ان الحكم
عليها بالابتدائية والفاعل ساد مسد الخبر كقولك اقائم الزيدان فان قلت الحجة
المذكورة غير شامل لها لانها غير مسندة اليها وغير واقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام
قلت هي من قبيل النوع الثاني من نوعي المبتداء وكونها غير واقعة بعد حرف النفي والف
الاستفهام لا تضر جاعة لكونها عاملة بدون الاعتماد بخلاف الصفة فكونها مشاركة لها
في كونها اسما مجردا عن العوامل اللفظية كاف في وقوعها مبتداء وقد مر هذا الجواب فتذكر
ولقائل ان يقول ان فاعلها غير بارز فكيف يسد مسد الخبر بخلاف الصفة فلا يصح وقوعها مبتداء
كالصفة بل لا يصح الحكم عليها بكونها معربة لانه انما لم يكن كون معنى قام معنى يقوم مانعا من
الاعراب لان يقوم معرب ومعنى اسماء الافعال الفعل المبني فيكون مبنية وان وقعت
مركبة واجاب الحديثي عن الاول بانها لتوغلها في معنى الفعل استغنت فاعلها المستتر عن اظهار الخبر
واما علة بنائها فما كان منها للخبر فلوقوعه موقع الفعل الماضي وما كان منها للامر فلا اشكال
على مذهب البصريين لانه وقع موقع فعل الامر وهو مبني عندهم واما مذهب الكوفيين ففعل
الامر عندهم معرب فالوجه ان يعلل بنائها بما هو وقوعها موقع الجملة لان الجملة غير معربة وهو يصح على
مذهبهم ايضا وعلى هذه العلة يصح ان يكون اف واقعا موقع الفعل وانما اطنبنا في هذا المقام
لانه من مزال الاقدام والله الهادي الى سواء الطريق وبيده ازمة التحقيق كقطام وغلاب
قال في الصحاح غلاب مثل قطام اسم امراة فيقول الشعرى والزهرة الشعرى بكسر الشين

الكوكب

الكوكب الذي يطلع بعد الجوزاء وطلوعه في شدة الحر والزهرة بفتح الهاء نجم كذا في الصحاح وانما بني
لعدم موجب الاعراب وهو التركيب فان قلت ما بال اسماء الاصوات بنيت عند التركيب واسماء
الحروف اعربت ونعني باسماء الحروف نحو الياء فانه اسم والجيم فانه اسم حرف الى غير ذلك قلت الفرق
بينهما ان اسماء حروف التهجي وضعت لمعنى كوضع رجل فاذا لم تركب لم تستحق الاعراب واذا ركب استحقه
واما اسماء الاصوات فانها اذا ركبت لم يقصد بها معنى وانما يقصد بها حكاية الصوت او التصويت للبهائم
فلم يلحق بها التغيير وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه مثل سيبويه وفيه نظر
لانه يوهم ان احد جزئيه حرف وليس كذلك لان الجزء الاول اسم فارسي وويه من الاصوات وقد
مر فتذكر والمراد بالكنايات ههنا الكنايات المبنية الخ احتراز عن الكنايات المعربة مثل
فلان وفلانة ومما كنايتان عن علم ذي عقل وذات عقل والفلان والفلانة ومما كنايتان
عن اعلام غير ما من ومنه ومما كنايتان عن غير مستهجن وقع مفسرا اي مبينا في كلام متكلم
سواء كان هو المتكلم به او غيره مثل ان يقول المتكلم اشتريت هذا الشيء بعشرة دراهم او خمسة
عشر درهما فان عشرة وخمسة عشر وقع مفسرا في كلام متكلم ثم يعبر عنه بلفظ مبهم ويقول بعد
ان كان مفسرا اشتريته بكذا درهما وفائدة ذلك الغرض اما جهل ذلك الشيء المفسر مبهما على المخاطب
كالمخبر عن المائة بكذا او نسيانه او الستر بان معنا كالمخبر عن القدر بالغايط ومن نكت
والمزاح بوطئت ومن او ترك طوله كالمخبر عن خمسة عشر درهما بكذا فعلى هذا اي
تقدير كون المراد بالكنايات ههنا ذكر لا يكون الخ واما عند من فسرها بها الفاظ مبهمة
وضعت لان يعبر بها عن عدد مفسرا وحديث كذلك فلم داخلة فيها لانها لفظ مبهمة يعبر بها عن عدد

اي كنت وذيت كنايتان عن الحديث اعلم ان كل واحد منها لا تستعمل الا مكررا بواو العطف
نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وذلك لانهما مبنيتان لانهما كنايتان عن
لفظ مفرد ويجوز في كل منهما الضم والفتح والكسر واصلهما كيه وذيه فحذفت تاء التانيث وابدلت
لاحدى اليائين تاء فليس تاء كيت وذيت لسكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء   اي مميز
كم الاستفهامية منصوب مفرد وهي منونة تقديرا بخلاف الخبرية فانها مضافة الى مميزها
وقد جاء الجر في كم الاستفهامية نحو بكم رجل مررت وهو عند سيبويه والخليل بحرف
من المحذوف لا باضافة كم وقال الجزولي بالداخل على كم لانها ومميزها كجزء واحد ولجاز الكوفيون
جمع مميز كم الاستفهامية نحو كم لك غلمانا والجواب ان غلمانا حال والمميز محذوف وهو شيئا
اي كم شيئا حصلوا لك مملوكين ويجوز الفصل بين كم الاستفهامية ومميزها بالظرف نحو كم
لك درهما للاتساع   اي ومميز كم الخبرية مفرد ومجموع اعلم انه اذا فصل بين الخبرية
ومميزها بغير الظرف يجب النصب حملا على الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم
لانه لو لم يجز لزم الفصل بغير الظرف وهو ممتنع وان فصل بالظرف فالمختار نصبه
ايضا لان الفصل ينافي عمل الاضافة مع امكان انتصابه حملا على مميز الاستفهامية ويجوز
بقاؤه مجرورا لكنه لو فصل به بين المضاف والمضاف اليه وهو مذهب الكوفيين   اي
ويدخل من في مميزي كم الاستفهامية والخبرية والفرق حينئذ يعرف من المقام ومن هذه
للتبيين قال الحديثي ولو قيل المراد من فيهما مميز الخبرية المفرد والمجموع لكان حسنا
لان سيبويه والخليل وكثيرا لم يجوزوا ادخال من كما مر في مميز الاستفهامية فيكون

وجوزوه

وجوزوه هنا كما مر   وهو كم عمة لك يا جرير وخالة الخ الفدع اعوجاج الرسغ من اليد
او الرجل فتكون منقلب الكف او القدم الى انسيها حلبت عشاري بكسر العين والراء
مضافا الى ياء المتكلم جمع عشراء بضم العين وفتح الشين المعجمة على وزن علماء وهي
الناقة التي اتى عليها من يوم نتاجها الحمل عشرة اشهر ثم يزال ذلك اسمها حتى تضع
والفرزدق استخف بالجرير لان معناه خالاتك وعماتك كن من خدمي ورعاة ابلي
وكنت استنكف ان تحلبن ابلي وتخدمني لخستهن وقوله علي كرهي على كره مني كما يقال
باع على القاضي داري وعن بعضهم ان على ههنا بمنزلة وفدعاء صفة لقوله وخالة والباقي
مذكور في الشرح   كقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات ساغ لي الشراب يسوغ سوغا اي سهل مدخله في الحلق واغص من الغصص
بالفتح مصدر قولك غصصت يا رجل تغص من باب علم وهو بقاء الطعام او الشراب
في الحلق والفرات العذب والمعالي يروى البيت عن ابي عمرو بالماء الحميم وهو الماء الحار
والبارد وهو المراد هنا وقصته هذا البيت انه قتل لهذا الشاعر قريب فصار من الغم
والغصة بحيث لا يجري شيء في حلقه فتمكن من قصاص قريبه فقتل قاتله فزال عنه الغم فانشد
هذا البيت وتركيبها والاستشهاد الحذف المضاف اليه لقبل ولم ينوه ولذلك
اعرابه   انها مذكورة بتمامها في الصورة الاولى فاعرفت. فان قلت ما بال
حيث واذ واذا امثالها مبنية مع انها مذكورة بتمامها قلت انها وان اضيفت الى الجملة التي
بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة لانها مضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه

محذوف كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا آخره كانه كالشهاب ساطعا كانه جبل
حيث بمعنى مكان فقال حيث سهيل بمعنى مكان ويروى برفع سهيل على انه مبتدا محذوف
الخبر اي حيث سهيل موجود فحذف له لدلالة الحال عليه وهي طالعا وح الاضافة يبرر به
بعضهم لزوال علة البناء اعني الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه وفي حيث
ست لغات الياء مع الحركات الثلث والواو معها ويروى في البيت من الرواية
البصرية فتح منصولا واحدا هو طالعا ونجما بدل ويضيء وساطعا صفات نجما وحيث
ظرف ترى وبعضهم على انه مفعول به لترى وعلى رواية الرفع طالعا على ما مر والاستشهاد
ظ اي لظرف المكان او الوقت ظاهر كلام سيبويه ان اذا المفاجاة ظرف زمان حاضر
واليه اشار الشارح بقوله او للوقت والعامل فيها الفعل المقدر وهو فاجأت وقال
الجرمي تقدير فاجأت اولى من جعل اذا بمعنى فاجأت ويمتنع لظهاره استغناء بقوة ما في
اذا او في الكلام من الدلالة عليه فتكون الفاء لعطف الجملة على الجملة واذا مفعولا به لفاجأت
فكانك قلت خرجت ففاجأت زمان زيد قائم لا ظرفا له كما شعر به قول الحاجبي فانه
قال يلزم وقوع المبتدا بعد اذا التي للمفاجاة وهي ظرف معمول لما دل عليه من معنى فاجأت هذا
كلامه وقال المبرد وعليه اكثر المتأخرين هي ظرف مكان ولا يجوز على هذا القول اضافتها الى الجملة
الاسمية لان ظروف المكان لا يضاف الى الجمل الا حيث فح لا بد من ان يذكر بعدها جملة نحو
خرجت فاذا زيد قائم او اسم مفرد بعده حال نحو خرجت فاذا زيد قائما فعلى الاول اذا
ظرف مكان لغو والعامل فيه الخبر وهو قائم كما يقول في الدار زيد قائم اي خرجت فبحضرتي زيد

قايم

زيد قائم وقال الاندلسي وان نصبت رفعت قائما على انه خبر المبتدا والفيت اذا كما
يلغى الظرف في نحو في الدار زيد قائم وعلى الثاني اذا هو الخبر لان ظرف المكان يقع خبرا عن الجثة
وقائما حال من الضمير في الظرف والعامل في الحال ما في الظرف من معنى الفعل وفي اذا الفعل
الدال عليه اذا وهو فاجأت وعن الاخفش وابن بري ان اذا المفاجاة حرف دال على
المفاجاة وهكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فانه لم اجد الى ترتيبه ولم ادرج فضل التفحص
في تحديده اعلم انه لو قال فيمتنع المبتدا بعد ما قال الخ قلت لزوم المبتدا بعد اذا المفاجاة
انما هو للفرق بينها وبين الشرطية وهذا الفرق كما يحصل بالمبتدا الاصطلاحي يحصل بالمبتدا
الاصلي وهو عمرو المنصوب فان قوله واذا عمرو القربة وان كان منصوبا في الحال الا انه كان
في الاصل مرفوعا فتامل وعليه قول الشاعر فبينما العسر الخ اوله استقدر الله خيرا وارضين
به اي اطلب منه تقدير الخير وضميره للتقدير والزمان مضاف الى هذه الجملة اي لفظ الزمان
المقدر مضاف الى هذه الجملة والتقدير فبين زمان العسر موجود فحذف الزمان لقيام القرينة
عليه وهي غلبة اضافة الازمنة الى الجملة دون الامكنة فيتبادر الفهم في كل مضاف الى الجملة
الى الزمان لانه ليس مضافا الى دارت فيمتنع الخ اي كون العامل فيه اذ دارت لان
اذ ليس مضافا الى دارت الخ الى دارت هذا عند من جعلها للمكان لان ظروف المكان
لا يضاف الى الجمل الا حيث كما مر فيجوز ان يعمل ما بعدها فيها وما عند من جعلها للزمان فلا يعمل
دارت لا في اذ ولا في بين لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله بل العامل في اذ
خبر العسر المحذوف العامل في بين لان اذ ليست بمكانه حتى يلزم عمل واحد في ظرفي مكان

واعلم انه لا يقع بعد اذ المكانية الا الفعل الماضي بالاستقراء وقد يجيء للتعليل كقوله
تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم وقيل تقديره بعد اذ فحذف المضاف وقيل انها تجعل
زايدة في مثل قولنا بينا زيد قايم اذ اقبل عمرو ورد بان الاصمعي لا يرى الا طرحها في
جواب بينا وبينما   لكون المعنى مبنيا عليه وذلك لانه لا يمكن ان تخبر عن الزمان
الا بالزمان فان مذ مبتداء بمعنى اول المدة وما بعده مصدر او في تاويله ولا تخبر عن
الزمان بالمصدر وان جاز عكسه وانما حذف الزمان للعلم به ودلالة الفعل عليه
وهو ضعيف لان المعنى لا يساعد الا جعل مذ ومنذ مبتداء لان معنى ما رايته مذ يوم
الجمعة اول المدة يوم الجمعة وما رايته مذ يومان جميع المدة يومان ولا شك ان
المقدم هو المبتداء ههنا فكذلك ما كان بمعناه   لانه نكرة غير مخصصة بوجه فان قلت
اليس يتقدم الخبر الظرف مصححا لوقوع النكرة مبتداء قلت نعم لان الظرف انما يكون
انما يكون مصححا اذا كان ظرفا له وجميع المدة في قولك جميع المدة يومان ليس ظرفا
ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زايدا عليه وليس كذلك اذ ليس المعنى في جميع مدة انتفاء
الروية يومان بل المراد انه هو هذا مذهب البصريين وللكوفيين فيه قولان [illegible]
احدهما انهم يجعلون منذ مركبة من من وذو الطائية التي بمعنى الذي فاذا قلت ما رايته
منذ يومان فاصله عندهم ما رايته من ذو هو يومان اي من الزمان الذي هو يومان
فحذفوا هو وواو ذو اجتزاء بالضمة وضموا الميم اتباعا فصار منذ والذي حملهم على ذلك
كسرهم منذ في بعض اللغات فعلى هذا يكون يومان خبر المبتداء الثاني ان تقديره ما رايته

من اذ معنى يومان فحذف الفعل وهمزة اذ ولا يخفى ركاكة هذين القولين   لانه ضعيف
لان المعنى لا يساعد ذلك وذلك لانها ضعفت بخروج الجواب كانه لما قال ما رايت زيدا
قيل له ما امد انتفاء رويته فقال يومان فكما ان الجملة المسئول بها لا موضع لها من الاعراب
فكذلك جوابها قال صاحب الهادي قال غير السيرافي لا موضع لها من الاعراب لان الجملة اذا
وقعت حالا جاز تقديمها على العامل فيها واستعمالها وحدها ويكون فيها الواو والعايد وهذه
ليست كذلك وسوط واذا قلت ما رايته يومين كان جملة واحدة   لكن نصبت
العرب غدوة بلدن خاصة الغدوة بضم الغين ما بين صلوة الغداة وطلوع الشمس
قال المالكي النصب على التمييز او على انه خبر كان المحذوف وقال ابن الحاجب النصب
ضعيف لان غدوة مضاف اليه لكن كانه يتوهم ان نونها تنوين فلم يجر الاضافة ونصبت
نحو رطل زيتا وهذا يدل على انها ليس تمييز بل نصبت تشبيها به وقال الرضي اعلم ان نصب
غدوة بعد لدن ليس من مقتضى القياس المذكور بل مع كثرة استعمال لدن مع غدوة
واختصاصها بالبناء من بين ساير الظروف لعدم ظهور الفتحة فيها لانك اذا قلت ما رايته
قط فمعناه ما رايته في الزمان الماضي وكذلك عوض وفي قوله من بين ساير الظروف
نظر   او لتضمنها لام الاستغراق لدلالتها على استغراق زمان الماضي والمستقبل
واما المعرف بلام التعريف فاللام فيه اما للتعريف الجنسي اي للاشارة الى نفس
الحقيقة من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد نحو اهلك الناس الدينار والدرهم
اي حقيقة الدينار والدرهم ومنه الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة

لفظ موضوع مفرد لان التعريف لماهيته واما التعريف الاستغراق الجنس اى للاشارة الى الحقيقة
فى ضمن جميع الافراد لا الحقيقة من حيث هى هى ولا من حيث ضمن بعض الافراد
بحصة
بل فى ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذى شرطه دخول المستثنى فى المستثنى منه لو سكت
عن ذكره كقوله تعالى ان الانسان لفى خسر الا الذين امنوا واما للعهد الخارجى اى للاشارة
الى حصة معينة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او
جماعة تقول عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية
او للعهد الذهنى اى للاشارة الى فرد موجود من الحقيقة غير معين باعتبار كونه معهودا فى الذهن
وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة وذلك عند قيام قرينة على ان القصد ليس الى نفس
الحقيقة وذلك عند قيام قرينة على ان القصد ليس الى نفس الحقيقة من حيث هى هى بل من حيث
الوجود لا من حيث وجودها فى ضمن جميع الافراد بل بعضها كقولك ادخل السوق فان قولك
ادخل فيه قرينة دالة على ما ذكرناه على هذا التعريف فى المعنى كالنكرة لانه ليس لشىء بعينه ولهذا
عومل معاملتها كثيرا كالوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبنى وفى التنزيل كمثل الحمار
يحمل اسفارا وانما حملها على الحكم بكونه معرفة كون احكام المعارف جارية عليه من وقوعه
مبتدا وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها الى غير ذلك والحاصل ان اسم الجنس المعرف
باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت هى عليه من الافراد وهو تعريف
الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما عليها مع ملاحظة الافراد كلها وهو الاستغراق
ومثله كل مضاف الى نكرة واما على حصة معينة منها واحدا كان او اثنين او جماعة وهو العهد

وهو العهد الخارجى ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهنى ومثله
النكرة واذا عرفت هذا ففى قوله اذا كان سوق معهودة بينك وبين مخاطبك نظر لانه قد
تقرر فى علم المعانى انه انما قال للعهد الذهنى ادخل السوق حيث لا عهد فى الخارج والا لم يبق
فرق بين العهدين   اعلم ان فيه نظرا اى فى قولنا فان انت وضع للمخاطب مع كونه معينا
لا للغيبة وهذا الاعتراض يرد على اسماء الاشارة ايضا وحاصل الجواب ان لفظ انا وهذا
مثلا وان كان مفهومها التى وضعت هى له ليس شخصا لكن التشخص انما هو بحسب الخارج لا بالنظر
الى مفهوم اللفظ واورد عليه الحديثى نقضا بانه قال قلت فعلى ما ذكر يكون رجل مثل انا اى يصح
لهذا ان الاعتبار ان ايضا اى اعتباره انه كلى باعتبار مفهومه واعتبار انه جزئى اذا قصد به شخص
معين   والمضاف الى احدها مع تحت المضاف اليه يعنى ان المضاف الى المضمر المتكلم اعرف من
العلم والحاصل ان الترتيب هكذا المضمر ثم ما اضيف اليه ثم العلم ثم ما اضيف اليه وهكذا الى
الاخر   فالواحد والاثنان عدد لوقوعهما جوابا لكم قلت لفظ الاحاد لعل خرجهما لانهما ليسا
افراد جنس بل هما فرد او فردين منه ولذا قال المص فى شرحه للمفصل الواحد والاثنان
ليس بعدد وانما ذكرهما لاحتياج اليهما فيما بعد العشرة   مع كونه موضوعا لكمية احاد الاشياء
قيل عليه البحث فى لفظ الاعداد لانها هى التى وضعت لكمية احاد الاشياء فلا ينتقض بالذراع لان
الحد لا يصدق على لفظ الذراع وان اريد مفهومه فهو خارج عن البحث   الا اثنى عشر واثنتى عشرة
فانه معرب اى الجزء الاول وذلك لان الالف والياء فى نفسها اعراب فلم يمكن بناؤهما مع قيام الاعراب
وبيانه ان اثنى عشر اعرب من بين هذه العقود للدلالة على ان اصل الباب الاعراب وليس

يجب ان يعلل لاختصاصهم هذا بالاعراب من بين الجميع كما لا يجب ان يعلل لتصحيحهم القود والقصوى
دون الباب والعليا وذلك لان الغرض الدلالة على الاصل فيجب ان يعرب واحد من الباب و
لو اعرب خمسة عشر وتسعة عشر لكان هذا السوال قائما فلا يجب التعليل في امثال هذا واما الاسم الثاني
فانما بني لانه عاقب النون في اثنين وقام مقامها ولم يبن على الكسرة وان كان حركة النون اياها
لتكون كاخواتها   ونحو ثلثة اشياء عند الخليل وسيبويه اعلم ان ظاهر لفظ الاشياء يقتضي ان يكون
جمع شيء لان فعلا اذا كان معتل العين يجمع في القلة على افعال نحو شيخ واشياخ لكنه لو كان كذلك
لكان مصروفا لما ان هذا الوزن منصرف ابدا وقد جاء غير مصروف نحو قوله تعالى ولا تسئلوا عن
اشياء ان تبد لكم تسؤكم فذهب الخليل وسيبويه الى ان الهمزة للتانيث وان الكلمة اسم مفرد
يراد به الجمع نحو قصباء والحلفاء والطرفاء فانها اسم الجمع وليس بتكسير واصله شيئاء على فعلاء
نقلت الى لفعاء استثقالا لتقارب الهمزتين في الآخر فالهمزة الاولى في اشياء لام الفعل
والثانية زائدة للتانيث وكذلك لم ينصرف وذهب الاخفش الى ان الاصل شيئاء على افعلاء فحذفت
الهمزة المتوسطة لاجتماع فتحت الياء لمجاورة الالف فوزن الكلمة افعاء وهي ايضا غير معروفة وذهب
الكسائي الى ان افعال بمنزلة اشياخ الا انهم لا يجمعوها على اشياوات اشبهت ما وحده فعلاء فلم
يصرف والحاصل ان اشياء تمييز مما دون العشرة لانه اما جمع او اسم جمع   لعدم فعل فوق
العشرة يعني انه يعبر عددا مثل عددا اي لان اسم الفاعل الذي بتلك الصيغة لا بد له من فعل يكون مشتقا منه
كما ان الثاني من ثنيتهم والثالث من ثلثتهم ولم يوجد بعد العشرة فعل بمعنى جعلتهم احد عشر فلذلك
لا يجاوز العشرة   وهو اسم الفاعل من تكسيرها بالتخفيف قال في الصحاح ثلثت القوم اثلثهم بالكسر

اذا كنت

اذا كنت ثالثهم او كملتهم ثلثة بنفسك ومضارع ثلثة من تلك الافعال يفتح عينها وهي ربع وسبع وعشر في
البواقي   ونقول حادي عشر احد عشر اعلم ان المركب الاول مضاف الى المركب الثاني فلم يعد اربعة
اسماء اسما واحدا وكما اشترطنا بني مبنيا والاضافة بهذا المعنى اي باعتبار حالة معنوية مطلقا اي
سواء كان مما دون العشرة كثالث ثلثة او مما فوقها وسواء قيل حادي عشر احد عشر او حادي
احد عشر فان المركب الاول مضاف الى الثاني كاسمه الان ولفظ حادي معرب مضاف الى
المركب وانما قلنا ان هذه الاضافة معنوية لان المضاف في هذا المعنى من واحد وبعض اي
احد ثلثة وبعض ثلثة فلم يجز اعماله كما لا يجوز اعمال واحد لانه ليس ماخوذا من فعل عامل بخلاف
الاحاد باعتبار التصيير فان اضافته لفظية اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال كقولك هذا رابع
ثلثة الآن او غدا اما اذا كان بمعنى الماضي كقولك رابع ثلثة امس فالاضافة فيه ايضا معنوية
وان شئت حادي عشر احد عشر اجاز بعضهم في حادي عشر احد عشر وجها آخر غير ما ذكر وهو ان يقال
حادي عشر بحذف الاسم الثاني من الاول والاول من الثاني فيبقى لفظه كلفظ المركب الاول لكن
الاول معرب مضاف الى الثاني قال المالكي فيعرب المضاف لذهاب التركيب المقتضي لبنائه ولم يزج
مع الثاني ويبقى المضاف اليه مبنيا لبقاء علة بنائه وهو تضمن الحرف ويجوز ان لا يضاف
وقال الشيخ ابن الحاجب هما مبنيان للمزج واقامة عشر الباقية مقام المحذوف واما اذا كان المحذوف
هو المركب الاخير كما هو عند البعض فالظاهر ان مبنيان كما كانا بلا خلاف ثم اعلم ان العدد موضوع
على الوقف فتقول واحد اثنان كاسماء حروف التهجي اذا عددت لان المعاني المقتضية للاعراب
مفقودة بخلاف ما اذا قلت هذا واحد وكاف والهمزة في احدى واحدى منقلبة عن واو

ولا يستعمل المهموز الآتي الا في الاعداد المركبة ولحادي مقلوب واحد ووزنه عالف وفي تعريف الاعداد
ما دون العشرة والمائة والالف بالاضافة وما فوق العشرة بالالف واللام كما تقول الاحد عشر درهما
وهي الياء والالف المقصورة الخ اختلفوا في تسمية علامة التانيث تاء او هاء فالبصرية على الاول
والكوفية على الثاني وقيل ان اصطلاح البصرية اولا لانهم اعتبروا الوصل وهو الوصل لا الوقف
والزمخشري اعتبر الياء في معنى من علامات التانيث ورد بان التانيث مستفاد من الصيغة
لا من الياء وفعلى بفتح الفاء والعين كاجلى بالجيم اسم موضوع قال الجوهري هو موضع لم
معروف وفعلى بضم الفاء وفتح العين كشعبى بالشين المعجمة والعين المهملة وهو موضع
وفعلى بكسر الفاء وسكون العين كذفلى في الصحاح الذفلى نبت مرحدا الكون واحدا وجمعا بنون فمن
جعل الالف للالحاق نونه في النكرة ومن جعلها للتانيث لم ينونه بخلاف الاخرين فانها للاختصاص
بالمؤنث بل قد يكون للالحاق كارطى وعلقى لقولهم ارطاة وعلقاة ومعزى ودفرى فيمن صرف
ونفساء وهي المراة التي وضعت حملها   وعاشوراء وهو اليوم العاشر من محرم
وغير ذلك كسيراء بكسر الفاء وفتح العين وسابياء على وزن فاعلاء بكسر العين وعقرباء
ولصقاء وزمكان بكسر الفاء والعين وتشديد اللام وبراكاء وبروكاء كلاهما بفتح الفاء
وكل عضو زوج الانادر باطل لكونه معطوفا على عين اعلم انهم ذكروا ان كل ما كان من اعضاء البدن
زوجا فهو مؤنث كاليدين والعينين والرجلين الا الحاجب والجنب والخد وكل ما كان واحدا فهو
مذكر الا الطحال والكبد والكرش   وغير ذلك كالضرس والخال والجزء واسقاط الناء من عدده
اذا لم يلتبس كما اذا سمي امراة بزيد فانه ح يقال حضرت القاضي زيد لدفع الالتباس   وكقوله

لقد ولد الاخيطل ام سوء البيت بجرير وآخره على باب استها صلب وشام الاخيطل شخص من
نصارى الموصل صلب جمع صليب للنصارى وشام اي خال يعني ولدت الاخيطل امراة على باب
استها علامات يعني انا عارف بذلك الموضع الاخيطل مفعولا ولدوام سوء فاعله صلب مبتداء
وشام معطوف عليه وخبره هو الجار والمجرور المتقدم والجملة صفة ام سوء والاستشهاد
على انه ترك الحاق العلامة بولد لوقوع الفصل بينه وبين فاعله بالمفعول وذكر في لب ان
ام سوء مفعول لفاعل ولد وهو من قبيل واسروا النجوى الذين ظلموا قوله والذي يدل مبتداء
وقوله قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي خبره وقوله المؤنث الذي ذكرناه خبر ان في قوله على
المراد والمؤنث الذي ذكره هو المؤنث اللفظي قوله واعلم انه يلزم من قوله وهو قوله
اذا اسند الفعل الى ضمير غير الحقيقي وجب الحاق العلامة واذا اسند الى الظاهر جاز وقوله ان
يجب فاعل يلزم وقوله ان يقال فاعل يجب واجاب عنه الشيخ ابن الحاجب بان تانيث اسماء
العلامة كطلحة مستغنى عنه فانه لا يعتبر لفظها فلا يؤنث مسندها ولا عدد تمييزها بل يعتبر معناها
لانها نقلت عن معانيها الاول الى مدلولات اخر فاعتبر فيها مدلولاتها الثانية التي هي المقصودة
منها فاعتبار تانيثها يوهم اعتبار مدلولاتها الاول فيختل المعنى قوله وانما لم يعتد بالتانيث
الحقيقي في لزوم تانيث الفعل يعني لم يعتبر والزوم تانيث الفعل في المؤنث الحقيقي نحو
بنات مثلا فاجاب بقوله اجراء للباب جمع غير المذكر السالم مجرى واحدا   ولم يفعل بالعكس
لترجح اعتبار التانيث بحسب اللفظ على اعتبار التانيث بحسب المعنى اي فان قيل لم يلتزموا
تانيث الفعل في المؤنث غير الحقيقي كما في المؤنث الحقيقي اجراء للباب الجمع مجرى واحدا قلنا

لترجيح اعتبار التانيث بحسب اللفظ اى التانيث غير الحقيقى كرجال على اعتبار التانيث بحسب المعنى
اى على اعتبار التانيث الحقيقى كزينبات فحمل التانيث على غير الحقيقى يكون اولى لان حمل
المرجح على المرجح عليه يكون اولى واليق وانما قلنا ان اعتبار التانيث غير الحقيقى مرجح على
اعتبار الحقيقى لان الاول اقرب الى المذكر من الثانى وسوط وحكم ظاهر التثنية حكم
المفرد فى الحقيقى وغيره لمماثلته سهاوى العدالة والعرب الى الرسول صلى الله عليه وسلم
وكونهما كونين مضبطين   ولم يذكر المص هذه الانواع وهى الاسم الصحيح والملحق به والمعتل
بالالام   تقول ملهيان اى لطى وهو اللهو   تقول اعشيان فى اعشى وهو الذى لا يبصر بالليل
تقول فى قراء ان القراء بضم القاف وتشديد الراء جمع قار ويجوز ان يكون مبالغة ويجوز
ان يكون قراء بضم القاف ايضا مبالغة للقارى بمعنى العابد من يقرا اى ينسك والجمع قراء
وون وفتح القاف غير مذكور فى الصحاح   فى صحراء صحراوان ذكر صاحب المظهر ان اصل
حمراء بالالف المقصورة للتانيث وزيد بعدها الف لمد الصوت ثم اوثرت الف التانيث عن الف
مد الصوت ليكون علامة التانيث فى آخر الكلمة ثم ابدلت الف التانيث همزة لحركة الالف
مقصودة بحروف مفرده اى بالحروف التى تكون فى مفرد ذلك الجمع   لعدم حروف
مفردها اذ المفرد زيد وعمرو وبكر او رجل عند الاخرين وحرو الاولى ان يقول لان حروف المفرد
لا تبقى لان الصيغة لا تبقى فى جميع جمع التكسير بل تتغير اما لفظا او تقديرا اللهم الا ان يكون مراده
اخراج المصحح وهو بعيد عن الصواب لان جمع جمع التكسير كثيرا غير معلوم والقا الظاهر هذا الحد
غير مخصوص بجمع التكسير فلا يصح اخراج المصحح   ولقائل ان يقول ان قوله مقصوده زائدة

الخ قلنا هذا اذا كان لحروف مفرده متعلقا بدل اما اذا لم يتعلق به فلا تم نفيا ذاتها بل جئ بها
لتعلق بها قوله لحروف مفرده والدليل على انه متعلق بما ذكرنا كونه بالباء فانه لا يقال دل به
بل عليه فعلى هذا لا يكون قوله اعلم ان الاولى اولى او نقول قوله مقصوده احترازا عن نحو
رجال علما كما صرح به الحديثى حيث قال انما قال مقصوده لئلا يتوهم دخول رجال ونحوه
اذا جعل علما   لان النفر ليس بجمع ليس على ما ينبغى لان المقصود اثبات عدم كون الحد صادقا
عليه وذلك انما يكون بانتفاء قيد من قيوده لا بانتفاء المحدود لانه من المعلوم انه اذا انتفى المحدود
ينتفى الحد فالاولى ان نقول لانها وان كان لها احاد كتمرة وراكب الا انها ليست
بالتكسير كما لا يقال رجال علما بل بالوضع   ولو اراد ان يقال عندى خمسة ارطال تمرا
يصح لو كان جمعا لم يصح تمييزا اذ ليس المراد الا بيان الجنس لا بيان النوع   بان لا يكون
بعض افراده ماشيا وبعضه ذا فا بمعنى لا الجمع الضرب نظرا الى معانيه المختلفة فان معناه
المعروف الدق وبمعنى السير فلا يقال ضاربون بان يكون بعض افراده ماشيا وبعضها
غير ماشى   اعلم ان الاسم الذى يراد جمعه هذا الجمع اما اسم او صفة الاولى ان يقول ان
اللفظ الذى يراد جمعه الخ لئلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره   وكذلك القول فى مفعال
ومفعيل كمكثار لكثير الكلام ومنطيق للبليغ ومنه فعال بفتح الفاء نحو حصان ورزان ومفعل
بكسر الميم نحو مدعس ومطعن فان المذكر والمؤنث فيها مستويان وذلك لانها امثلة عدل بها
عن اسم الفاعل للمبالغة والكسرة فلم تجر على افعالها فى الحدوث فصارت كالمنسوب نحو دارع
ولابن وتامر فكما ان المنسوب لم يلحقه الها لعدم كونه جاريا على الفعل فكذا هذا   وفرقة

وضحكة. قال في الصحاح الفرق بالتحريك الخوف وقد فرق بالكسر يقول فرقت منك
ولا تقول فرقتك وامراة فروقة ورجل فروقة ايضا ولا جمع له ورجل ضحكة على وزن
همزة اي كثير الضحك وضحكة بالتسكين الذي يضحك منه وكذلك المراة   وهو ان يقال
ان الارض والسنة والاوز الخ السنة واحدة السنين واذا جمعت بالواو والنون كسرت
السين وبعضهم يقول بالضم والاوزون جمع الاوز وهو البط الماني والحرة هي ارض
بها حجارة سود وقد يقال احرون ايضا كانه جمع احرة وقلون بضم القاف جمع قلة ايضا
بضم القاف وهي خشبة بقدر اصبع يضرب بخشبة فتثب عن موضعها وهو لعبة الصبيان
وثبون لغون بالغين وهي جمع لغة وثبون ناجع ثبة بضم الثاء وتخفيف الباء وهي الجماعة
بل عوض عن تاء التانيث المقدرة كما في ارض وذلك لان الارض اسم مؤنث
والاصل ان يدخل المؤنث علم التانيث للفرق بينه وبين المذكر فكان تاء التانيث
بها مراده محذوفة فعوض عنها بهذا الجمع ومحو ارادة لتدخل ضرب من التغير تنبيها على انه
حقه التكسير وليعلوا به ان سبيله الجمع بالتاء ان يفتح راءه   اوعن الاعلال والادغام
كما في سنة وحرة اما الاعلال ففي سنة لان الاصل سنوة او سنهة وكذلك قلون لان
الاصل قلو وثبون لان الاصل ثبي واما الادغام ففي حرة لانه لما كان مضاعفا اشبه عينه
وهو حرفا واحدا فصار كالمحذوف لامه وقيل انه لم يجمع جمع السلامة بل يغير عن حاله
بان زيد في اوله همزة وقيل احرة وكذا في اوزون وفي قوله اوعن اعلال والادغام
تسامح لان الادغام ايضا عندهم اعلال   وهو غاية المسامحة من يسمع بالضم

والجيم

والجيم اذا فتح   نحو حامان وسرادقات اعلم انه لا يجوز جمع المذكر الخالي من تاء التانيث
بالالف والتاء لانه ان قصدنا به جمع التكسير لحصله وقد شذ من ذلك كل اسم مفرد
منكر لم يستعمل جمع تكسيره الا نادرا فانه جمع بالالف والتاء نحو حمامات بالتخفيف قال
الجوهري الحمام عند العرب ذوات الاطواق من نحو الفواخت والقماري وساق
حر والقطا والوراشين واشباه ذلك يقع على المذكر والانثى لان الهاء انما دخلت على
الذكر والانثى لانه واحد من جنس لا للتانيث وعند العامة انها الدواجن وكان الكسائي
يقول الحمام هو البري واليمام هو الذي يالف البيوت ويدجن فيها وجمع الحمامة حمامات
وحمائم وربما قالوا احمام للواحد ويحتمل ان يقرا بالتشديد لان الجوهري قال والحمام بالتشديد
واحد الحمامات المبنية وسرادقات جمع السرادق وهو الذي يمد فوق صحن الدار وكل
بيت من كرسف فهو سرادق كذا في الصحاح ومن ذلك سجلات وسبطرات وشبابات
ورماقات وشوالات وذوات القعدة وذوات الحجة والمحرمات ورجبات
ومن فعل فعيل الخ وقد يجيء على فعل مثل ومن قلنا بم كل ممزق وعلى فعال
مثل سلام وكلام وهو اسم مصدر كنسيان   كقوله امن رسم دار مربع ومصيف
البيت للحطيئة. واوله لعينيك ماء الشئون وكيف رسم الدار اثرها والمراد من الربع
والمصيف مطر الربيع والصيف والشؤون جمع الشان وهي مواصل قبايل الراس
وملتقاها ومنها تجيء الدموع قال ابن السكيت الشانان عرقان يحدران من الراس
الى الحاجبين ثم الى العينين كذا في الصحاح والوكيف من كف البيت وكفا اي قطر والمعنى

امن ان رسم دار امربع وعيف ذلك الما، الذى نظر من عينيك وهو متعلق بالمحذوف
فى محل الرفع خبر فاعل وهو المستشهد وقوله من رسم دار متعلق بلعينك وهو متعلق بالمحذوف
فى محل الرفع خبر وكيف وهو من ما، الشؤون متعلق بمحذوف فى محل النصب حال من كيف و
تحتمل ان يكون منقانا بو كف وقد جاء فى الشعر ضعيف النكاية ايصال العقل والجراحة الى
الاعداء لحال يظن يراخى للاجل اى يوخر الاجل ويطول العمر قوله ضعيف خبر مبتدأ محذوف
اى هو ضعيف والنكاية مصدر والاعداء مفعول به وهو المستشهد والفرار ويراخى الاجل
منصولا لحال الامانة لكواسهت فهو مسهب الخ اسهب الرجل بالسين المهملة اذا اكثر من كلام
احصن الرجل تزوج الخ الرجل اى اظن اعشب المكان اى صار ذا عشب او كلا، اوراس المكان اى
احزو رفه بعد الادراك الخ الغلام اذا ارتفع اعنى الاعتماد على المبتدأ الخ وزاد
بعضهم الموصول نحو مررت بالضارب زيدا كيف الكتاب الحافظو عورة العشيرة
الخ العشيرة القبيلة هو النطف بفتح النون النلطخ بالعيب يقال هو اهل الريب والنطف وقد
نطف الرجل بالكسر اذا اتهم بريبة ويروى وكف مكان نطف وهو العيب يقال ليس عليك
فى هذا وكف اى منقصة وعيب والجوهرى اورد البيت فى باب الفاء فى فصل الواو وذكره فقط
والاستشهاد حذف النون من الحافظو مع انه لم يضف ولقائل ان يقول لانم انه
لحرج بهذا القيد افعل التفضيل الخ قال الطيبى وينبغى ان يذكر قيد لحرج اسم التفضيل المشتق
من الفعل اللازم فيزاد فى آخر حد الصفة المشبهة بلا زيادة على غيره لكن لاحاجة الى ذكره لانه ظ
معلوم لكل احد فكانه مذكور فقال قوم انها لاتصح لاستلزامها اضافة الشئ الى نفسه اعلم ان

المانع هو باب شاذ وسنده كونه اضافة الشئ الى نفسه وذكر ان مراده منه ان اصل حسن
وجهه بالرفع لان المعنى عليه والاصل فى علة الرفع لان فعله يرفع واضافة الشئ الى فاعله اضافة
الوجه الى الوجه بوول اليه واجيب بان الاصل فى الحسن لانها للثبوت كما مر فيكون
من اضافة عام الى خاص لان الحسن ولئن سلم ان اصله الرفع فانما اضيف بعد ان اخرج
الوجه عن كونه فاعلا بان نصب تشبيها بغلامه فى زيد ضارب غلامه ثم اضيف فلا يكون
من اضافة الشئ الى نفسه وقيل ان الحسن ليس هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذى له الوجه
لان جواز هذه المسائل فى الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسمى الفاعل والمفعول
فجوازها بطريق الاولى اعلم ان الصفة المشبهة لمطلق اسم الفاعل لازما كان او غيره ومشابهة
العام لا تستلزم مشابهة الخاص حتى يحكم بجواز المسائل فى اللازم منهما بالاولوية وان
اريد بالجواز فيهما الجواز فى المطلق فممنوع كما لا يخفى وانما قيد اسمى الفاعل والمفعول
بغير المتعديين اعلم ان اسم الفاعل المتعدى واسم المفعول المتعدى الى اكثر من احد
لا يضافان الا الى المفعول فاذا قيل هذا ضارب زيدا ومعطى زيد لم يكن زيد الا منصوبا
لان الاضافة الى الفاعل على خلاف الاصل لان المضاف ينبغى ان يغاير المضاف اليه واسم الفاعل
نفس فاعله فهو هو ولانه تشبيه باضافته الى مفعوله واسم الفاعل من الفعل اللازم واسم
المفعول اللازم وهو المشتق من المتعدى الى واحد لما اريد نصبهما المتعلق وهو الفاعل
حينئذ توسعا ولنقيح اضافتهما اليه شبهوهما بالمتعدى منهما ونصبوا فاعلهما على التشبيه بالمفعول
او التمييز فى اضيفا اليه والصفة كما كانت شبيهة باسم الفاعل من حيث المعنى لقيامها بالفاعل ثبت

فيها

في جميع انواع عمله كما للشبه وبوسعها ولما لم يكن له مفعول يضاف او ينصبه جوز اضا
الى الفاعل ونصبها اياه تشبيها بالمفعول او تمييزا على ما مروا واشبهت الصفة به فتشبيهه
وتشبيه اسم المفعول اللازمين بهما متعديين اولى او يقول لما اشبهت به في العمل شبه معمولهم
المفعول بها بما اختص بها على التعارض   اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل احنك الشاتين
وابل للحنائم الخ واجيب عنه بانه شاذ وقيل ان معنى احنك الشاتين اشدهما اكلا فيجوز
ان يكون مشتقا من قولهم احنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها وكذا ابل من حنيف الحنائم
معناه اشد الناس تاهبا في رعي الابل واعلمهم بها ويجوز ان يكون من ابل الرجل بالكسر ابالة
فهو ابل اي حاذق بمصلحة الابل وقيل انه شاذ لكن لا من هذه الوجه بل من جهة انه بني من
المزيد خلافا للزمخشري ومن الشاذ اوفى اذ فانه لا فعل لها واما قولهم هذا احصر من ذلك
فيه شذوذان لانه بني من مزيد مبني للمفعول وهو اختصر واصل المثل ابل من حنيف الحنائم
وحنيف على صيغة التصغير اسم رجل حسن الدراية لرعي الابل والحنائم قبيلة   فاذن
لو قال وشرطه غالبا لكان اصوب اعلم ان سيبويه يجري المزيد مجرى المجرد لانه مرة اذا حذفت
رجع الى فعل فليس فيه كثير عمل فيكون مراد المص انه يبنى من الثلاثي غالبا وان لم يذكر   ولا
يشكل مثل هذا ولست بالاكثر منهم حصى البيت للاعشى واوله وانما العزة للكاثر المراد من الحصى
العدد والكاثر الغالب اي لست بالاكثر منهم عددا وانما العزة للغالب وقيل المراد بالحصى
الذهب والفضة ونصب حصى بالتمييز ولا يغتر بانه لا يجمع بين من التفضيل والالف واللام
وجب ان يؤول امثال هذا وتاويله في هذا البيت ان منهم لا يتعلق بافعل التفضيل بل

بلست

بلست وقيل هي للتبيين ومن التي يستعمل مع اسم التفضيل لابتداء الغاية وقيل انها
متعلقة بمحذوف يكون في موضع الحال من التاء في لست كما في قولك انت من بني
فلان الشجاع تريد انك كائنا من بني فلان الشجاع وقيل انها بمعنى في كذا ذكره الشارح
كقوله تعالى يعلم السر واخفى ذكر ان المراد من الاخفى حديث النفس وقيل السر
ما سترته في قلبك وانت تعلم به والاخفى من السر ما هو مستور في قلبك وانت لا تعلم
ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وما انت اعلم به مني ومما حذف منه لفظ
من على سبيل اللزوم آخر يقول جاءني زيد ورجل آخر ويكون مطابقا مع ان اشتماله
بمن ولا يلزم من دخوله في المضاف اليه الناقض جواب سوال مقدر تقديره ان يقال
انك اذا قلت زيد افضل الناس فانت تفضل زيد على من اضيف اليه افضل ومن جملتهم
زيد فيكون مفضلا زيد اعلى نفسه فاجاب بقوله ولا يلزم الخ   كنصيب اشعر اهل
جلدته نصيب على لفظ التصغير اسم شاعر والمراد من اهل جلدته اهل لونه وهم السودا
وانشد نصيب شعره الوليد بن عبد الملك وقيل للفرزدق فاستحسنه فقال انت اشعر اهل
جلدتك وقيل انه لما قال له الفرزدق ذلك انف منه وقال جعلني من اشعر السودان والمراد
نصيب شاعر اهل جلدته لا ان جلدته شعراء نصيب اشعر منهم   ولا يعمل
في مظهر الا اذا اي لا يعمل اسم التفضيل في الفاعل والمفعول به الا عند تحقق الشرائط
التي ستذكر لان كل ما عمل عمل الفعل لا بد وان يكون له فعل بمعناه كما في اسم الفاعل
وغيره ولما لم يكن لافعل التفضيل فعل بمعناه في الزيادة لم يعمل الا عند وجود الشرائط

فانما يعمل لانه ح يكون بمعنى الفعل كما سنذكر ان شاء الله تعالى فان قيل ما ذكرتم منقوض باسم
الفاعل الذى للمبالغة اذ ليس له فعل فى المبالغة وبالصفة المشبهة ايضا اذ لا فعل لها ايضا
بمعناها فى الثبوت اجيب عن الاول بانه محمول على اسم الفاعل الذى ليس للمبالغة بخلاف
افعل التفضيل فانه ليس فيه ما يعمل فى الظاهر ليحمل عليه غيره فى العمل وعن الثانى بانها وان لم يكن
لها فعل بمعناها لكنها مشابهة باسم الفاعل فى انها تثنى وتجمع وتؤنث لجريان عليه بخلاف افعل
التفضيل لانه ليس جاريا على الفعل ولا مشابها بالجارى على الفعل اذ لم يشبه اسم الفاعل
فى التثنية والجمع والتذكير والتانيث فى قولك زيد افضل من عمرو وهو الاصل
والحاصل ان افعل الذى المستعمل بمن اصل وهو ليس بمعنى الفعل ولا مشابها بالذى
يجرى على الفعل من المشتقات العاملة حتى يعمل فى الظاهر كالصفة المشبهة فانها وان
لم تجر على الفعل لكنها تشبه بالجارى على الفعل كما مر ذكره واذا كان ما هو الاصل لا يعمل فى
الظاهر فان لا يعمل غيره اولى واحرى وانما قلنا ان المستعمل بمن اصل لانهم اجروا افعل
التفضيل مجرى فعل التعجب لقربه منه فى المعنى ولذا قال فلم يبن الا مما بنى منه فعل
التعجب لقربه منه من افعل التفضيل بمن يوافق فعل التعجب لزوم الافراد بخلاف غيره ولا شك
ان ما وافق الاصل فى اكثر احكامه اصل بالنسبة الى ما خالفه فيه وفى قوله فى المظهر اشارة
الى ان عمله فى المضمر لا يتوقف على تحقق الشرائط وكذا لا يتوقف عمله فى غير الفاعل والمفعول من
الظروف والحال وغيرهما اذ رائحة الفعل اعنى الدلالة على الحدث كافية فى العمل فيها
الا اذا كان لشىء استثناء من قوله ولا يعمل فى مظهر اى لا يعمل افعل التفضيل فى الفاعل والمفعول

الظاهر الا اذا تحققت الشروط وهى ان يكون افعل التفضيل صفة لشىء من حيث اللفظ وهو
فى المعنى لمسبب لك الشىء ويكون ذلك المسبب مفضلا اى ثابتا له زيادة الفضل باعتبار الاول
اى باعتبار ما اجرى عليه اسم التفضيل من حيث اللفظ على نفسه باعتبار غير الاول يعنى يكون
المسبب مفضلا على نفسه اى ثابتا لغيره زيادة المفضل عليه باعتبار غير الاول وهو عين زيد
والحاصل ان المسبب مفضل ومفضل عليه باعتبار المحلين ويكون اسم التفضيل فى سياق النفى كما
تقرر بما فى الكتاب وتوضيحه انما يكون كذا فنقول قوله باعتبار الاول حال من الضمير المستكن
فى مفضل الراجع الى مسبب قوله على نفسه متعلق بمفضل المقدر وقوله باعتبار غيره حال
من المجرور فى نفسه وهو مفعول بواسطة الحرف فيصح مجئ الحال عنه وتقدير الكلام فضل
المسبب حال كونه مصاحبا وملابسا اعتبار الاول وفضل على نفسه حال كونه مصاحبا وملابسا
اعتبار غيره وقوله منفيا حال من المستكن فى كان مثاله ما ذكره المص رحمه الله ما رايت رجلا
احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد فاحسن صار الرجل من حيث اللفظ لانه صفته لكن ما هو احسن
من حيث المعنى هو مسببه وهو الكحل والكحل مفضل باعتبار انه فى عين الرجل مفضل على نفسه
باعتبار انه فى عين زيد وهو اعنى قوله فى عين زيد حال من المجرور فى منه اى كائنا فى عين زيد
وقوله فى عينه حال من الكحل مقدم عليه وذكر صاحب الهادى ان فى عينه ومنه وفى عين زيد متعلقات
باحسن فان قلت بين كون الكحل مسببا للرجل قلت المراد بالمسبب المتعلق وانما كان الكحل متعلقا له
لانه مظروف عين الرجل التى هى جزؤه ومرتبط به بالضمير وقيل الكحل جعل مسببا لحسن العين فالكحل
مسبب الا مجهول سببا فالمراد من المسبب المعنى اللغوى وقيل يمكن ان يجعل المسبب على معناه المتعارف

لا على المتعلق وذلك لان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل واذا كان كذلك فيكون العين سببا للكحل
في التفضيل والكحل مسببا فان قلت فالسبب على ما ذكرتم يكون مسببا للعين لا للرجل وقد صرح
بخلافه قلت اذا كان التفضيل بالتحقيق لعين الرجل تكون ايضا للرجل فيصح ان يقال الرجل
سبب الكحل كما يصح ان يقال عينه سبب له فلما انا فاقه هذا ما يسر لي جمعه بعد تصفح الكتب المشهورة و
العجب انهم ابقوا للسبب زيادة الفضل على غيره باعتبار انه في عين الرجل ولغيره باعتبار انه في
عين زيد وظاهر ان المراد من هذا التركيب تفضيل الكحل الذي في عين زيد على الكحل في عين
كل رجل ولم ازل اجيل قداح نظري في شروح المفصل والكافية حتى رايت في بعض
شروحها ما سويه وهو ان المعنى ان الكحل فاصل في عين زيد مفضول في عين غيره وليس المعنى
ان الكحل في عين زيد مفضول وفي عين غيره من الرجال فاصل فيثبت ان ما بعد من هو المفضل وما قبلها
هو المفضل عليه لان النفي يقتضي ذلك واظن ان هذا القول بالنظر الى صورة الاثبات وفيه
تسامح لان البحث في النفي وقال الامام المحقق ركن الدين الحديثي انما سمي مفضلا عليه ابتداء
الحكم قبل دخول النفي ومراده من قال الحكم غيره ظ لانه معنى حسن اسند الى علا اسم الفاعل التفضيل
في الظاهر عند وجود الشرايط لوجهين احدهما انه عند ما صار معنى الفعل الذي اشتق هو منه
فعمل لذلك وانما صار بمعناه عند تحققها لان قوله ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين
زيد مع قوله ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد بلا زمان طردا وعكسا
على معنى انه كلما صدق التركيب الاول صدق التركيب الثاني وعلى العكس والتساوي بين الشيئين في الصدق
ان كونه كل واحد منها بمعنى الاخر وانما قلنا ان المثالين متلازمان لان معنى الثاني نفي مساواة

حسن

حسن كحل عين الرجل لحسن كحل عين زيد وهو مستلزم اثبات زيادة حسن كحل عين زيد لان النفي
يتوجه الى ما اريد اثباته ولما كان في الموجب اثبات المماثلة بين حسن كحل عين الرجل وبين
حسن كحل عين زيد كان المراد في النفي نفي تلك المماثلة ولا كلام في ان حسن كحل عين الرجل ليس
زايدا على حسن كحل عين زيد لان تشبيه الشيء بالشيء يقتضي ان لا يكون المشبه زايدا على المشبه به
فيثبت المرام وهو تفضيل حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين الرجل ولذلك معنى المثال
الاول تفضيل حسن الكحل الذي في عين زيد لان المتكلم اذا زعم زيادة حسن كحل عين الرجل
على حسن كحل عين زيد استعمل اسم التفضيل الواقع في الموجب مبالغة لحسن كحل عين الرجل على حسن
كحل عين زيد لانه لم يرض بمساواة فاذا اراد المخاطب نفي قول المتكلم ينبغي ان يحمل معنى كلامه
في النفي ايضا على المبالغة وهي لا يكون الا اذا حمل على زيادة حسن كحل عين الرجل فلا يكون
فلا يكون معناه نفي زيادة حسن كحل عين رجل لانه نفي زيادة حسن كحل عين الرجل على حسن كحل
عين زيد يحتمل مساواته لما في عين زيد فلا يكون فيه مبالغة لكن المقصود حصول المبالغة
في النفي فينبغي ان يحمل على زيادة حسن كحل عين زيد على حسن كحل عين رجل ليندفع زيادة حسن كحل
عين رجل كما اثبتا وانه يحصل ح ما قصد من المبالغة فاذن كان معنى المثال الاول كالثاني في تفضيل
حسن كحل عين زيد فحل المحط وهو كونه اسم التفضيل في معنى الفعل فح الاستغناء عن العمل و
اثبت ان للشروط المذكورة تاثيرا في جعل اسم التفضيل في معنى الفعل على انه ان فقد شيء منها
يلزم انه لا يكون في معناه فلا يعمل في الظاهر واما اشتراط النفي فلانه لو كان مثبتا لم يكن في معنى
الفعل الا يرى ان قولنا رايت رجلا احسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد معناه التشبيه ومساواة الكحلين
في الحسن

بخلاف قولنا ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد والوجه الثاني من الوجهين
ان الكحل في المثال لو لم يكن مرفوعا بالفاعلية لكان مبتدا لانتفاء احتمال شيء آخر ولان احسن
لا يصلح لان يكون مبتدا والا لكان المبتدا قبل صلوحه للابتداء سوى الخبر لان الكحل
ح خبر مقدم على مصحح كون احسن مبتدا وهو منه ان كون المبتدا نكرة والخبر معرفة مبتدا
لكن الثاني اعني كون الكحل مرفوعا بالابتداء باطل اذ يلزم ح الفصل بين اسم التفضيل
ومعموله الذي هو متمم لمعناه وبمنزلة جزئه وهو منه باجنبي وهو الكحل لانه على تقدير ان يكون
مبتدا لا يكون معمولا لاحسن فيكون اجنبيا وانما قلنا انه متمم لمعناه وبمنزلة جزئه لان احسن
ومنه بمنزلة المضاف والمضاف اليه وهما كلمة واحدة فكما لا يجوز الفصل بين اجزاء
الكلمة كذلك لا يجوز بين ما هو كلمة واحدة فيمتنع الفصل بينهما بالكحل على تقدير انه يكون
مبتدا واما اذا كان مرفوعا بالفاعلية فلا يلزم الفصل بالاجنبي لانه ح يكون معمولا له
والمعمول لا يكون اجنبيا فان قلت على تقدير كون الكحل مبتدا تقدم منه عليه لئلا يلزم
الفصل باجنبي والاستغنا الخبر قبل المصحح على تقدير جعل احسن مبتدا اجيب بانه انما
ادعينا وجوب ارتفاع الكحل بالفاعلية وعدم جواز حمله على خلافه في مثل هذا التركيب فاذا
قدم منه لا يمتنع حمله على خلافه لتغير التركيب وبما اجاب المص رحمه الله في شرحه بقوله ولو
قدمت منه لرجع الضمير اي غير مذكور يعني يلزم اضمار قبل الذكر غير سديد لانه يكون
من تتمة الخبر في نية التاخير وهو جائز نحو في داره زيد قوله وكذا ان يقول
الخ اي لك في هذا المعنى عبارة اخرى احصر من الاولى وهي ما رايت رجلا احسن

في عينه

في عينه الكحل من عين زيد بحذف الضمير من منه وفي من في عين زيد وادخل من في
والمدخل من في عين زيد فبني ما ذكرناه اعلم انه لابد من تقدير ذلك المتعلق
وهو الكحل مضافا الى عين زيد ليصح المعنى فالتقدير من كحل عين زيد فان
قلت ذكر العين انما ورد في هذه العبارة بحرف الشرط لعلة استعمالها وكثرة الخبر
ولذا احتاج الى نظرها من كلام الفصحاء قال الحاجي وكذا ان تقدم المفضل
عليه معنى على افعل وهو عين زيد وسميته عين زيد مفضلا عليه انما هو على رائه وتاويله
قد مر وقال معنى لان التفضيل بالحقيقة للعين لا للكحل فيكون باقي الكلمات محذوفا
مستغنى عنه للعلم به فيقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل تقديره ما رايت
عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه فيها الضمير المجرور الاول عايد الى عينا والثاني الى
الكحل والثالث الى عين زيد فهذه العبارة كما ترى احصر لفظا من العبارتين المذكورتين
ح ان معناهما معنا هما اذ المراد تفضيل كحل عين زيد على حسن كحل عين غير زيد مثله في العبارتين
فان قلت المانع من ارتفاع الكحل بالابتداء وهو الفصل بالاجنبي منتف في هذه
العبارة فينبغي ان يجوز رفع احسن قلت اجاب عنه المص بوجهين احدهما ان هذه
العبارة فرع العبارة الاولى فكما لا يجوز في الاصل لا يجوز في الفرع وثانيهما ان الفصل
في الفرع تقدير رفع احسن وهو مثل ما انشده سيبويه مررت الخ البيت
لسحيم بن وثيل الرياحي قوله ولا ارى كوادي السباع قبل به ركب مثل قوله ما رايت
كعين زيد احسن فيها الكحل حيث تقدم المفضل عليه على اسم التفضيل فتقديره ولا ارى

وادياً كوادي السباع حين يظلم اقل به ركب منهم به الضمير في به المذكور للوادي الموصوف
بالكاف وفي به المقدر لوادي السباع ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا
اقل به ركب اتوه تاية منه في واديا السباع فاقل جرى من حيث اللفظ على واديا وهو
في المعنى لمشبه وهو الركب متصل باعتبار من هو له وهو قوله به منفصل على نفسه باعتبار و
ادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب من وادي
السباع اي من ركب وادي السباع قوله واديا مفعول لا ارى والجار والمجرور اعني كوادي
السباع حال منه او مفعول ثان وقوله حين يظلم حال من وادي السباع والعامل به
فيه معنى التشبيه اقل صفة لواديا وقوله ركب فاعل لاقل وهو المراد بالاستشهاد والجملة
المنفية اعني قوله اتوه صفة ركب والثانية التوقف والثالث على انه تمييز من اقل اي
توقفا او المفعول مطلق من اتوه لانه نوع من الاتيان وقيل على انه حال اي متلبثين لسبب
الخوف وقوله اخوف عطف على اقل او على تائه ان جعلت حالا وقوله الا ما وقى الله ساريا
استثناء مفرغ وما مصدرية اي في كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى الساري وقوله
ساريا منصوب بوقى وقيل حال من ضمير اخوف وقيل تمييز منه واعرابه برفع ونصب وجزم
اعلم ان الاعراب في الاسم وضع كل واحد من وجوهه ليدل على معنى فالرفع للفاعلية و
النصب للمفعولية والجر للاضافة لان المطرد من الاسماء بهذه المعاني واما الفعل فاعرابه لا يدل
على معنى لان المطلوب من الفعل بيان صدور الفعل من الشخص في زمان من الازمنة الثلثة
وهذا المعنى لا يتغير بتغير حركة الآخر الا ترى ان قولك هو يضرب الآن يدل على صدور الفعل

في الزمان

في الزمان الحاضر لا يتغير هذا المعنى برفع الباء ونصبها وجزمها بخلاف قولك ما احسن
زيدا فان كل واحد من رفع زيد ونصبه وجره يخالف الآخر كما مر اي لام الجحود
لام زائدة لتاكيد النفي الخ وانما سميت هذه اللام لام الجحود لمجيئها بعد النفي لان الجحد عبارة
عن نفي ما سبق ذكره كقوله ساترك منزلي لبني تميم الخ منزلي مفعول ساترك
ولبني تميم متعلق به والحق من لحق يلحق اي ادرك [illegible] عليه واستريحا منصوب
بان المقدرة بعد الفاء والاستشهاد انه نصب الفعل بعد الفاء وليست بعد الاشياء
الستة والجواب انه شاذ مع ان الرواية المشهورة لالحق بالحجاز فعلى هذا تكون
الفاء عاطفة واستريح منصوب لعطفه على لالحق وقد يقال انه لم يكن من اللحوق بالحجاز
علية فاجرى مجرى ما كان غير واجب وقدر الشرط في المعنى والى هذا اشار
بقوله واراد ان الحق استريح اي اراد به ان الاول سبب للثاني لا تنه
عن خلق وتاتي مثله الخ البيت لابي الاسود الدؤلي الخلق الطبيعة وحركت اللام
للوزن والاسكان ايضا جائز على ان يكون مجزوما بقوله لا تنه عن خلق ويفعل انت
مثله فانك اذا فعلت ذلك يكون عارا عظيما قوله عار خبر مبتدا محذوف اي النهي
عن شيء والاتيان بمثله عار عليك وعظيم صفة عار والاستشهاد نصب تاتي بعد
الواو في جواب النهي ويروى باثبات سكون الياء وجعله مرفوعا على الحال اي وانت
تاتي مثلا اي لا تنه عن شيء في حال اتيانك مثله للبس عباءة الخ البيت لميسون
بنت بحدل الكلابي والمعنى ان لبس الخشن من الملبوس مع قرة العين احب الي من لبس

اي مع راحة [illegible]

الشعوف يقال ورثت عينه تغرب بالفتح فى الماضى والكسر فى الغابر تنبض بنخسة النشف
بالفتح سن رفيق قال ابو نصر سن رفيق من صوف ينتشف ما وراءه وتركيبه
والاستشهاد انه نصب تغرب بان المقدرة بعد واو العاطفة   فهذه الحروف
التى تنصب بعدها ان على ثلث اقسام قسم يمتنع اظهار ان بعده وهو حتى والواو والفاء
وواو لام الجحود وقسم يجب وهو اللام اذا دخلت على لا النافية نحو قوله تعالى لئلا
يعلم وقسم يجوز وهو اللام اذا لم يقع بعدها لا والواو العاطفة فان قلت ما موضع
ان المضمرة مع الفعل بعدها من الاعراب قلت ذكر عبد القاهر انه يحتمل على ثلثة اقسام
ان يكون موضعها الرفع بالابتداء والخبر محذوف كما اشار اليه الشارح فى تقدير الاستقبال
الثانى ان يكون موضعها النصب كقولك ليت لى مالا فانفقه فكانك قلت ليت لى استقرار
مال فانفاق اى ليت استقرارا وانفاقا الثالث ان يجوز فيه الرفع والنصب كقولك اذهب
فيدرك زيدا ان شئت كان التقدير ليكن منك ذهاب فادراك وان شئت كان التقدير
اذهب لان يذهب فيدرك   وكقوله ابن تصرف بنا العداة تجدنا البيت لابن
همام السلولى العداة جمع عدو قال فى الصحاح قال ثعلب يقال قوم اعداء وعدى بكسر
العين فان ادخلت الهاء قلت عداة بالضم والعيس الابل البيض الياء فى بنا زائدة
لانه يقال صرفت الرجل والعداة فاعل تصرف وتجدنا جزاء الشرط وتصرف الجملة
فى محل النصب مفعول ثان لتجدنا والاستشهاد ان ابن جزم تصرف وتجدنا   وكقوله
متى يلقنى فردين ترجف البيت لعنترة يلقنى من اللقاء فردين اى منفردين ترجف

ايضطرب

اى يضطرب ويتحرك روانف جمع رانفة وهى طرف الالية الاستطارة التفرق والارتجاج
والمراد به ههنا التحرك من قولهم استطار الشئ اذا تحرك واصله تستطار وبنون مخففة
قلبت الفا للوقف يعنى اذا التقيتنى فى حال كوننا فردين لا يعيننى احد ولا يعينك احد يتحرك
اطراف اليتيك من خوفى قالوا من يخاف من احد يتحرك طرفا اليتيه يلقنى فعل الشرط وفردين
حال من الفاعل والمفعول وترجف جزاء الشرط وروانف اليتيك فاعل ترجف وتستطارا
معطوف عليه والاستشهاد جزمهما فعلين   وكقوله متى تاته تعشو الخ البيت للحطيئة يمدح
بغيض بن شماس وهو من بنى سعد بن زياد بن مناة عشوت الى النار اعشو اليها عشوا
اذا استدللت عليها ببصر ضعيف متى كلمة شرط وتاته مجزوم بها وتعشوا فعل فاعل تخلل بين
الشرط وجزائه وهو فى محل النصب بالحال اى عاشيا لان المضارع اذا تخلل بينهما ان شئت
رفعته على الحال وان شئت جزمته على البدل وتجد جزاء الشرط وخير نار مفعول وعندها
ظرف وخير موقد فاعله والجملة صفة نار وتجد ههنا يقتضى مفعولا واحدا لانه من وجدت
الضالة والاستشهاد ان متى جزم فعلين كما رايت   كقولك فاصبحت انى تاتها
يلتبس البيت للنمر بن ربيعة بن مالك وسبب انشاده هذا الشعر انه كان للبيد اسمه عامر البعث
حاث جار لبيد فغضبت لبيد وانشد قصيدة من جملتها هذا البيت وقيل كان عمه قد ضرب
جاره بالسيف الضريبة تاتها وهى الداهية يلتبس اى يختلط كلا مركبها اى كلا جانبى تلك
الداهية اى قدامها وخلفها تجد اى مضطربى يتحرك تحت رجلك يقول فعلت فعلا لا
تخلص منه من داهية تكتنفك من قدامك وخلفك وتحت رجلك شبه الداهية بالدابة الشموس

متى ركبها الراكب سقطة ثانيها جملة فعلية ومثلها مجزوم بأى ويلبس ايضا مجزوم
بها وهو المسند لكلام كبيها مبتداء وجزءه وتحت بعد جملة ظرف شأن ولجملة في محل
النصب على الحالية بالعين فقط ويحتمل ان يكون خبر بعد خبر واى مع معمولها خبر اصبحت
وامثله قوله اذى العرّكنزا ناقصا الى البيت لطرفة ارى فعل من القلوب والعرّ مفعوله الاول
وكنزا مفعوله الثاني وناقصا صفة كنزا وكل ظرف ناقصا وما شرطية وينقص مجزوم من
النقص ينقص والايام فاعله والدهر معطوف عليه وينفد ايضا مجزوم من باب علم قال في
الصحاح نفد الشيء بالكسر نفادا فنى والاستشهاد ان ما شرطية جزم فعلين كما رايت
واذا نصبك من الحوادث نكبة الح النكبة واحدة نكبات الدهر يقول اصابته نكبته
اى مصيبة ونكب ظالم فهو منكوب وغيابة الجب قعره وكذا غيابة الوادى والمراد منها
الغم مستعار اى فستزول وينكشف نصبك مجزوم باذا وهو المسند نكبة فاعله فاصبر الفاء
جزائية واصبر جزاء اذا فكل غيابة الفاء تعليلية وكل غيابة مبتداء ومستنجلى خبره ودخول الفاء
على خبر المبتداء اذا لم يوصف مما يستضعفه الضعيف ويحتمل ان يكون التقدير فكل غيابة نصبك او يكون
الفاء زائدة   كقوله فاصبحت مغانيها قفارا رسومها المغانى جمع مغنى وهو المنزل و
قفارا من القفر وهو المكان الخالى من الماء والنبات والرسوم جمع الرسم وهو الاثر
يقال رسم الدار اثرها اى صارت منازل المحبوبة خالية واثارها مندرسة كان لم تؤهل
وتؤنس سوى اهل من الوحش ومغانيها اسم اصبحت وقفارا خبرها ورسومها مبتداء و
تؤهل فعل وفاعله ضمير عائد الى الرسوم وسوى ظرف تؤهل قدم عليه والجملة خبر رسومها

ورسوها

ورسوها مع الخبر بعد خبر لاصبحت ويحتمل ان يكون رسومها بدل اشتمال من مغانيها
وكان لم الى الآخر خبر بعد خبر لاصبحت والاستشهاد انه فصل بين لم ومعموله وهو تؤهل
اعلم ان المراد بالسبب هو السبب فى العقل بمعنى يحكم العقل ان الثانى يوجد عند وجود
الاول يعنى يكون وجوده معلقا عليه فان طلوع الشمس فى المثال وان كان سببا لوجود
النهار لكن بالنظر الى الخارج واما عند العقل فبخلافه   ومثال الرفع قول زهير وان اتاه
خليل يوم مسغبة يقول لا غايب مالى ولا حرم الخليل الفقير المحتاج الحال المسغبة الجوع من
سغب بالكسر سغبا اى جاع الحرم بكسر الراء الحرمان ويروى بفتحها يقول لا انى
الممدوح فقير يوم جوع يقول مالى ليس بغايب وليس بممنوع خليل فاعل اتاه ويوم
مسغبة ظرفه يقول جزاء الشرط لا بمعنى ليس غايب اسمها ومالى خبرها والصواب انها بمعنى
لا لنفى الجنس ومالى مبتدا وغايب خبره ولا حرم معطوف على لا غايب وشعر الجواب باطل
على الاول والاستشهاد على انه رفع يقول قال الجوهرى وانما رفع يقول وهو جواب الشرط على نية
التقديم عند سيبويه كانه يقول ان اتاه خليل وعند الكوفيين على اضمار الفاء اى فيقول اعلم
انه اذا قدم الجزاء نحو انت طالق ان دخلت الدار واكرمتك ان يكرمنى فعند البصريين
الجملة المتقدمة دالة على الاجزاء والتقدير انت طالق ان دخلت الدار فانت طالق وعند
الكوفيين الجملة المتقدمة هى الجزاء من غير تقدير جزاء آخر   كانه قال اكتف بهم الناس
اى اكتف عن الحدث بهم الناس   مثال الامر قيل انما قال مثال الامر ولم يقل
الامر لان الامر حقيقة طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وههنا ليس الغرض بيان ذلك

بل القصد الى تعريف نوع من الصيغة التي تدل على طلب الفعل واليه اشار الشارح بقوله
هذا تعريف الامر كما اشتهر في هذا النوع المخصوص اشتهر في المصدر فاراد ان تعين ان المقصود
اللفظ لا المصدر   واما فعال وحكم آخره حكم المجزوم ولم يقل مجزوم لكونه مبنيا خلافا
للكوفيين فانهم عندهم معرب واصله باللام ثم حذفت لكثرة ثم حرف المضارعة للفرق
من الالتباس وجوابه مسطور في المطولات   فان فيه يتوقف على شئ يتعلق
به ضرب الضارب قال الامام الاندلسي في المحصل شرح المفصل واورد على تعريف المتعدى
ان غير المتعدى يتوقف تعقله على الفاعل ولذلك حده المنطقيون بانه اللفظ الدال
على معنى لموضوع غير معين يتوقف على تعقل الفاعل في الجملة وان لم يكن معينا واجيب عنه
بان الفعل لا يتوقف تعقله من حيث كونه فعلا على من يقوم به لانا نعقل العلم ولا يخطر
بالنا من قوم به ولذلك يقول في ذهنه صفة يتعلق بالشئ على ما هو به من غير
ان يتعرض الى ذكر الفاعل ولو كان الفاعل ماخوذا في تعلقه لوجب التعرض له
في حده كما وجب التعرض له في حده كما وجب التعرض لمتعلقه وقيل ان الزمان والمكان
يتوقف عليهما وهو غير صحيح فانا نعقل الفعل مع الذهول عن ذلك نعم قد لا يوجد
الا كذلك لا من ذلك يتوقف تعقله عليهما كما ان الجسم لا يوجد الا في مكان وزمان
وان لم يكن ذلك داخلا في حقيقته فلا يتوقف تعقله على تعقلهما هذا ما افاده
ذلك الامام في التحقيق وفخر الانام في التدقيق   وغير المتعدى يصير متعديا
باحد ثلثة اشياء اعلم انهم جعلوا اسباب التعدية الى نسبة الثلاثة التي ذكر وسبق

وسين استفعل مع ما زيد عليه من التاء والهمزة نحو خرج المنى واستخرجته والف المفاعلة
نحو جلس زيد وجالسته والسادس ان تضمن الفعل معنى فعل آخر كتضمين رحب معنى وسع
فهذه الستة تصير الفعل في المعنى بحيث يتوقف تعقله على امر لم يكن قبل ذلك فيلتحق
بما اصله كذلك وليس يعني ان التعدى بهذه الحروف يكون من غير ان يجعل بها الفعل
يكون باصل معناه متعديا وليس المراد ايضا ان بهذه الالفاظ باعتبار لفظها توجب
ان يكون الفعل متعديا بل لا بد من اعتبار معنى النصب بها لان الفاظها للنصب
وغيره فالتي للنصب هي التي تكون للتعدية الا ترى انك تقول اكرم زيد وموت
المال ويكون ذلك تعدية وجرت بالعدو ولا يجب الباء تعدية وانما يكون تعدية
اذا كان معناه النصب فاذا قلت في ذهب زيدا ذهبت زيدا صار متعديا بالهمزة
بعد ان لم يكن لانها افادة النصب مع بقاء المعنى الاول في اصله واعلم ان الزمخشري
مثل للمتعدى بالحرف قوله عصبت عليه الضيعة ورده الاندلسي بانه غير مستقيم اذ معنى
التجرد فيه مفقود الا ترى انك اذا قلت عصيت الضيعة وعصيت عليه الضيعة
صح ولا يجد افادة نصب ابطل ان يكون من قبيل ما نحن فيه نعم يصح ان يقال في كل
جار ومجرور ان الفعل متعد اليه لكن لا اعتبار بهذا التعدى الذي نحن فيه كما يقول الفعل
اللازم يتعدى الى الظرف وغيره ولسنا نعني بهذا التعدى الذي نحن بصدده وبين غيره
قد حققناه في الحواشي المعمولة على شرح التصريف للعلامة التفتازاني واعلم ان الفعل
الواحد يتعدى بعدة حروف على قدر المعنى المراد منه قال بعضهم كان المعاني مكمنة

بذ وحروف الجر نظر فاذا اردت ان تبين ابتداء الغاية قلت خرجت من الدار
وان تبين حاله قلت خرجت على الدابة وان اردت المجاوزة قلت خرجت
عن الدار وان اردت المصاحبة قلت خرجت بسلاحي وتتعدى الى ثلثة مفاعيل
كاعلم واري الخ وقد اجاز الاخفش الحق ظننت وحسبت واخلت وزعمت اعلم ان
افعال القلوب ما ذكره فيه نظر لانه كان معلوما من المتن فلا حاجة الى ايراد قوله اعلم
وقد يستعمل اريت استعمال ظننت فيقال ارايت زيدا منطلقا وكذا اري وترى وكذلك
اذا دخل عليه همزة الاستفهام لانه بالهمزة يعتبر مشكوكا فيشبه الظن كقولهم متى يقول زيدا
منطلقا اي متى تظن زيدا منطلقا وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدا والخبر لما مر ذكره
الا انه ليس انه يجوز الاقتصار والحذف في افعال القلوب عند دلالة الدليل كما يجوز في المبتدا والخبر
ولكن لا يسمى هذا الحذف اقتصارا لان المحذوف مراد منوي وانما حذف لفظا وهو مراد
معنى بخلاف المفعول الثاني من باب كسوت فبقي الفرق بين هذه الافعال وباب كسوت
ان الحذف لا يجوز فيها الا بدليل في باب كسوت يجوز سواء كان هناك قرينة تدل على المحذوف
ولم يكن فحصل الجواب عن النظر المذكور وقد اجاب عنه الشارح المحقق في بقلاش الكشاف
فليطالع ثمه وعن الآية الكريمة ان تخلون دال على الفعل فيجوز الحذف اي ومن خصائص
هذه الافعال الثاوية اذا توسطت بين المفعولين قال الحمام الحديثي اعمال الملغى
في المفعول المطلق بين الحسن والقبح اذا كان ضميرا او اسم اشارة وقبيح اذا كان مظهرا
مضافا الى ياء المتكلم وان لم يكن مضافا فهو اقبح كزيد ظننته او ظننت ذاك او ظني

اوظنا

اوظنا منطلق او العامل لا يلغى عن بعض معمولاته دون بعض فعلى هذا اسقط ما قبل انه
اذا الغي بالتوسط مثل زيد ظننته مقيم مثلا فكيف يعمل في الضمير اعلم انه لم اعرف فائدة
الحكم في قوله حكم معناه قلت يمكن ان يقال انه صار مثلا الانتقال وجزء لا يتصف
بالانتقال بل يكون منتقلا اليه فهو حكم الانتقال فقد اعطى صار جزء حكم معناه وكذلك
كان في قولك كان الله عليما استمرار الفاعل على العلم فيكون الخبر صفة مستمرة عليها
فقد اعطى كان جزء حكم معناه فافهم فانه لطيف وذكر الحديثي ان معناه لا عطاء الخبر حكم
معناه اي اثره من اثبات ونفي وصيرورة واستمرار الى غير ذلك كقوله تبيضهم
فهذه المطي كانها قطا الحزن الخ البيت لابن احمر والتبيض الباد له التي منه فيها الماء غني
والقفر الخال والقطا نوع من الطيور والحزن الارض الصلبة فراخا جمع فرخ بيضا
جمع بيض يعني كنا بمفازة يسرع بنا المطي كما يسرع هذا الطير الى بيوضه بعدما صارت
فراخا يعني اسراعه الى الافراخ اشد من اسراعه الى البيض والتقدير كانت بيوضها فراخا
اي صارت وهو المستشهد وكانت هنا هي الناقصة ولكن الاختلاف بها في المعنى
فهذه صفة المطي مبتدا وقطا الحزن خبر كان واسمها الضمير وكان مع اسمها وخبرها خبر المبتدا
بيوضها اسم كان وخبرها مقدم عليها وهو قوله فراخا حاله قال صاحب الهادي حملنا كان
على معناه من غير نظر الى صار لكان فراخا خبرا بان البيوض بما مضى كانت فراخا وهذا بعيد
اذا ما كان الناس الخ شامت من شمت سماته اذا فرح بليه العدو
والمستثنى من يمدح الناس والناس مبتدا اخبار خبره وشامت بدل من ضمير

اوخبر محذوف المبتدا او التقدير احد مما ثات وآونيش معطوف عليه وقوله
بالذي متعلق بيش وكنت اصبح صلة الذي والاستثنا دان كان فيها ضمير الشان
والجملة بعده خبرها فان قيل اذا كان الامر كذلك اي اذا كانت الناقصة
ثلثة كما قررنا كان الواجب الخ لامتناع كون اقسام الشيء قسيمه لما علم
ان قسم الشيء هو ما كان مندرجا تحته واخص منه وقسيمه هو ما كان مقابلا له ومندرجا
معه تحته شيء آخر مثلا اذا قسمت الحيوان الى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان
كل واحد منهما قسما من الحيوان وقسيما للآخر ومعنى كون قسم الشيء قسيما له ان يكون ذلك
قسما منه في الواقع وقد جعلت انت قسيما له ومعنى كون القسيم قسما منه عكس
ذلك واذا عرفت هذا فالجواب عنه بقوله قلنا انما عدل عن ذلك لئلا يطول ليس
بصواب لان لا يجوز كون اقسام الشيء قسيمه لترك الاطالة ممنوع مع انه لا فرق
بين العبارتين في الاطالة عن ان المص قدم اقسام الناقصة على الانواع الآخر والشارح
عكس ذلك فالصواب ان يقال انه ما جعل اقسام الناقصة قسيمة لها وانما يلزم ذلك
ان لو كانت الاقسام معطوفة على ناقصة وليس كذلك بل قوله ومنه صار معطوف
على قوله لبثوت وقوله ويكون فيها ضمير الشان ايضا كذلك كما هو ايضا معترف به
وانما خص الاول بالناقصة مع ان الاخيرين كذلك اعلم ان بعضهم طعن في هذا
الجواب بانه لم يفسر بالناقصة الى شيء من الاقسام الثلثة وجوابه انه لما سلم كون
كل من الثلثة اقساما للناقصة فقد سلم اطلاق الناقصة عليها يكون ابرد من

الثلج

من الثلج وكون كل واحد منها الطمع للحصول والاشفاق وقال سيبويه
معنى عسى الطمع والاشفاق اي الطمع فيما يستقبل واليه اشار بقوله الطمع الحصول
والاشفاق ان لا يكون كقوله عسى الغوير ابؤسا الغوير تصغير الغار قال
الاصمعي اصل هذا المثل انه كان غار فيه ناس فانهار عليهم او اتاهم فيه عدو فقتلوهم فصار
مثلا لكل شيء يخاف ان ياتي منه وقال ابن الكلبي والغوير ماء لكلب معروف
وهذا المثل تكلمت به الزبا لما تنكب قصير اللخمي بالاجمال الطريق المنهج
واخذ الغوير كقولهم عسى الهم امسيت فيه الخ الكرب الغم له والفتح
والفرج الفرح والبيت لهدبة بن الخشرم وكان من فصحاء بادية الحجاز ويجوز ضم
الراء وفتحها فالضم له والفتح لابن عمه وكان هدبة قد قتل ابن عم زيد العذري
فحمل الى معاوية فجعل عبد الرحمن اخو المقتول الى معاوية فادعى عليه فسأله
فقال معاوية ما تقول يا هدبة فقال اتريد ان يكون الجواب شعرا او نثرا
فقال شعرا فقال شعرا هو ما منه الاقرار فقال معاوية اراك اقررت
فقال هدبة هو ذاك فطلب من عبد الرحمن ان تقيده منه فكره معاوية قتله
ووجهه الى المدينة لتحبس بها حتى يبلغ ابن زيادة فقال الشعر الذي منه الاستشهاد
في السجن فبلغ ابن زيادة فعرضت عليه عشر ديات فابى الا القود فدفعه
اليه فقتله وشاهده في البيت حذف ان من خبر عسى وهو قليل والكرب
اسم عسى والذي نعت للكرب وفرج اسم كان ووراءه خبره ويجوز ان يكون

تامة وفرح فاعلها   كقوله قد كاد من طول البلى ان يمحها البيت لروبه واوله
ربع عفاه الدهر طولا فانمحى الربع بفتح الراء المنزل وعفاه درسه وانمحى من محاه
يمحوه محوا ومحى بمعناه قوله ربع مبتداء وعفاه الدهر خبره وطولا تميز والفا
عاطفة وانمحى معطوف على عفاه واسم كاد ضمير الربع وان يمحا خبر كاد والف
للاطلاق والاستشهاد على استعمال كاد مثل استعمال عسى في ان الخبر فعل
مضارع مع ان   اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية
يبرح وفي بعض الروايات اذا غير النأي والنأي البعد والهجر بفتح الهاء
الفراق والرسيس اثر الشيء وبقيته يعني اذا غير هجران الاحباء المحبين وزال
محبتهم عن قلوبهم لم يقرب زوال حب مية وهي اسم معشوقته يعني اذا
لم يقرب زواله جاء فكيف نزوله جاء وتركيبه ظ والاستشهاد مذكور في الشرح
والالم يكن لتخطيتهم وجه قال الامام الاندلسي روى عن عنبسة انه قال
قدم ذو الرمة الكوفة فوقف ينشد الناس بالكناسة قصيدته الحائية فلما وصل
الى قوله اذا غير الخ فناداه القاضي ابن شبرمة اراه قد برح فشنق ناقته
وجعل يتاخر بها ويتفكر ثم قال اذا غير الهجر المحبين لم اجد الخ قال عنبسة فلما انصرفت
الى ابي اخبرته فقال اخطا ابن شبرمة حين انكر على ذي الرمة ما انشد واخطا
ذو الرمة حين غير شعره انما هو كقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها فعلم من
هذا جواب لخطئهم اياه   فانه مبتداء نكرة بمعنى شيء عند سيبويه والخليل

وتخصيص المبتداء اما بالعموم كما مر في بحث المخصصات واما بكونه في المعنى
فاعلا ما اليه مال الزمخشري حيث شبهه بقولهم امر اقعده عن الخروج واكثر بعض
الناس كون ما نكرة بمعنى شيء لانه يلزم ان يكون قولنا ما اعظم الله بمنزلة شيء اعظم الله
وهذا كفر واجاب عنه السيرافي من اوجه ثلثة احدها ان يكون معنى قولنا شيء
اعظم الله ان عبادة يعظمونه الثاني انهم يعنون بذلك الشيء ما تبين للمعتبرين من
عجائب السموات والارض انه تعالى عظيم الثالث ان يرجع ذلك الشيء
اليه فيكون بنفسه عظيما لا ان شيئا فرقا بينه وبين خلقه عظمه الا انها لازمة
هنا لبدل على الانشاء قال الزمخشري في حواشي المفصل هذه الباء علم للتعجب لانه لو قيل
اكرم زيدا لم يدر اهو تعجب ام امر فزادوا الباء كما ان ضم الميم في من ربي علامة
للتسبيح ولا يجوز في غيره   كانه قال يا حسن احسن بزيد اي دم به والزمه
ثم اجري مجرى الامثال فلم يغير عن لفظ الواحد كما لم تتغير الامثال وانما لم يتغير المثل
لان المقصود من ضربه تشبيه حال الواقع بحال من ضرب به المثل   وذلك المضمر
انما يميز بنكرة منصوبة اعلم انه قد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين التميز تاكيدا فيقال
نعم الرجل رجلا زيد وان وقع الاستغناء عنه كما في قوله تعالى ذرعها سبعون ذراعا
وانما جاز اضمار قبل الذكر في نحو قولنا نعم رجلا زيد لوجهين احدهما انه على شريطة
التفسير والثاني ان المظهر هنا ليس يراد به واحد بعينه ففيه ابهام والمضمر قبل الذكر
وشذ قولهم ربه رجلا ومعناه رب رجل   وهو مركب من حب الشيء وحب

اذا صار محجوبا اعلم ان الاصل حبب على وزن حسن فحذف حركة الباء الاولى
وادغمت في الثانية فصار حب وبعضهم ينقل حركة الباء الاولى الى الحاء واليه
اشار بقوله وحب والاولى اشهر هذا انما هو قبل التركيب اما بعده فالفتح
لا غير ولهذا قال بعضهم حبذا مبتداء وما بعده جزء قال الجوهري اصل حبّ
على ما قال الفراء وذا فاعله وهو اسم مبهم من اسماء الاشارة جعلا شيأ واحدا
فصار بمنزلة اسم واحد يرفع ما بعده وموضعه رفع بالابتداء وزيد خبره
ولا يجوز ان يكون بدلا من ذا لانك تقول حبذا امراة ولو كان بدلا لقلت
حبذه المراة ولانهم عاملوه معاملة المفرد في نعم يعني عدم تغير ذا عن هذا اللفظ
اما لما قلنا واما لانهم عاملوه معاملة المفرد في نعم وكما لا يتغير الضمير في نعم عن كونه مفردا
مذكرا سواء كان المخصوص مثنى او مجموعا او مونثا استغناء بذكر الاسم المبين للضمير
اذ هو هو في المعنى فكذا لا يتغير ذا عن هذا اللفظ اعلم انه كما يتغير ذا عن هذا اللفظ لما
ذكرنا لا يجوز تصغيره ولا وصفه ولا تاكيده ولا العطف عليه اما لانه جرى مجرى الامثال
وهي لا تتغير واما لانه لما امتزج بالفعل سرى اليه حكمه ونزل منزلة بعض حروفه
وكذا لا يبدل منه لان المبدل منه في حكم المطروح وذا ههنا لا يجوز اطراحه واذا قلت
حبذا الرجل زيد فالرجل هو المخصوص وزيد بدل منه او عطف بيان لمزية
الفاعل الملفوظ على الفاعل غير الملفوظ لانه يلتبس الفاعل بالمقصود بالمدح في مثل نعم
السلطان وانت تريد نعم رجلا السلطان فلو حذف المميز لا يدرى ان السلطان فاعل

او مخصوص والفاعل مضمر بخلاف حبذا فانه يعلم ان فاعله ذا واذا ذكر بعده الاسم المخصوص
يتبين كذلك ومن اعلم ان حروف الجر على ثلثة اضرب ضرب لازم للحرفية
وهو من قوله من الى قوله وتاووه وضرب يكون اسما وحرفا وهو من قوله وعن
الى مذ وضرب يكون فعلا وحرفا وهو من حاشا الى الآخر وثانيها التبيين
الخ اعلم ان كونها للتبيين والتبعيض والزيادة كلها راجع الى المعنى الاول وكذلك
كونها للبدل في ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة وللتجريد في لقيت من زيد اسدا
وللاستغراق في ما جاءني من رجل والفرق بين قولك ما جاءني من احد وبين
قولك ما جاءني من رجل ان زيادتها في قولك ما جاءني من احد لان احدا لا
يستعمل الا في العموم وكذلك لا يستعمل الا في النفي فاما قولهم ما جاءني من رجل
فمن زائدة من وجه لاستقامة اصل الكلام بعد حذفها ومن حيث انها تفيد الاستغراق
ليست بزائدة الا ترى انك لو حذفتها لكان سؤالا لرجل واحد كما يقول ما جاءني رجل
بل رجلان فينبغي ان لا الحكم على هذه بالزيادة بل تحمل للاستغراق قال الجوهري
ويكون بمعنى على كقوله تعالى ونصرناه من القوم اي على القوم وقد يكون للقسم مكسورة
الميم ومضمومها نحو من ربي لافعلن وذكر المطرزي انها تكون للانتهاء ونحو قربت منه فانه
مساو لقربت اليه وتجيء للفصل اذا دخلت على ثاني المتضادين نحو قوله تعالى والله يعلم
المفسد من المصلح وتجيء بمعنى الباء كقوله تعالى ينظرون من طرف خفي وتجيء بمعنى في كقوله
من اليوم اي في اليوم والثاني ان تكون بمعنى مع وهو ايضا راجع الى الاول

وحكى صاحب الهادي انها تجيء بمعنى في وذكر الهروي انها للتبيين في قوله تعالى رب
السجن احب الي مما يدعونني اليه اي تبيين فاعلية مجرورها في تفضيل حب او بغض وتجيء
بمعنى اللام كقوله تعالى والامر اليك كما تجيء اللام بمعناها كقوله تعالى الحمد لله الذي هدانا
لهذا وقد تجيء بمعنى في كقوله كانني الى الناس اي في الناس ومنه قوله تعالى
ليجمعنكم الى يوم القيمة وتجيء بمعنى من كقوله فلا يروى الي اي مني وتجيء لفظا الى واحد
الالاء وهي النعم مستدلا بمثل قوله فلا والله لا تلقى اناس فتى حيال يا
ابن ابي يزيد الاستشهاد اذ ادخل حتى العبيد والباقي ظ وثانيها ان يكون
بمعنى على وهو قليل كقوله تعالى ولاصلبنكم الخ قال الزمخشري انها على اصلها لان الجذع
ظرف للمصلوب لاستقراره وقال الشيخ ابن الحاجب كل ما فيه احتواء
او منزلة فهو موضع في وكل ما فيه معنى الاستعلاء دون الاستقرار فهو
موضع على وكل ما فيه منهما فهو موضع الحرفين نظرا الى المعنيين نحو جلست على
الارض وفي الارض وقد تجيء في للمصاحبة كقوله تعالى ادخلوا في امم وللتعليل
كقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم وكقوله صلى الله عليه وسلم عذبت امرأة
في هرة حبستها وللمقايسة وهي الداخلة على ما يقصد تعظيمه وتحقير متلوه كقوله تعالى
فما متاع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليل وبمعنى الباء كقوله تعالى ومن الانعام
ازواجا يذرؤكم فيه اي يكثركم به وسابعها الزيادة قياسا اليا وقد تجيء
للبدل نحو اعتضت بهذا الثوب خيرا منه وللتجريد نحو لقيت بزيد اسدا والتعليل

كقوله تعالى

كقوله تعالى انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل وبمعنى عن كقوله تعالى يوم تشقق السماء
بالغمام وبمعنى على كقوله تعالى ومنهم من ان تامنه بقنطار يؤده اليك وجعل الاخفش
مررت به منه وبمعنى من التبعيضية كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت متى
لجج خضر لهن نئيج ذكره الفارسي واما في المنصوب نحو اكتفى بيده ولما في
المجرور نحو فاصبحن لا يسألن عن بما به كقول الهذلي لله يبقى على الايام ذو حيد
الخ قوله لله متعلق بالقسم والمحذوف من يبقى لا من الا لبالي لا يبقى وذو حيد فاعل يبقى
بمشمخر متعلق بيبقى وقوله به الظيان والاس جملة اسمية صفة مشمخر وهو الجبل العالي و
روي ذو حيد بفتح الحاء والاول اجود والاستشهاد على ان اللام بمعنى الواو و
اللام تجيء اذا تعلقت باسم فعل او حب في تعجب او تفضيل نحو هيهات لك وما احب زيدا
لعمرو والذين امنوا اشد حبا لله وتجيء للصيرورة كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون
ليكون لهم عدوا وحزنا وتسمى لام العاقبة وبمعنى في كقوله تعالى ونضع الموازين القسط
ليوم القيمة وبمعنى عند كهذه الاية قيل المعنى عند يوم القيمة وبمعنى الى كقوله تعالى كل يجري
لاجل مسمى وبمعنى من كقول جرير ونحن لكم يوم القيمة افضل اي افضل منكم وبمعنى الفاء
كقوله تعالى اذا ما مت لسوف اخرج حيا اي فسوف وبمعنى ان كقوله تعالى وما امروا
الا ليعبدوا الله وبمعنى مع كقوله لهم كن لي ويكن علي والثالث ان يكون فعلها فعلا
ماضيا فلا يقال رب رجل كريم سالتني او سوف القى ومن احكامها ان عاملها يجب
تاخره عنها وفيها لغات رب الراء مضمومة والباء مخففة مفتوحة او مضمومة

او سكنه ورُبَّت الراء مفتوحة والباء مشددة مفتوحة او مخففة مفتوحة ورُبَت
بالتاء والباء مشددة او مخففة مع فتح الراء وضمها وضم الراء وفتح الباء المشددة
وهي المشهورة قال الجوهري وقد يدخل عليها الباء فيقال رُبَّت دلالة على تانيثها كونها
كلمة وكذلك كل تاء زيدت على الحروف ومنهم من يقف عليها بالتاء ليفرق بين
الحرف والاسم ومنهم من يقلبها هاء لتحركها كالتاء التي في الاسم المونث قال الامام الاندلسي
دخول التاء لا يدل على ان ربت اسم ولا الحذف ايضا نحو والله ما زيد قايم او قايما
على اللغتين الاول على لغة بني تميم والثاني على لغة اهل الحجاز كما مرّ كقوله فلقد
اراني للرماح دريئة اي البين من الميادين وهو للفظي بين النحاة الدرية حلقة
يتعلم عليها الطعن قال الاصمعي هي مهموزة والجوهري ايضا اوردها في باب المهموز
اراني فعل وفاعل ومفعول وللرماح متعلق به ودريئة مفعوله الثاني من عن
يميني متعلق بمحذوف في محل النصب على انه حال من الرماح ومرة نصب على الظرفية
والعامل فيه ما قبله واماي معطوف على يميني كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
البيت لكعب بن زهير وقيل لمزاحم بن الحارث العقيلي وآخره تصل وعن قيض
بتر اكمة مجهل غدت من الغدو وهو ما بين طلوع الشمس الى الصلوة الغداة و
نقيضه الرواح وهو من زوال الشمس الى الليل قيل للاصمعي كيف قال غدت
من عليه والقطا انما يذهب ليلا فقال لم يرد الغدو وانما ذكره مثلا للتعجيل الظمؤ
بكسر الظاء المعجمة غاية العطش تصل بالصاد المهملة اي تسمع لاجوافها صليلا اي صوتا

والنبص
بكسر الظاء

والنبص ما يبتقي من قشور البيض والبيداء القفر الذي يتيه من سلكه والمجهل
المفازة التي يجهل الماشي الطريق فيها ويروى بزيزاء بكسر الزاء المعجمة وهو موضع
يقول غدت تلك القطا من فوق ذلك الفرخ لان الفرخ ثابتة ما دام صغيرا
بعد ما اشتد عطشها تصوت من شدته وعن قشور البيض بتلك المفازة فغدت
فعل من الافعال الناقصة واسمها ضمير القطا ومن عليه متعلق به وبعد ظرف مضاف
الى ما وهي مصدرية اي بعد تمام ظمؤها تصل جملة في محل النصب خبر غدت وعن
قيض ان عطف على عليه كانت عن اسما ايضا وكان في البيت شاهدان وان جعله
متعلقا بغدت جاز ويجوز ان يكون قوله بعد ما خبر غدت وتصل جملة حالية او خبر بعد
خبر والاستشهاد في البيتين على انه ادخل حرف الجر على عن وعلى فعلم انهما اسمان وقيل
على في البيت بمعنى عن لان الفرخ بعد خروجه يكون عندا مه لا بجنبها وقد عرفت الجواب
في اثناء التعريف وجاء عن للبدل كقوله تعالى لا تجزي نفس عن نفس شيئا وللاستعلاء
كقولهم بخل عنه ورضي عنه الاصل عليه قال المالكي وللاستعانة كقولهم رميت عن القوس
اي بالقوس وجاء للتعليل كقوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة
اي الا لموعدة ونحوه بمعنى بعد كقوله تعالى لتركبن طبقا عن طبق اي بعد وبمعنى في
كقولك لا يكون عن ذلك الامر وانيا اي فيه لان الوني يتعدى بفي ولا يتاني ذلك في
وعلى تجي للمصاحبة كقوله تعالى الحمد لله الذي وهب لي على الكبر وللمجاوزة اذا وقع
بعد خفي وتعذر واستحال واشباهها وللتعليل كقوله تعالى ولتكملوا العدة ولتكبروا الله

على هداكم وللظرفية كقوله تعالى واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وبمعنى من
كقوله تعالى والذين هم لفروجهم حافظون الا على ازواجهم وبمعنى الباء كقوله تعالى حقيق
على ان لا اقول على الله الا الحق وزايدة كقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين
فرأى غيرها خيرا منها فليكفر وليأت عن يمينه واما التعليلية لكونها علما علو ويكتب بالالف لانها
من ذوات الواو وخارجة عن المبحث **قوله** كقوله يضحكن عن البرد المنهم وآخره
تحت عرانين انوفهن شم البرد حب الغمام والمنهم المذاب والعرانين جمع عرنين
وعرنين الانف تحت مجتمع الحاجبين وهو اول الانف والشم جمع اشم يقال رجل
اشم الانف وهو من الشمم وهو ارتفاع في قصبة الانف مع استواء اعلاه قوله
تحت الظرف لقوله يضحكن وقد روى اوله بيض ثلث كنعاج جم يضحكن الخ النعاج
الرمل هي البقر واحدتها نعجة والجم الكثير والاستشهاد ظ قال المالكي الكاف تجيء
للتعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم وقال الفراء قد تجيء بمعنى على كقول بعض
العرب كخير جواب من قال كيف اصبحت   كقوله وام اوعال كها او اقربا
البيت للعجاج واوله نحى الذنابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا ذات
اليمين غير ما ان ينكبا نحى بتشديد الحاء المهملة اي ابعد والذنابات بالذال المعجمة
بعدها نون وبعد نا باء منقوطة بنقطة من التحت اسم موضع كثبا اي قريبا يقال
رماه من كثب اي من قرب وام اوعال اسم جبل صغير كها الضمير المؤنث يرجع
الى ذنابات يعني ان ذلك الحمار مضى في عدوه ناحية من الذنابات فكانه

نحاها عن طريقه وهي عن شماله قريبة من الموضع الذي عدا فيه وليست بعيدة وام
اوعال عن يمينه من الذي عدا منه كها اي كالذنابات منه او اقرب اليه منها وقوله غير
ما ان ينكبا ما زايدة ومعناه ماعن بين طريقه وشماله ومقدار ما بين كل واحد
من الموضعين وبين طريقه الا ان عدل في عدوه فنصب الذنابات ان مال اليها
في العدو واقرب من ام اوعال وان مال الى ام اوعال صارت اقرب اليه
من الذنابات نحى فعل وفاعله ضمير حمار الوحش والذنابات مفعول الاول وشمالا
مفعول الثاني وكثبا صفته ويحتمل ان يكون حالا على تقدير جعل الذنابات ناحية شماله
قريبة منه وقوله وام اوعال مبتدأ وقوله كها خبره وقوله او اقربا معطوف على الظرف
المجرور من غير اعادة الجار ويجوز ان يكون ام اوعال منصوبا عطفا على الذنابات
وقوله كها عطفا على المفعول الثاني وقوله او اقربا عطف على محل الجار والمجرور
على هذا وجعل ام اوعال كالذنابات او اقرب والاستشهاد على دخول كاف
التشبيه على المضمر في قوله كها وذلك قليل   ويجيئان للظرفية في الزمان الحاضر
اذا كانا بمعنى في اي يجيء منذ ومذ جارين للظرفية اذا اريد بهما الزمان الحاضر قال
الحديثي ان اريد بعد دخولهما اي بعد دخول مذ ومنذ الجارين ابتداء زمان الماضي
الذي انتهاؤه ما انت فيه يكونان للابتداء وان اريد بعد دخولهما الزمان الحاضر من
غير تعرض للابتداء والانتهاء يكونان للظرفية اي بمعنى في كقولك ما رايته مذ يومنا
اي في جميع يومنا   واذا نفيت ما بعدها يكون افعلا وهو مذهب المبرد و

والكوفيين ودليلهم انها تتصرف والحذف يدخلها نحو حاش لله وحرف الجر يتعلق بها
واجيب بان التصرف فيها ليس على حد تصرف الافعال والحذف يدخل في بعض الحروف
نحو لكن واللام في الا انه لا يتعلق بشيء لانها زايدة وقد مر هذا البحث ثم اعلم انه بقي من
حروف الجر ميم القسم وكي في كيمه ولولا اذا دخل الضمير المجرور المتصل عند سيبويه
ومع اذا اسكنت على احد الوجهين وبله عند الاخفش ومتى في لغة هذيل فهذه سبعة
ذكرها الشارح رحمه الله من حروف الجر ولم تنبه الى انها لخروجها عن مشابهة الفعل
لفظا فيه نظر لانه لا يخفى ان دخول ما الكافة لا يزيل فتح اواخرها وقد جاء قول النابغة
الا ليتما الخ بالوجهين اي بالرفع والنصب وقبله احكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى
حمام سراع وارد الثمد قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقدي
السراع جمع سريع والثمد الماء القليل قال النابغة الذبياني للنعمان بن منذر احكم
حكما عدلا وكن حكيما كما حكمت هذه الفتاة وهي زرقاء اليمامة المشهورة بالبصر و
قوة النظر اي ثبت يا نعمان في امر من سعى اليك حتى تصيب في الحكم كما اصابت الزرقا
حين نظرت الى حمام تطير بين جبلين فقالت ليت الحمام لي الى حمامتي ونصفه قد يه
تم لي حمام مايه فاتبع الحمام الى ان وردت الماء فعدت فاذا هي ستة وستون ولا
شك انه اذا ضم اليها نصفها ثم واحد يبلغ مائة ولفظ قالت من البيت وهو فعل
وفاعله ضمير الزرقا والا للتنبيه وما في ليتما كافة وهذا الحمام بالنصب اسم ليت
على جعل ما زايدة ولنا خبره والى حمامتنا اي مع حمامتنا ويجوز ان يكون هذا الحمام بالرفع

وهو

وهو مبتدأ وما كافة ح ولنا خبر المبتدأ ونصفه عطف على هذا الحمام على كلا الوجهين
وقوله فقدي اصله البناء على السكون وكسرها للشعر وهو في محل الرفع خبر مبتدأ محذوف
اي فذلك قدي والاستشهاد على جواز ان يكون ما في ليتما كافة او غيرها لان مقول
القول جملة اعلم ان مقول القول يكون جملة محكية ولا يكون لفظا منصوبا الا اذا كان
مصدرا كقولك قلت قولا حقا وربما يحذف المصدر ويترك صفة منصوبة كقولك
قلت حقا مثال للحكاية قال زيد عمرو منطلق فعمرو منطلق حكاية موضعها نصب
على المفعولية وكذلك قال زيد جاء عمرو وحكاية محلها النصب مقول القول منصوبا
الا اذا كان مفردا كما قلنا لان القول مصدر بمعنى الحكاية فاذا قال احد الله اكبر ويقول
احد في جوابه قلت قولا حقا فان معناه قلت الله اكبر وهذا الكلام حق فقولك
قولا يدل على هذا المجموع فلهذا جاز ان يكون مفردا فاذا وقع في مفعول القول مفرد
فاعلم انه مرفوع بانه مبتدأ محذوف او خبر مبتدأ محذوف واذا كان كذلك فيجب
الكسر بعد القول لان مقول القول جملة واذا وقعت جواب القسم نحو والله
ان زيدا قائم اعلم ان المص ذكر خمسة مواضع وليس الكسر مخصوصا فيها بل يكسر اذا
وقعت بعد حتى الابتدائية وكذا اذا وقعت بعد الا للتنبيه وكذا اذا وقعت في
محل القطع عن الكلام السابق كقوله تعالى فلا يحزنك قولهم انا نعلم ما يسرون وما يعلنون
وكذا اذا قال صاحب الهادي وبعد حيث لانها مضاف الى الجملة ثم قال ولا يشتبه فتحها
عند من اضاف حيث الى المفرد وستعرف انها يفتح عند من اضافها الى الجملة ايضا

بدليلا وكذا بكسر بعد الامر وكذا بعد النهي وكذا بعد نعم وكذا بعد كلا وكذا بعد الدعاء كقوله
تعالى ربنا اننا سمعنا مناديا وكذا بعد النداء   وتفتح ايضا اذا كانت مع
ما بعدها مضافا اليها وكذا اذا كانت معطوفة على اسم ان كقوله تعالى ان لك ان لا تجوع
فيها ولا تعرى وانك لا تظمأ فيها وكذا بعد حتى الجارة وكذا بعد العاطفة وكذا اذا وقعت
خبر المبتداء وكذا بعد مذ وكذا اذا ابدلت من اسم كقوله تعالى واذ يعدكم الله احدى
الطائفتين انها لكم فانها لكم في موضع النصب بدل من احدى الطائفتين وكذا بعد القول
اذا كان بمعنى الظن نحو اتقول ان زيدا منطلق كما تقول اتظن وكذا اذا وقعت
بعد علمت واخواتها   وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا الخ البيت للفرزدق
وارى مبنيا للمفعول بمعنى الظن القفا خلف الراس واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام قال
في الصحاح اللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين والمراد بقوله
عبد القفا واللهازم انه لئيم ويستعمل العبد بمعنى قولهم اللئيم لان الناس يضربون
على قفاه لمذلته ولئيم الطبع اما انه عبد البطن اي كثير الاكل واما لانه لا يتكلم الا با
لنحش قوله ارى فعل مجهول مفعوله الاول اقيم مقام فاعله وزيدا مفعوله الثاني
وسيدا مفعوله الثالث والكاف في كما للتشبيه وما مصدرية اي كقولهم ذلك
واذا للمفاجاة والباقي ظ والاستشهاد مذكور في الشرح   لكونها قائمة مقام
المفعولين هذا مذهب سيبويه وقال الاخفش ان وما بعدها في موضع المفعول الاول
والثاني محذوف والتقدير علمت قيامك كائنا   ولكني من جهالة العبد الضعيف

من

من المشتق   ثم حذف النون الاولى اي تحركها   ثم ادغمت النون في النون
فيه تسامح لانه قبل حذف النون مدغمة فالاولى ان يقول ثم حذفت النون الاولى كراهة
اجتماع النونات فصار ولكني والصواب ان يقال مراده بالنون الاولى النون
المدغمة من انا لا نون لكن وح لا يرد عليه شيء لان وكذا الهمزة الى نون لكن و
حذفت ثم حذفت النون الاولى من انني اجتمع حرفان متجانسان متحركان وهما
نون لكن والنون الثانية من ان فحذفت حركة النون الاولى وهي الكسرة ثم
ادغمت في الثانية فصار لكني واجاب عنه الهدى بانه شاذ ضعيف اذ لا يعرف
قائله ولا تتمته او يجعل لام لعمد زائدة كما في خبر المبتداء في قوله ام الحليس لعجوز
شهربه   وانشدوا بالله ربك ان قتلت لمسلما الخ البيت لعاتكة بنت زيد
بن نفيل وروى صاحب الهادي شلت يمينك ان قتلت لمسلما الخ شلت يمينه اذا كان
بحيث لا يقدر على الاخذ يعني انك قتلت مسلما فوجبت عليك عقوبة القاتل المتعمد
قوله ربك صفة المجرور ان مخففة لمسلما مفعول قتلت والتاء فيه خطاب للمذكر
والباقي ظ والاستشهاد ان ان المخففة دخلت على قتلت وهو ليس من دواخل
المبتداء والجواب مذكور في الشرح   كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني
قال صاحب المطول ان الكاف والتاء مكسورة على انه خاطب امراة يعني فراقك
على اشد من كل شديد ووصلك الي احب من كل محبوب ومع ذلك لا ابخل بما
تملكني حتى لو سالتني فراقك لاجبت وذلك مبالغة في ارضائه اياها وقال

شارح ابيات المفصل الرواية بتذكير الضماير في البيت والمعنى يصف نفسه بالجود حتى
لو سال الحبيب الفراق مع افراد محبته الاجابة الى ذلك كرامة ورد السايل الكم
الكاف اسم ان المخففة عملت في غير ضمير الشان المقدر وهو الكاف   في فتية
كسوف الهند قد علموا الخ قد مر شرح هذا البيت والمراد بالاستشهاد ههنا انّ
ان دخلت على الاسم ولهذا لم يذكر بعدها احد الحروف الاربعة وذكر صاحب الهادي
والذي وجدته في ديوان الاعشى في فتية كسيوف الهند قد علموا ان ليس يدفع عن ذي
الحيلة الحيل   وقد جاء وكان شرق اللون الخ النحر الصدر والحقان تثنية
حقة والقياس ان تقول حقتان لان تاء التانيث لا تحذف من التثنية الا في خصيان
والياء الا انه حذفها ههنا للضرورة اي رب صدر يلوح لونه ونهداه كحقتين في
الاستدارة والصغر واعرابه ظ والاستشهاد على ان كان لمن حيث لم يقل لونه
ياليت ايام الصبا رواجعا البيت لرؤبة وتمامه وكنت في وادي العقيق
رابعا ما يريد بايام الصبا ايام الشباب والنشاط والعقيق واد بظهر المدينة
والرايع من قولهم خرجنا نلعب ونرتع اي ننعم ونلهو نقول يا قوم ليت ايام
الشباب تعود وكنت في ذلك الوادي انعم فقوله يا حرف نداء والمنادى محذوف
كقوله تعالى الا يا اسجدوا والباقي ظ والاستشهاد على ان الاسمين وقعا منصوبين
بعد ليت والجواب مذكور في الشرح   اي ولعل لشرح في موضع امرا علم ان لعل
الاير يكر منى او لتوقع محرف وسمى اشفاقا كقولك لعل زيدا يودك وفيها

لغات لعل وعلّ ولعنّ وعنّ وجاء لغنّ بالغين المعجمة ولانّ وانّ كانهم ابدلوا
من العين همزة كما ابدلوا من الهمزة عينا في قولهم اشهد عنّ محمدا رسول الله و
لا يفعلون ذلك الا في الهمزة المفتوحة   وداع دعى يا من يجيب الى الندى بفتح
النون الجود ورجل نداي جواد ومنه ههنا العطا ورجل مغوار اي مقاتل الواو
في وداع بمعنى رب ويا حرف نداء والمنادى محذوف والتقدير يا قوم من
تجيب وقوله دعوة تمييز لقوله وارفع الصوت ويحتمل ان يكون مصدرا لادع و
والاستشهاد على ان لعل ههنا حرف جر ولذا لم يقل اما بالمغوار لان نصب
اسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم انما يكون بالالف   وهذا التاويل
جيد لولا الجر بها لغة قبيلة قلت نا ويل المفصل انما هو على تقدير رد لغة تلك
القبيلة فافهم وقيل ابي المغوار مجرور بلام الجر المحذوفة لاجتماع اللامات وقيل
المحذوف احد لامي لعل فانه لما حذف لامها ادغمت الباقية في لام الجر بعد فتح
لام الجر مع المظهر حملا على فتحها مع المضمر وبتنوين رواية بعضهم بكسر اللام واسمها
ضمير الشان المحذوف وقريب ولابي المغوار خبره والجملة خبر لعل وهذا التاويل
وان كان بعيدا الا اولى من جعلها حرف جر لانه اخراج لها عن اصلها وضعها والتاويل
بقدره   من غير مهلة عرفا اي من غير تعقيب قال الشيخ ابن الحاجب
في شرح المفصل المراد بالتعقيب ما بعد في العادة تعقيبا لا على سبيل المضايقة
فرب فعلين يعد الثاني عقيب الاول في العادة وان كان بينهما زمان كثير فكذا
قوله

ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما
وقيل معنى قوله بعد مهلة ان لا يتخلل بين الاول والثاني عمل كقولك دخلت
البصرة فالكوفة اى لم يوجد بعد دخول البصرة عمل الا بعد دخول الكوفة واكثر
العطف بالفاء ان يكون المعطوف عليه سببا والمعطوف مسببا كقولك اقمته فقام
وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
وقد يكون التعقيب في مجرد اللفظ كقوله توضأ رسول الله صلعم فغسل وجهه
ويديه وقد يكون العطف بها لمجرد التشريك فتجعل في موضعها الواو كقوله بسقط اللوى
بين الدخول فحومل ويكون زايدة عند الاخفش فمنها مرور ان يعني اذا قلت
مررت بزيد ثم عمرو يلزم ان يكون ههنا مروران يعني يكون المرور بعمرو متاخرا
او منقطعا عن المرور بزيد فان ام اما متصلة واما منقطعة اعلم ان
ام على ضربين متصلة ومنقطعة فالمتصلة لا يدخل الا على الاستفهام لان الواضع
وضعها عليه ولذا قيل انها والهمزة بمنزلة اى والمنقطعة تدخل على الاستفهام والخبر
دون الامر والنهي قال الاندلسي ام المتصلة هي لعطف اسم على اسم او فعل على
فعل وهما من جملة واحدة والمنقطعة لعطف جملة على جملة لان الثاني منقطع
عن الاول وقال صاحب المظهر شرط ام المتصلة ان يقع احد المشتركين بعد همزة
الاستفهام والاخر بعد ام وان يكون الواقع بعد ام مفردا لا جملة كقولك ازيد
عندك ام عمرو ولا يجوز ازيد عندك ام لا لانه لا شك في لفظه عندك حتى يكررها

فان كان

فان كان الواقع بعد ام جملة لم يكن متصلة كقولك اقام زيد ام قعد عمرو ولم يكن الاستفهام
عن شيء واحد بل عن شيئين مختلفين وقال صاحب الهادي يشترط في كونها متصلة ثلث
شرايط ان تعادل همزة الاستفهام اى يتصل بها وان يكون السايل عنده علم احدهما
ويجهل تعيينه وان لا يكون بعدها جملة ابتدائية وانما كررت النقل عن الايمة الثلثة
ليكون على بصيرة في الفرق بين ام المتصلة والمنقطعة ليعلم في اول الامر كون
الكلام مبنيا على الشك اعلم ان الشيخ ابا علي الفارسي لم يجعل اما المكسورة من حروف
العطف لعلتين احديهما دخول العاطف عليها وهو الواو ولا يجوز اجتماع حرفي
عطف والثانية ان حرف العطف يكون بعد المعطوف عليه وهذه قد وقعت قبله
وبعده قلنا دخول الواو عاطفة اما الثانية واما الاولى فدخلت لضم الاسم الذي
بعدها الى الاسم الذي بعد اما الاولى واما اما الاولى فليست بحرف عطف بل انما
دخلت لمجرد الشك والعاطفة هي اما الثانية واليه اشار الشارح بقوله ليعلم في
اول الامر كون الكلام الخ وبل للاضراب عن الاول منفيا كان او موجبا
اى بل للاضراب عن المتبوع وحكم الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان تجعل المتبوع في
حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه نحو جاءني زيد بل عمرو ويحتمل
مجيء زيد وعدم مجيئه واما المنفي فالجمهور على انه تفيد ثبوت الحكم للتابع مع السكوت
عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت المجيء لعمرو مع
احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل تفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى تفيد

في المثال المذكور عدم مجيء زايد الله ومذهب المبرد انه في النفي تفيد نفي الحكم عن التابع
والمتبوع كالمسكوت او الحكم متحقق الثبوت لقمنى ماجاءني زيد بل عمرو بل جاءني عمرو
فعدم مجيء عمرو متحقق ومجيء عمرو زيد وعدم مجيئه على الاحتمال ومجيئه متحقق فصرف الحكم
عن المتبوع الى التابع في صورة الاثبات ظ وكذا في النفي على مذهب الجمهور وفيه
اشكال وذلك لان الحكم المذكور في الكلام هو النفي ولم يصرف الى التابع على مذهبهم
فعلى هذا يكون في قوله وهي ح للاضراب عن نفي مجيء زيد الى اثبات مجيء عمرو
وتسامح فان معنى الصرف مقصود على ماعرفت الان ويمكن ان يأول مذهب
الجمهور ويقال الحكم هو المجيء من حيث نفس نسبته اعم من ان يكون اثباتا او
او نفيا فهنا نسب المجيء الى الاول نفيا ثم صرف عنه الى الثاني اثباتا وجعل
الاول في حكم المسكوت عنه وهو ان يقال انها اما ان تعطف المفرد على المفرد
او الجملة على الجملة اعلم انه اذا وقع بعد لكن مفرد فهي عاطفة ويمنع ان يجامعها
الواو كقوله تعالى ولكن رسول الله يكون مخففة لامتناع اجتماع العاطفين و
ان كان بعدها جملة فهي مخففة جامعها الواو او لا فلا يكون عاطفة الا اذا كان
بعدها مفرد نص عليه الجزولي واعلم ايضا ان الكوفيين جعلوا ليس عاطفة وانه
يمنع عطف الاسم على الفعل او بالعكس واذا عطف الاسم على الاسم تجب الحاد عاملها
تجب ليستقيم المعنى فيمتنع مات زيد والشمس واذا عطف الفعل تجب الحاد زمانها
فيصح قام زيد ولم يقعد ويمتنع قام زيد ويقعد صرح به ابن القبيش قال الاندلسي

قد شذت

قال الاندلسي قد شذت اشياء في العطف منها قولهم مررت برجل قائم ابوه لا قاعد
فقاعد معطوف على قائم وليس في قاعد ضمير عائد الى رجل كما كان في قائم فجاز هذا
في المعطوف على غير القياس والقياس لا قاعد ابوه ومنها رب شاة وسخلتها ويا زيد
والحارث وامثاله وكقول الشاعر اما والذي ابكى واضحك والذي الخ قائله ابو
الضحو الهذلي يقسم بالله تعالى الذي ابكى واضحك الخ اما للتنبيه والذي الواو للقسم والبواقي
كلها صلات لموصولاتها والاستشهاد على ان اما دخلت على المركب لان التقدير اقسم بالذي
كقوله اما ان تاعذرة ان لم يكن الخ البيت للنابغة والعذرة بكسر العين المهملة
بمعنى العذر تاء بجر صحا النابغة النعمان فاعتذر اليه بهذا القصيدة بمعنى هذه عذرة
قد صدرت مني اليك فان قبلت فهو المراد وان لم تقبل فقد تحرث في بلدك لا افارق
بلدك حتى ترضى عني تاء حرف تنبيه تا اسم ان عذرة خبرها قبلت خبر كان واسمها مستتر
يعود الى العذرة وقد تاه خبران وان مع جملتها جزاء الشرط والاستشهاد على انها دخلت
على المركب سوان مع ما بعدها وقد يحذف الالف من اما فيقال ام والله وقد جاء هم
والله وهم والله لانها تستعمل في القرب والبعد والمتوسط فان قلت ينبغي ان لا
يقال يا الله ويارب لانه تعالى اقرب الينا من حبل الوريد قلت ذلك استقصار من القائل
واستبعاد عن مظان القبول لعله يستجاب فنعم مصدقة مقررة الخ وعن امير
المومنين عمر رضي الله عنه انه سال عن قوم شيئا فقالوا نعم فقال انما النعم الابل فقولوا نعم بكسر
العين وعن بعض العرب نحم بالحاء المهملة يقول لمن قال اقام زيد اي والله ويحذف

الواو ويقال اي هو الله لالتقاء الساكنين على حده وقد تحرك الياء بالفتح فيقال اي هو الله
وقد تحذف الياء فيقال ا الله وقد تبدل واو القسم تاء فيقال اي تالله   وكقول ابن
الزبير لمن قال لعن الله ناقة حكى ان فضالة اتى ابن الزبير فقال يا امير المؤمنين ان ناقتي
دبرت ونقبت حتى وصلت اليك فقال له ارقعها بسبت واخصفها بهلب وسر بها البردين
فقال اني جئتك مستوصلا ولم آتك مستوصفا فلعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها
والمراد بالجواب في قوله تصديق للمخبر الخ اي المراد بالمخبر هو المتكلم خبرا او انشاء ليشمل
الاستفهام والدعاء وغيرهما الا الذي يتكلم بالخبر فقط   كقوله كان ظبية تعطو الى ناضر
السلم اوله ويوما توافينا بوجه مقسم وقائله ارقم بن علباء اليشكري وقال الاندلسي هو لابن
اصرم اليشكري ويروى ويوم بالجر ويروى الى وارق السلم توافينا اي تصل الينا من
الموافاة وهو الاتيان المقسم على صيغة اسم المفعول الجميل كان كل موضع منه اعطى قسمة من الحسن
والملاحة تعطو اي تاخذ الناضر بالضاد المعجمة الطري والسلم اسم شجر في البادية اي ربيعهم
تاتينا فيه تلك المراة بوجه حسن كظبية تاتي الى هذه الشجرة وتتناول من ورقها الطري
قوله فيوما الفاء عاطفة وعلى رواية الجر يكون بواو رب وفاعل توافينا ضمير المراة و
بوجه متعلق به كان الكاف وفي جر وظبية مجرورا وهو مطو الجملة صفة ظبية والاستشهاد
على زيادة ان بعد الكاف   على تقدير جر ظبية اي زيادة ان انما هو على رواية الجر
اما رواية الرفع فعلى الغاء كان المخففة واما رواية النصب فعلى اعمالها كقوله كقوله
في بئر لا حور سرى وما شعر وهو العجاج اي في بئر الهلاك سرى وما علم وقيل انها كانت

مسكن

مسكن الجن وذهب بعضهم الى ان لا قد يكون اسما بمعنى غير وذلك اذا دخل عليها حرف جر
كقولك خرجت بلا زاد وغضبت من لا شيء   حرفا التفسير اعلم ان اعراب
ما بعد حرفا التفسير تابعا لاعراب ما قبله قال الحديثي ويعرب المفسر لانه بيان له وقال المالكي اي عاطفة
وفيه نظر لان ما بعدها عين ما قبلها والعطف يقتضي المغايرة   كقوله اقد الترحل غير ان
ركابنا الخ البيت للنابغة قال الجوهري اقد الرحل بالكسر اي دنا ويروى ازف وهما
واحد قوله وكان قد يجوز ان يقرأ بكسر الدال فيكون من الضرب الاول من الكامل
وبسكون الدال فيكون من الضرب الثاني منه والباقي ظ   وقد تكون بمعنى ان
الناصبة قال صاحب الهادي ان لو قد يستعمل بمعنى ان للاستقبال فيحصل فيها معنى التمني
كقوله فمن نحن نؤمنه ابن يجزه من اجاره من فلان اذا خلصه وهو هنا خلاف
الامن ومفزعا من الفزع وهو الخوف اي من لا نؤمنه بيت خائفا وتركيبه ظ والاستشهاد
على ان نحن فاعل فعل محذوف والتقدير فمن نؤمنه نحن قال الاندلسي نحن فيه مرفوع
بفعل يفسره الظاهر فلما لم يظهر الفعل برز الضمير وليس مبتدأ لجزم نؤمنه ولا يجوز في غير من
الاسماء التي يجزم بها ان يقع بعدها الاسم المرفوع باضمار فعل كما جاز في ان الا في ضرورة الشعر
الا ترى ان معنى قولك مهما زيد فمنطلق مهما يكن من شيء فزيد منطلق اي حاصل له
الانطلاق على كل تقدير وهذا شأن انها في معنى الشرط لان ذلك مدلولها الحقيقي او مدلولها
الحقيقي ان ما يليها يستلزم ما يلي الفاء   والا جاز النصب في الاول بتقدير يذكر والرفع
في الثاني بتقدير حصل لانه لا مانع من هذين التقديرين   كقوله يا ابتا علك او عساكا
البيت

لك

لرد به واول يقول بنا قد انا انا كا يا ابنا علك او عساكا انا انا كا اى حان حين انجا

اى سيرك لطلب الرزق فسافر لجد رزقا فقوله بنا فاعل يقول والاصل بنى قلب ياء المتكلم الفا لك

فاعل الى سوق الاصل محمد و وفتح للوزن والجملة مقولة القول وقوله يا ابنا منادى مضاف

الى المتكلم والتاء والالف عوض عن يائه علك بمعنى لعلك وعساك عطف عليه وخبر لعل

وعسى محذوف والمقدر تجد رزقا او عساك تجده والاستشهاد على قول منوبن النزع فى

النسل وسوعساكا   تقول فى اضربوا اضربن بحذف الواو فان قلت لم يقولوا اضربون

مع ان التقاء الساكنين على حده قلت لانه انما على حده لان الذى على حده ينبغى ان يكون فى كلمة وههنا

ليس كذلك بل النون كالكلمة المنفصلة فان قلت فيلزم حذف الالف من اضربان بعين

ما ذكرتم قلت لا نجوز مع ذلك لا لانه التقاء الساكنين على حده بل لدفع الالتباس بالمفرد فان

قلت فينبغى ان يحذف فى اضربنا لانه لا التباس قلت لو حذف لما لا العرض الذى اثبت الالف

كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه علك لغة فى لعلك كما مر اى لا تهينه

لعلك تصير محتاجا ذليلا منحنيا والدهر قد رفعه وجاه من الفقر والاستشهاد على ان نون الخفيفة

حذفت لالتقاء الساكنين والياء فى لا تهين الفقير هى التى كانت محذوفة لالتقاء الساكنين

فلما دخلت النون اعيدت فان قلت لم حذفت النون الخفيفة عند التقاء الساكنين ولم تحذف التنوين

فى الاكثر بل تحرك قلت لان الاسم فى الرتبة قبل الفعل فما يدخل عليه وما يختص به ايضا مقدم

على ما يختص بالفعل فتفضل التنوين على النون بانه حرك التنوين عند لقائه الساكن وحذف

النون عند ذلك فيقول زيد العاقل ولا يقول اضرب العاقل لتظهر شرف الاسم بتشريف

ما يختص

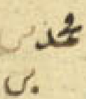
ما يختص به على ما يختص بالفعل الذى هو دونه وقرئ قل هو الله احد الله الصمد ولنختم

الكلام بهذه الآية الشريفة ونحمد الله اولا وآخرا على ما شرفنا بالوصول الى الاتمام

ونتفضل علينا بتيسير الاختتام انه ولى الانعام والموصل الى المرام وجد العلم

فراغا عن سبك جزائه على وجوه الصفحات وسلوه ضاعة لحمس القالمات على يدى

جامع هذه الكلمات الفقير الى رحمة ربه الغنى





قال قال الاندلسی
اندلسی

[illegible]

وفي المعنى لكتم السر صدور الاحرار قبور الاسرار

لا يكتم السر الا كل ذي كرم والسر عند كرام الناس مكتوم والسر عندي في بيت له غلق قد ضاع مفتاحه والباب مختوم

الجوع يطرد بالرغيف اليابس فعلى م تكثر حسرتي ووساوسي الموت انصف حين عدل قسمة بين الامير والفقير البائس